وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحيى – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

العنـــوان

تقييم أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر

2020/2000

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب:

عيمن ابراهيم

عامري سفيان

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ بوزرب خيرالدين	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ يونس مراد	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ فركاجي سوعيد	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

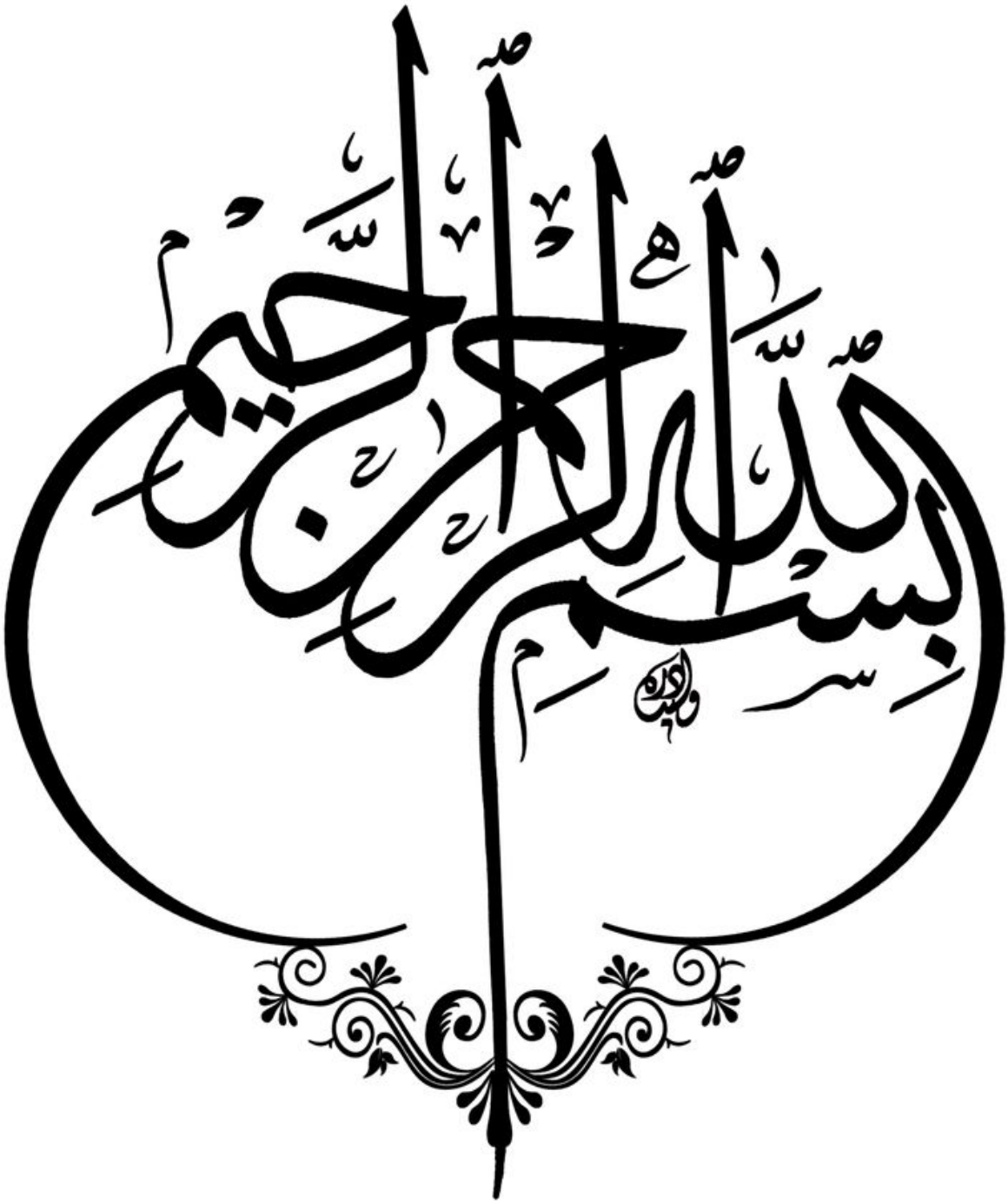
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك علي وعلى الوالدين

وأن أعمل ما ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين

نحمد الله عز وجل الذي رزقنا من العلم ولم نكن نعلم؟ وأعطانا من القوة والمقدرة ما نحتاج.

إلى الوصول إلى هدا المستوى، وما توفيقي إلى بالله، ونصلي ونسلم على رسول الله، صاحب الخلق العظيم محمد صلى الله عليه وسلم، الذي أدى الأمانة وبلغ الرسالة ونحن عل ذلك من الشاهدين.

كما أتقدم بأزكى عبارات الشكر إلى:

الأستاذ المشرف "يونس مراد" على نصائحه وتوجيهاته القيمة رغم كل انشغالاته.

كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأخ الأكبر قبل أن يكون استاذنا "إلياس حناش"

إهــداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع هدا إلى كل:

من الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهم واطال في عمرهم .

إلى كل أفراد عائلة عامري.

إلى من شاركني هدا العمل المتواضع إبراهيم .

إلى كل الأصدقاء والأخوة.

سفيان

إهــداء

أهدي عملي وجهدي وثمرة عملي بعد الحمد الله الواحد الأحد على توفيقه ونعمته،

إلى من غمرتني بفضلها ومنحتني حنانها ودعاءها الكثير .. أمي الحبيبة،

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار..

إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.. إلى والدي، أرجو من الله أن يمد عمرهما

ليريا ثمار قد حان قطافها بعد طول انتظار.

إلى من كان لي سند في رحلتي العلمية ولم يدخرون جهدا غي مساعدتي وتشجيعي ....الإخوة والأخوات حفظهما الله وراعهم بالخير والتقوى.

إلى من شاركني هدا العمل المتواضع عامري سفيان.

إلى كل أصدقائي وصديقاتي

إبراهيم

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: أهمية الجباية البترولية وخصائصها وأنظمتها والتحديات المرتبطة بها	
تمهيد	**06**
المبحث الأول: مدخل إلى المحروقات	**07**
المطلب الأول: ماهية المحروقات	**07**
المطلب الثاني: الأنشطة البترولية	**08**
المطلب الثالث: سوق النفط العالمية	**11**
المبحث الثاني: أهمية الجباية البترولية وخصائصها ونظمها	**15**
المطلب الأول: الجباية البترولية	**15**
المطلب الثاني: خصائص الجباية البترولية وأهم أنظمتها وعقودها	**18**
المطلب الثالث:المحيط الاقتصادي لأنشطة البحث والاستغلال في الصناعة البترولية	**25**
المطلبالرابع: حصة الحكومة في الصناعة البترولية	**28**
المبحث الثالث: تحديات تطور الجباية البترولية	**32**
المطلب الأول: الشفافية وتحديات تطور الفساد في قطاع الصناعة الإستخراجية	**33**
المطلب الثاني: معدلات الاستخراج وصياغة العقود	**36**
المطلب الثالث: علاقة الدول المنتجة بالدول المستهلكة	**38**
خلاصة	**41**
الفصل الثاني: مدخل نظري للنمو الاقتصادي	
تمهيد	**43**
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	**44**
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأهم عناصره	**44**
المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي	**46**
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	**49**

المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي ذات الفكر الرأس المالي	**49**
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي ذات الفكر الاشتراكي	**54**
المطلب الثالث: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي	**59**
المبحث الثالث: متغيرات النمو الاقتصادي	**62**
المطلب الأول: مؤشرا النمو الاقتصادي	**62**
المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي	**66**
خلاصة	**70**
الفصل الثالث: تحليل أثر الجباية البترولية على النمو الاقصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	
تمهيد	**72**
المبحث الأول: برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001-2019	**73**
المطلب الأول: برامج الانعاش الاقتصاد 2001-2004.	**73**
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.	**78**
المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.	**82**
المطلب الرابع: برنامج النمو الجديد 2015-2019.	**83**
المبحث الثاني: دور الجباية البترولية في دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2020.	**89**
المطلب الأول: مكانة الإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2015.	**89**
المطلب الثاني: علاقة الجباية البترولية بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2020.	**91**
المبحث الثالث: الجباية البترولية ضمن مجهودات الدولة لتنويع الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2020.	**94**
المطلب الأول: التنويع الإنتاجي وعوامل نجاحه	**94**
المطلب الثاني: تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2020.	**96**
المطلب الثالث: مساهمة القطاع العمومي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014	**100**
خلاصة	**105**
خاتمة عامة	**107**

قائمة المراجع	111
ملخص الدراسة	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	الجداول	الصفحة
01	الفرق بين عقود الامتياز القديمة والحديثة.	**22**
02	التغير في أنظمة الجباية البترولية في بعض الدول وما صاحبه من تغيير في حصة الحكومة.	**31**
03	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.	**74**
04	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.	**77**
05	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له.	**79**
06	التوزيع المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.	**80**
07	تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2015.	**90**
08	تطور نسبة الجباية البترولية إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر مع معدلات النمو.2000-2020	**92**
09	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2000-2019.	**97**
10	مساهمة القطاعات القانونية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014.	**101**

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	مراحل حياة الحقل النفطي	**16**
02	مراحل العملية الإنتاجية والضرائب المفروضة	**18**
03	أنظمة الجباية البترولية	**20**
04	توزيع الريع البترولي	**30**
05	حصة الحكومات من إيرادات النفط	**32**
06	الشركات النفطية التي تطبق برامج مكافحة الفساد وتقوم بنشر التقارير عليه	**35**
07	عائدات الضرائب للدول الصناعية السبع بالمقارنة مع عائدات دول الأوبك	**40**
08	الاعتمادات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	**76**
09	الاعتمادات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.	**81**
10	النسب المئوية لتطور الإيرادات العامة، إلى الناتج الداخلي الخام الفترة 2000-2015.	**90**
11	تطور نسب الجباية البترولية إلى الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.	**93**
12	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2019.	**98**
13	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014.	**102**

مقدمة

إن النمو الاقتصادي هو الهدف الذي تسعى إليه الدول والمعيار الذي يقاس به أداء الحكومات والانجاز الذي تقيم به الدول، وكونه اقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي واستدامة النمو الاقتصادي احد تلك الاعتبارات التي يجب أخدها بعين الاعتبار، وتحقيقها مرهون بإعادة هيكلة النشاط الاقتصادي خاصة في الدول النامية والنفطية بوجه الخصوص باتجاه بناء قاعدة إنتاجية متكاملة و متوازنة بدلا من الاعتماد الأحادي على القطاع النفطي في تركيبة الناتج وهيكل الإيرادات العامة، الأمر الذي سيؤدي إلى إرساء قواعد الاقتصاد الحقيقي وفك الارتباط بأشكال الاقتصاد الريعي.

ولقد سعت الدول النفطية، ومنها الجزائر عن طريق إعداد وتنفيذ البرامج التنموية تهدف إلى تنمية البنية التحتية وتطوير القاعدة الهيكلية للاقتصاد الوطني والى المساهمة في ترقية الحركية الإيجابية للاستثمارات الإنتاجية والخدمية العامة والخاصة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي فكان لابد من البحث عن مصادر مالية لتمويل برامجها التنموية ويعتبر التمويل من المشكلات الأساسية والهامة التي تواجه عمليات التنمية.

فإذا كانت الدول النامية تعاني من ضعف الادخار المحلي الكفيل بضمان تمويل برامج التنمية الاقتصادية أي وجود فجوة مالية بين ما توفره مواردها المحلية المتمثلة في المدخرات الوطنية وبين مستلزمات التنمية الاقتصادية من جهة وتعاني أيضا من ضعف حصيلة العوائد المالية من الصادرات أي وجود فجوة في التجارة الخارجية تحول دون تغطية الواردات، من جهة ثانية فان الوضع في الجزائر يختلف حيث توفر التجارة الخارجية للبترول و الجباية البترولية مصدر تمويل هام وكفيل لتنفيذ مخططات التنمية.

ومن البديهي أن تستند الجزائر من اجل تمويل برامج وتنفيذ المخططات الاقتصادية على العائدات النفطية والتي ترتكز على إيرادات الجباية البترولية التي تهيمن على مجموع الموارد الضريبية والتي تشكل استقرار للمتغيرات الاقتصادية الكلية

أولا :طرح الإشكالية

بناء على ما سبق ذكره ستحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير الجباية البترولية على النمو الاقتصادي من خلال تمويل وتنفيذ المخططات الاقتصادية؟

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تساهم الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- هل تطبيق برامج و المخططات الاقتصادية أدى إلى تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ثانيا : فرضيات الدراسة

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث و الأسئلة الفرعية السابقة الذكر سوف ننطلق من الفرضيات التالية :

- للجباية البترولية أثر في تحقيق النمو الاقتصادي.
- لم يكن أثر على تطبيق البرامج والمخططات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي.

ثالثا : أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا الموضوع في إبراز مكانة إيرادات الجباية البترولية ومدى مساهمتها في تطوير الاقتصاد الجزائري وتنويعه بما يضمن استمرارية النمو الاقتصادي، وتبرز أهمية الجباية البترولية في مساهمتها في تحويل البرامج والمخططات الاقتصادية التي بدأت الجزائر في تنفيذها مع مطلع الألفية الجديدة.

رابعا : أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية

- إبراز قيمة الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.
- التعرف على الجوانب التي حققتها الجزائر فيما يخص النمو الاقتصادي من خلال تطبيقها للبرامج و المخططات الاقتصادية.
- الوقوف على أداء القطاع النفطي ومدى قدرتها على تحريك عجلة النمو الاقتصادي في قطاع الزراعة والصناعة والخدمات والأشغال العمومية.

خامسا : المنهج المتبع في الدراسة

من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة والمعالجة السليمة للإشكالية المطروحة ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع المعلومات و البيانات التي تصف المشكلة، وهذا أثناء التطرق إلى المفاهيم و المعطيات والإحصائيات الخاصة بالجباية البترولية ومؤشرات الاقتصاد الكلي وقيمتها في تحقيق النمو الاقتصادي ومن تحليلها واستنتاج ما يمكن استنتاجه.

سادسا :أسباب اختيار الموضوع

حيث يمكن تقسيمها إلى أسباب موضوعية وأسباب ذاتية

أسباب موضوعية

- محاولة معرفة مدى قدرة الجزائر على الاستفادة من استغلال مرحلة ارتفاع أسعار النفط لبناء اقتصاد حقيقي

- تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بقيمة الإيرادات البترولية في التنويع الاقتصادي في الجزائر

- إلقاء الضوء على مسؤولية الجيل الحالي في ضمان مستقبل الأجيال القادمة

أسباب ذاتية :

الرغبة في فهم الموضوع والمساهمة في إثراء النقاشات الوطنية لتقديم بعض الحلول للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري

سابعا : حدود الدراسة

يتحدد نطاق الدراسة بما يلي

- الحدود المكانية : دراسة حالية للجزائر
- حدود زمنية : 2000-2020

ثامنا :دراسات سابقة

هناك مواضيع ودراسات تطرقت إلى مواضيع تقترب من موضوع دراستنا أو درست احد متغيرات بحثنا:

- شكوري سيدي محمد وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري أطروحة دكتورة بجامعة تلمسان سنة 2012 كان الهدف من هذه الدراسة معرفة مدلى معاناة الاقتصاد الجزائري من نقمة الموارد وتأثيرها على النمو الاقتصادي وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض أعراض المرض الهلندي لاسيما تراجع الكبير في القطاع الصناعي وانتعاش قطاع البترول والتراجع العام في أداء الاقتصاد الجزائري الذي لم يستطع تطوير أي قطاع خارج قطاع المحروقات مند ما يزيد عن 50 سنة وهذا راجع إلى ممارسات المؤسساتية والسياسية التي تتسم بالعقلية الريعية التي أدت إلى فشل كل عمليات الإصلاح الاقتصادي.
- بودخدخ كريم اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر 2009-2010 وعالجت الإشكالية التالية: كيف تؤثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ؟ و ما اثر تطبيقها في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال فترة 2001-2009 ؟

- قوري يحي عبد الله سنة 2016 السياسات المالية و دورها التنموي في الاقتصاد الجزائري (دراسة تحليلية للفترة 1950-2012) بحوث اقتصادية عربية العدد رقم 72 ص ص120-135.

تاسعا :صعوبة الدراسة

لقد واجهتنا في إعداد هذه الدراسة جملة من الصعوبات والعوائق بالخصوص ما تعلق منها بالجانب التطبيقي حيث انه هناك نوع من غياب المعلومات والإحصاءات من ناحية مساهمة القطاعات القانونية في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج الداخلي الخام والتي تعتبر ضرورية لتقيم إيرادات الجباية البترولية على وجه الخصوص

عاشرا :تقسيمات الدراسة

لتحقيق أهداف البحث محل الدراسة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة واثبات مدى صحة الفرضيات المقدمة تم تقسيم هذه الدراسة إلى جزء نظري بفصلين وفصل تطبيقي على النحو التالي :

جاء الفصل الأول بعنوان أهمية الجباية البترولية وخصائصها و أنظمتها والتحديات المرتبطة بها حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى ماهية المحروقات واهم الأنشطة البترولية وكذلك إلى سوق النفط العالمية كما سنتناول في المبحث الثاني إلى ماهية الجباية البترولية واهم أنظمة الجباية البترولية وعقودها والى الربح البترولي وللمحيط الاقتصادي للبحث والاستغلال في الصناعة النفطية وكذلك حصة الحكومة في الصناعة البترولية وسنخصص المبحث الثالث إلى التحديات التي تواجه تطور الجباية البترولية أما الفصل الثاني الذي جاء بعنوان مدخل نظري للنمو الاقتصادي والذي تناول في المبحث الأول ماهية النمو الاقتصادي وفي المبحث الثاني تناول مجمل النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وبعدها في المبحث الثالث تناولنا متغيرات النمو الاقتصادي بشقيها محدداتها ومؤشراتها.

وفي الفصل الثالث نعالج اثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي والذي تطرقنا إليه في المبحث الأول الذي جاء بعنوان برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001-2019. حيث جاء فيه مختلف برامج الإنفاق في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.

وفي المبحث الثاني سنقوم بدراسة دور الجباية البترولية في دعم النمو الاقتصادي من خلال تحليل مكانة الإيرادات العامة في الاقتصاد الوطني وكذلك علاقة الجباية البترولية بالنمو الاقتصادي وسنستعرض في المبحث الثالث مساهمة الجباية البترولية في تنويع الاقتصاد الوطني.

الفصل الأول: أهمية الجباية البترولية وخصائصها وأنظمتها والتحديات المرتبطة بها

تمهيد

المبحث الأول: مدخل إلى المحروقات

المطلب الأول: ماهية المحروقات

المطلب الثاني: الأنشطة البترولية

المطلب الثالث: سوق النفط العالمية

المبحث الثاني: أهمية الجباية البترولية وخصائصها ونظمها

المطلب الأول: الجباية البترولية

المطلب الثاني: خصائص الجباية البترولية وأهم أنظمتها وعقودها

المطلب الثالث: المحيط الاقتصادي لأنشطة البحث والاستغلال في الصناعة البترولية

المطلب الرابع: حصة الحكومة في الصناعة البترولية

المبحث الثالث: تحديات تطور الجباية البترولية

المطلب الأول: الشفافية وتحديات تطور الفساد في قطاع الصناعة الاستخراجية

المطلب الثاني: معدلات الاستخراج وصياغة العقود

المطلب الثالث: علاقة الدول المنتجة بالدول المستهلكة

خلاصة

تمهيد

إن النشاطات الصناعية في مجال المحروقات متعددة ومختلفة، وهذا ما يجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية والصناعية الأخرى، توليها الدول المنتجة وخاصة منها المصدرة للبترول أهمية كبرى، هذا ما يستوجب عليها وضع سياسة نفطية متينة وقوية قادرة على التكيف مع التغيرات التي تطرأ على السوق العالمية للنفط، ومن بين أهم عناصر السياسة النفطية، النظام الجبائي المتبع، فالمتغير الجبائي يقابل بتشريعات الدولة ذات السيادة ويستلزم المنافسة بين الدول عن طريق منافسة المؤسسات، ولهذا نجد الجباية البترولية خاصة تختلف في تطبيقاتها من دولة إلى أخرى.

وقد اكتسى نشاط القطاع النفطي منذ بداياته خصوصية جديدة شديدة وأهمية بالغة، بين الدول المنتجة والشركات العالمية النفطية وكان كل طرف يسعى إلى تغليب مصلحته، أين تسعى الدول المنتجة الحصول على أكبر عائد مالي من القطاع النفطي، ومن أجل هذا حاولت تلك الدول وضع أنظمة جبائية بترولية توازن بين الحصول على العائد المالي الناتج عن الصناعة النفطية، وهذا عن طريق فرض ضرائب خلال مراحل الصناعة النفطية وبين جذب رؤوس الأموال التي تساهم في تطوير قطاع المحروقات.

لكن هذه الإيرادات التي تحصل عليها الدول المنتجة، والمتمثلة في الجباية البترولية تواجه عدة تحديات جعلت استفادة شعوب الدول المنتجة ضعيف جدا.

وبناءعلى ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: مدخل للتعريف بقطاع المحروقات**
- **المبحث الثاني: أهمية الجباية البترولية وخصائصها ونظمها.**
- **المبحث الثالث: تحديات تطور الجباية البترولية.**

المبحث الأول: مدخل إلى المحروقات

تعد المحروقات أحد أهم المواد الأولية الاستراتيجية التي تحتاجها مختلف الاقتصاديات العالمية باعتبارها من أهم مصادر الطاقة، والتي تعتبر عامل أساسي في النشاطات الاقتصادية التي تساهم في التنمية الاقتصادية لتحقيق التقدم والرفاهية للمجتمعات، ومن خلال المبحث سنحاول أن نبين ماهية المحروقات وتركيباتها الكيميائية وكيفية استخراجها، كما سنتطرق إلى أهميتها وإلى الأنشطة التي تتم لاستخراجها، وفي الأخير سنعرض الأسواق التي تتم فيها المعاملات التجارية الخاصة بالمحروقات، كل هذا سنناقشه من خلال المطالب التالية:

- **المطلب الأول: ماهية المحروقات.**
- **المطلب الثاني: الأنشطة البترولية.**
- **المطلب الثالث: سوق النفط العالمية.**

المطلب الأول: ماهية المحروقات

تتميز المحروقات عن غيرها من الموارد الطاقوية بميزات وخصائص معينة، أكسبت وأعطت للمحروقات أهمية كبيرة في سعة منفعتها.

أولا- المحروقات

تتكون المحروقات من كلمتين hydrogen&carbure أي الهيدروجين والكربون، وهو اسم شامل لأصناف مختلفة من الغاز والبترول لأنها تتكون أساسا من الهيدروجين (H) والكربون (C)[1].

يمكن أن تكون المحروقات حجرية سائلة أو غازية كما يمكن تقسيمها إلى عائلات مختلفة كل عائلة لها صيغتها ومميزاتها الخاصة بها.

1-البترول: يعتبر من أهم مصادر الطاقة وأكثرها انتشارا، ويتكون من خليط من المركبات العضوية التي تتكون أساسا من عنصري الكربون والهيدروجين، تعرف باسم الهيدروكربونات وتتراوح نسبتها في بعض أنواع النفط بين 50% و 90% بالإضافة إلى مركبات أخرى مثل الأزوت، الفوسفاط، الأكسجين، والهليوم وتتراوح كثافة ثقل البترول بين 0.65 و1.85 غ/سم^{23}يقاس البترول عموما بمقياسين هما الطن والبرميل.

2- الغاز الطبيعي: يعتبر من أنظف المصادر الاحفورية ويحتوي على وحدات حرارية عالية، ويتكون من مركبات البترول الخاف وزنا وهي: الميثان، الايثان، البروبان والبوتان، ويدخل الغاز الطبيعي في صناعات ذات

[1] R. Mahiout, le petrole algerien, edition, ENAP, alger, 1974, p54.

[2] Ibid, p91.

الاستخدام الكثيف للطاقة مثل صناعة الإسمنت، إنتاج الكهرباء وصناعة الحديد والصلب،ويستخرج الغاز الطبيعي إما من حقول غاز أي لا يحتوي على أي سائل بترولي، أو يتم استخراجه وتجميعه أثناء عملية استخراج البترول من الآبار.[1]

ثانيا: المحروقات من أهم موارد الطاقة

تلعب المحروقات اليوم دورا مهما من الإمدادات الطاقوية العالمية وهذا بسبب ما تمتاز به من خصائص ومميزات جعلت منها مورد مهم وأساسي ولها تأثير أكبر عن بقية الموارد البديلة ويمكن إبراز تلك المميزات فيما يلي:[2]

1- الميزة التكنولوجية الفنية: وهي الميزة المرتبطة بمستوى تقدم وتطور فنيات وتكنولوجيات أساليب ومعدات استغلال المحروقات، سواء كان في جانب عرضها أو في جانب الطلب عليها.

2- الميزة الإنتاجية أو إنتاجية العمل العالية: إن المحروقات عموما تتميز بارتفاع إنتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية الموارد الأخرى، وخاصة المنافسة والبديلة لها (فمثلا إنتاجية البترول تعادل 5 أضعاف إنتاجية فحم اللجنيت).

3- ميزة حركة المحروقات: تتميز المحروقات عن غيرها من الموارد الطاقوية الأخرى، بمرونة حركتاه وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أية منطقة في العالم، حيث تنعكس هذه الميزة على العديد من الجوانب الاقتصادية.

4- ميزة الاستعمال الواسع: من المحروقات عامة ومن مادة البترول خاصة ذو المنافع المتنوعة والاستعمالات المتزايدة، رغم سعة وتعدد الاستعمالات، والتي تشمل مختلف جوانب الإنسان إن لم تكن كلها، ومجموع النشاطات والقطاعات الاقتصادية.

المطلب الثاني: الأنشطة البترولية

من المعلوم انه لا يمكن استعمال المحروقات على طبيعتها (على شكل خام) بل يجب أولا أن نمر بمجموعة من العمليات المتتالية لإزالة الشوائب المتعلقة بها حتى تصبح صالحة للاستعمال النهائي، ويمكن تقسيم هذه العمليات أو الأنشطة إلى جزئيين، الأنشطة البترولية الأفقية والأنشطة.

[1] أحمد محروس إسماعيل، دراسات في الموارد الاقتصادية، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1988، ص76.

[2] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص9.

أولا- الأنشطة البترولية الأفقية

تتمثل في أعمال البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها وسنقوم بتفصيلها كالآتي[1]:

1- البحث والتنقيب: التنقيب يعرف على أنه تحر عن المحروقات باستعمال أساليب جيولوجية وجيوفيزيائية، والتي تسمح بمعرفة وجود أعدم وجود المحروقات تحت سطح الأرض، كما يتمثل في الأشغال التمهيدية لاكتشاف دلائل وجود المحروقات لاسيما استخدام المناهج الجيوفيزيائية باستثناء أشغال الحفر.

في القديم كان ينتظر ظهور المحروقات على سطح الأرض عن طريق وجود كسر في القشرة الأرضية ويعتمد على حاسة الشم لمعرفة مكان الحفر، تقع مناجم المحروقات أحيانا على عدة مئات من الأمتار وبالتالي دراسة الهيكل وتطور القشرة الأرضية لا تكفي لمعرفة وجود أو عدم وجود المحروقات.

تلعب التفجيرات دورا رئيسيا في تحديد منطقة الحفر حيث تغرس المتفجرات على عمق 6 أمتار، يحدث الانفجار هزة أرضية ومن خلال الارتدادات التي تنتج بطريقة مختلفة ناتجة عن طبقات الأرض المتلاقية والتي تسجل عن طريق وسائل الكترونية حساسة تعين طبقات الأرض بدقة وبالتالي تسمح بمعرفة مناطق البترولية المحتملة.

2- الحفر: هو أفضل طريقة للتنقيب عن البترول حيث يعرف على أنه وسيلة للكشف عن المحروقات وكذلك يسمح لنا بمعرفة طبيعة الصخور وطبيعة المناجم سواء كانت متعلقة بالبترول أو الغاز أو مواد أخرى، ويتمثل الحفر أيضا في الأشغال التي تسمح باستخراج المحروقات، ويكون المكان الذي وجد فيه البترول، وبما أن البترول الخام يحتوي دائما على مواد أخرى فإن من مهمة مركز الإنتاج هو فصل الغاز عن البترول وعن المواد الأخرى، ويشمل الأعمال التي تسمح باستخراج ومعالجة المحروقات، وجعلها صالحة للاستعمال وهذا يتطلب استثمارات ثقيلة ووقت طويل حيث تمر بعدة مراحل تتمثل في إنشاء ووضع التجهيزات التقنية للإنتاج والمعالجة والقياس والتخزين والتفريغ وكذلك نظام نزع الفضلات الناتجة

ثانيا- الأنشطة البترولية التحتية

تتمثل في أعمال نقل المحروقات بواسطة الأنابيب وتكرير المحروقات وتحويلها وتمييع الغاز الطبيعي وتخزين المنتجات وتوزيعها.

1- النقل:في القديم كانت المحروقات تنقل بواسطة براميل، ثم تطورت لتصبح في شكل Wagons-citernes، ونظرا لبعد المسافات بين مناطق الإنتاج عن مناطق التكرير ومناطق الاستهلاك، أصبحت المحروقات تنتقل

[1] هندي كريم، الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص5.

بواسطة الأنابيب منها الخاصة بنقل البترول وتسمى oleoduKc، ومنها الخاصة بنقل الغاز الطبيعي، يجب تحويله غلى سائل (تمييع الغاز) وهذا من أجل تخفيض حجمه لينقل بعدها بواسطة سفن تسمى Méthanirers.[1]

2- معالجة المحروقات: تحتاج المحروقات إلى معالجة حسب طبيعتها وحسب وجهتها، وتتمثل هذه المعالجة في التكرير بلا نسبة للبترول والتمييع بالنسبة للغاز الطبيعي.

أ- **التكرير:** هو عملية فصل البترول الخام وتحويله إلى مواد سائلة أو غازية حتى تصبح صالحة للاستعمال النهائي، وذلك عن طريق المرور بمجموعة من العمليات الفيزيائية والكيميائية وهي[2]:

* **التقطير:** أول معالجة للبترول الخام، تسمح بفصل البترول الخام إلى عدة أقسام.

* **التعديل:** تسمح بتعديل مكونات بعض المنتجات المستخرجة من عملية التقطير.

* **التصفية:** تسمح بإزالة بعض الزوائد التي يحتويها المنتوج النهائي.

من بين المنتجات النهائية المحصل عليها من عملية التكرير يوجد: البنزين العادي، البنزين الممتاز، نفط الإنارة، زيت الغز، البروبان، ولزيوت.

أنشئ أول مصنع لتكرير البترول في الجزائر سنة 1961، كان من اختصاص الشركة الوطنية للتكرير قبل سنة 1971 ولكن ابتداء من مهام سوناطراك ليوكل إلى شركة متخصصة تسمى شركة نفتاك، التي أصبحت فرع من مجمع سوناطراك سنة 2009 وتملك خمس مصانع تكرير[3].

ب- التمييع: يقصد به تبريد الغاز الطبيعي في درجة حرارة جد منخفضة وبهذه العملية يمكن تخفيض حجم الغاز ب 600 مري أي:

1م^3 غاز طبيعي= 600 م^3 غاز طبيعي مميع

حيث كانت أول تجربة تمييع الغاز بالجزائر سنة 1964 بمصنع كاميلب أرزيو ضمن عقد استغلال بمعدل 100 مليون م^3 من الغاز الطبيعي في اليوم لمدة 15 سنة (كما يقصد أيضا بعملية تحويل المحروقات السائلة، والغازية بطرق كيميائية، تستمد هذه العملية موادها الأولية من البترول مثل البروبان، أثلين، ميثلين[4].

[1] R .Mahiout, op.cit,p81.

[2] هندي كريم، مرجع سابق، ص6.

[3] موقع شركة سوناطراك على الرابط: www.sonatrach.dz، يوم الإطلاع 2021/04/16.

[4] R.Mahiout,op.cit, p91.

ج- البتروكيمياء: تعني تحويل المحروقات السائلي بطرق كيميائية، وقد أنشئت لتنافس كيمياء الفحم[1]، ولقد أنشئ أول مركب في الجزائر سنة 1967 بأرزيو، يستمد هذا الأخير مواده الأولية من البترول مثل البروبان، الاثلين والمثلين.

3- التخزين: يتم التخزين إما في قاع الأرض ويخص المنتوجات المكررة (البوتان، البروبان، وغاز البترول المميع)، يسمح بتكوين احتياطات لضمان تموين السوق الوطنية.

4- التوزيع: قبل 1920، كان البنزين يباع في قارورات صغيرة أو كبيرة الحجم أما الغاز الطبيعي فكان يباع في قارورة المعدن للاستعمال المنزلي تزن حوالي 10.5 كغ بالنسبة للبروبان و 13.5 كغ بالنسبة للبوتان، وكان يتم التسليم بواسطة شاحنات خاصة تسما Camion-citerne للمسافات القصيرة و Wagon-citerne بالنسبة للمسافات البعيدة، أما حاليا فالتسليم يتم بواسطة شبكة توزيع المنتجات المكررة والمتمثلة في محطات الخدمات، حيث تقوم بتزويدنا بجميع أنواع الكربونات، وكان أول مضخة للبنزين سنة 1920 بالولايات المتحدة الأمريكية[2].

المطلب الثالث: سوق النفط العالمية

أصبحت تجارة النفط تتم في الأسواق العالمية كأي مادة أولية، شبهت بتجارة المعادة أو المنتجات الفلاحية، يحدد سعرها في السوق العالمية بناء على ميكانزمات قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات.

أولا: أسعار التوازن في الأسواق البترولية

قبل الاهتمام بالتعاملات التجارية في هذه الأسواق فإنه من المهم تحديد مفاهيم الصفقة التجارية على المواد الأولية والطريقة التي من خلالها يفرض توازن نمط ضبط الأسعار.

1- أنواع الصفقات البترولية

تعتبر مفاوضات السعر جوهر الصفقات إلا أنه لابد من معرفة ما هو السعر الذي يقيم به البترول لذا وجب علينا أن نتطرق إلى النوعين الأساسيين للصفقات البترولية[3]:

أ- **سعر** Free on board" FoB": إن سعر فوب هو سعر الخام الخاص بشحنة متواجدة بيمناء الشحن مثلا (سكيكدة مثلا أو رأس التنورة في العربية السعودية) يتم تحويل الملكية عندما يمر المنتوج على حاجز السفينة حيث يتكفل المشتري بتكاليف الشحن والتأمين.

[1]Ibid, p98.
[2]Ibid, p94-97.
[3]J.P.Favennec, exploitation et gestion de la reffenerie, Technip, 1998, p96.

ب- سعرCIF "CostInsurance And Freight": هو سعر شحنة من المواد البترولية مسلمة في ميناء لاستقبال سيف (التكلفة، التأمين والنقل) الذي يدخل تكاليف النقل والتأمين وتنقل الملكية أيضا في صيغة سيف عندما يمر المنتوج حاجز السفينة، إلا أن عمليات الشحن والتفريغ ليست آنية، وفترة التجهيز تغطي غالبا يومين.

إن أي تأخر في وصول الباخرة أو الشحن أو التفريغ قد يتسبب في دفع تعويضات ثقيلة من طرف المخطئ، أما فيما يخص النقل عبر الأنابيب فإن احترام قوانين الضخ هو كذلك جد مهم، زيادة على ذلك فإن حساب سعر الصفقات مرتبط غالبا بـ:

- التاريخ الفعلي لشحن الباخرة مجسد بصدور سند الشحن في حالة بيع حسب صيغة فوب.

- تاريخ التفريغ مجسد بتاريخ صدور سند، فيما يخص بيع حسب صيغة سيف بالنسبة لنفس المنتوج فإن بطبيعة الحال سعر سيف أكبر من سعر فوب.

ثانيا- التعاملات التجارية في الأسواق البترولية

إن النظرة التاريخية التي أظهرت لنا أن الممارسات التجارية في تطور، إلا أنه يمكننا تقيم تيبولوجية حالية لمختلف طرق التفاوض المادي للخام والمواد البترولية التي تبرز ثلاث أنواع أساسية[1]:

1- اتفاقيات المقايضة: تبقى مهمة وتمثل حاليا أكثر من 15% من الكميات البترولية المتفاوضة، تمثل هذه الصفقات نموذجا في تبادل الخام أو المواد البترولية مقابل سلع وخدمات أو مواد التجهيز.

2- الصفقات شحنة بشحنة: نجد في هذا الإطار نوعين من الصفقات من جهة صفقات لأجل (foward) أو بيع بسعر ثابت مع تسليم مؤجل التي تطبق على مشتريات ومبيعات شحنة يتم تسليمها في آجال شهر إلى 3 شهور، ومن جهة أخرى صفقات فورية (spot) والتي تتمثل في مشتريات أو مبيعات شحنة ما يتم تسليمها في المدى القصير أقل من شهر حيث لا يوجد وجه الشبه بين صفقة فورية وصفقة لحظية، ومن النادر أن نجد صفقات في نفس اليوم.

إن الأجل التقني المرتبط بتواجد شحنة وتوافر السفن وسرعة تنقلها هو ضروري، حيث تصل هذه الكميات المتبادلة حسب قواعد الآنية إلى 30% من التجارة العالمية للبترول إذا ما وجدت محاسبة موثوقة بهذا النوع وتحدد هذه الأخيرة 80% من أسعار الصفقات التي تتم بموجب عقود على المدى البعيد.

3- العقود طويلة الأجل: تعتبر العقود طويلة الأجل الأكثر انتشارا في الصفقات البترولية (55% من التجارة العالمية)، تبرم هذه العقود غالبا على فترة سنة قابلة لتجديد والتي بموجبها تتفق الأطراف على الكميات المتبادلة، تسمح هذه العقود لعدة دول منتجة ضمان منافذ لخدماتها يجد المشتري أيضا فائدة في هذا النوع من الاتفاق

[1] Xavier Burucoa, les Marches internationaux du pétrole, ENSPM, 1998, p85.

وبإمكان كذلك صاحب المصفاة من التأكد من تواجد كمية ما من الخام وبالتالي يمكن أن يقتصد التكاليف الناتجة عن تعددية المشتريات الفورية للخام، زيادة على ذلك فإن أغلبية المستثمرين يضمنون بفضل العقود تغطية جزء كبير من احتياجاتهم، فهم يحسنون شراء الكميات الباقية للجوء إلى السوق الفورية مع التحكيم بين مختلف الخامات بناء على تطور الأسعار في ظرف تقلب الأسعار، حيث تصبح مفوضات السعر التعاقدي جد مهمة[1].

إذا كانت الدول المنتجة تبحث عن أسعار أكثر ثبات من أجل إعداد ميزانيتها فإن الشركات التي تبني مردوديتها في المصب على أساس هوامش التكرير تبحث من جانبها على شروط تتلاءم أكثر فأكثر مع تطور أسعار السوق لهذا السبب فإن أسعار العقود الطويلة الأجل تتبع يوميا تطورات أسعار الأسواق الفورية.

تسيطر الأسعار الفورية على السوق البترولية والتي تستعملها الشركات البترولية الخاصة كمراجع أساسية لضبط سعر الشحنة كما تفعل الشركات الوطنية التابعة للدول المنتجة فهي تترك لقوى السوق كي تضبط يوميا مستوى الأسعار.

ثالثا- أنواع الأسواق النفطية

نتيجة الأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط، تطورت طرق تسويق النفط الخام مما أنتج أشكالا من الأسواق النفطية هي كما يلي:

1- الأسواق الفورية: إن الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين حيث تتواجد فيه براميل البترول في انتظار المشتري ولكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي نمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتوج أو عدة منتوجات.

تتم غالبا هذه الصفقات بين طرفين بواسطة الهاتف وبالتالي فهو سوق بالتراضي ولا يوجد لأي مصرف ليسجل هذه العمليات، في هذه الحالة إذ لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام عقد، فإن اقتراب البائع من المشتري سوف يسهل الأعمال، هذا ما يفسر تمركزهم في مناطق جغرافية معينة[2].

إن المناطق التي نمت وتطورت فيها الأسواق الفورية ليست بكثيرة، فهي تمتاز بالخصائص التالية:

- تعامل بترولي كثيف.

- إضافة على المنتجين والمستعملين نوعان من المتعاملين: التجار والسماسرة اللذان يساهمان في سيولة السوق.

[1] هندي عبد الكريم، مرجع سابق، ص9-10.

[2] Benoit Mourez, les produis petroliers, utulisations, caractéréstiques, Marchés, ENSPM, 1998, p69.

وفي الأخير ومادام أن هذه الأسواق هي أسواق بالتراضي، فإن شفافية الأسعار والكميات المستعملة هي جد ضعيفة ويعود ذلك إلى غياب هيئة الضبط.

أ- **أهم الأسواق الفورية في العالم:** تتواجد أهم الأسواق الفورية للبترول الخام في أوروبا (لندن)، الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك)، في آسيا (سنغافورة)، أما الخامات المرجعية فهي البرانت في أو روبا وخامات غرب تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية ودبي في آسيا.

تتمركز أهم الأسواق الفورية للمنتوجات البترولية في شمال غرب أوروبا (أمستردام، روتردام ولنفير) وفي البحر الأبيض المتوسط (جين لا فيرا) وفي الخليج العربي الفارسي وجنوب شرق آسيا (سنغافورة) خليج المكسيك (الكاريبي) وفي الأخير نيويورك في الساحل الغربي[1].

ب- **المتعاملون في الأسواق الفورية:** إن متعاملي الأسواق الفورية المادية فيما يخص البترول الخام هم المكررون والمنتجون أما فيما يخص المنتوجات التامة الصنع فإن المشترون هم التجار أو كبار المستهلكين أما البائعون فهم المكررون (أصحاب المصافي) وفي كل الحالات يقوم التجار بدور أساسي كوسطاء يشترون بأنفسهم ثم يبيعون لتجار آخرين حتى المشترين النهائيين.

بجانب الشركات الكبرى للتجارة العالمية يوجد أيضا فروع تجارية لشركات البترولية الكبرى بالإضافة إلى وسطاء بناء على معلومات تتم الصفقات المادية لكن في الواقع فهم لا يبيعون ولا يشترون لحساباتهم بل يحصلون على عمولات مقابل خدماتهم.

2- **الأسواق الآجلة:** نظرا لتطاير الأسعار في السوق الفورية للنفط الخام، أدخل المنظمون سوقا للأسعار الثابتة بتسليم مؤجل بما يعرف بالأسواق النفطية الآجلة، ويوجد فرعان لهذا الشكل من الأسواق:

أ- **الأسواق النفطية المادية الآجلة:** تعمل مثل هذه الأسواق النفطية الفورية ولكن لآجال طول من 15 يوما، وتتم عمليات بالتراضي لسعر معين مع تسليم الآجال لاحقة، يعرف بداية على أنه شهر لكنه يمكن أن يتجاوز ذلك، وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب أن تقل عن 500 ألف برميل والبائع تاريخ توفرها، ولا تكون هذه الأسواق إلا عدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبرنت، البنزين، زيت الديزل ووقود الطائرات، وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب.

ب- **البورصات النفطية:** ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى عام 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية، وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو المشتقات النفطية من نوع محدد، وتوجد ثلاث بورصات نفطية كبرى

[1] Xavier Burucoa, op.cit, p86.

منظمة في العالم هي: سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن، وسوق سنغافورة النقدي العالمي.

المبحث الثاني: أهمية الجباية البترولية وخصائصها ونظمها

تتميز الصناعة البترولية عن غيرها، بتنوع أنشطتها وضخامة رأسمالها ومعدل المخاطرة المرتفع فيها، وهذا ما جعل نظامها الجبائي له خصوصيات كثيرة ومتنوعة، جعلت الدول تأخذها بعين الاعتبار في صياغة النظام الجبائي المتعلق بهذه الصناعة. وقصد التعرف على الجباية البترولية نتطرق إلى المطالب التالية:

- **المطلب أول : الجباية البترولية.**
- **المطلب الثاني: خصائص الجباية البترولية وأهم أنظمتها وعقودها.**
- **المطلب الثالث: المحيط الاقتصادي لأنشطة البحث والاستغلال في الصناعة البترولية.**
- **المطلب الرابع: حصة الحكومة في الصناعة البترولية.**

المطلب الأول: الجباية البترولية

إن الجباية الخاصة بالنشاطات البترولية معقدة ومتشبعة، ولها خصوصيات كثيرة مقارنة بالنشاطات الأخرى، كما تعد من أبرز مصادر الإيرادات العامة نظرا لما تتميز به من خصائص.

أولا: دورة حياة الحقل النفطي

يمر الحقل النفطي بعدة مراحل، يم من خلالها فرض الضرائب البترولية حسب النظام الجبائي المطبق في كل دولة، وتشمل[1]:

1- الترخيص: تقوم الحكومة المضيفة، بإعطاء ترخيص أو تدخل في اتفاقيات شراكة مع شركات نفطية أجنبية، لاستغلال وتطوير الحقل النفطي بدون انتقال المكية الموارد الطبيعية لهذه الشركات.

2-الاستكشاف:بعد امتلاك حقوق التنقيب، تقوم الشركات البترولية بإجراء الدراسات التحليلية،السيسموجرافية والجيوفيزيائية، ومن خلال المعطيات المتحصل عليها تشرع الشركة في حفر الآبار.

3- التثمين: إذا اكتشف النفط، تقوم الشركات البترولية بحفر أبار أخرى، لمعرفة كمية النفط المكتشفة إن كانت تجارية أم لا، وبعد ذلك توضع خطط ودراسات التطوير والإنتاج وتقدير تكاليف الاستغلال.

[1]Silvana tordo, fiscal systems for hydrocarbons design nissues, world bank, workingpaper n°123, 2007, p3-4.

4- التطوير: إذا كان التثمين إيجابي، أي وجود النفط بكميات تجارية، وبدأ عمليات تطوير الحقل باستعمال وسائل جيوتقنية وبيئية تحظى بموافقة الهيئات الوصية للحكومة المضيفة، وتبنى المرافق المساعدة على إنتاج النفط.

5- الإنتاج: بعد حفر الآبار وبناء المرافق الضرورية، يبدأ الإنتاج في الحقل لكن يجب القيام ببعض الأعمال لضمان استمرارية إنتاجية الآبار من وقت لأخر.

6- الإخلاء: تبدأ عملية إخلاء الحقل لما تصبح تكاليف الإنتاج مساوية للإيرادات المتأتية من هذا الحقل

شكل رقم (1): مراحل حياة الحقل النفطي

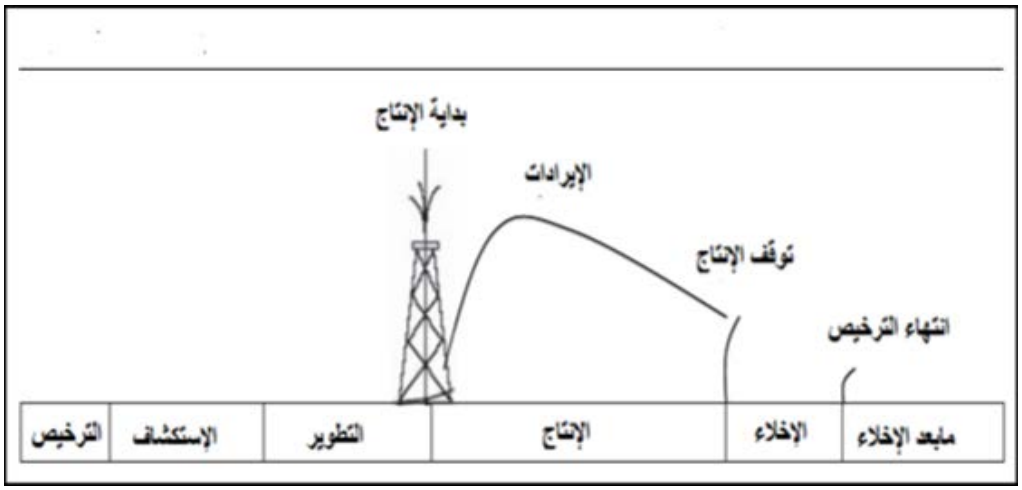

Source :Silvana tordo, fiscal systems for hydrocarbons design issues, op.cit, p4.

ثانيا- تعريف الجباية البترولية

يمكن تعريف الجباية البترولية على النحو التالي:

- إن الضرائب البترولية، تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك الدولة.[1]
- إن الضرائب البترولية، يمكن تكييفها على أساس انه مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض مملوكة الدولة.[2]

تتركز الجباية البترولية على نوعين من الضرائب بحسب مراحل المشروع النفطي:

[1] جلول حروشي، الضغط الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص158.

[2] ليلى عيساوي، حمداوي الطاوس، تنسيق الجباية وتحديات المحيط الاقتصادي العالمي الجديد، الملتقى الدولي حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2003، ص138.

- الضرائب المفروضة في مرحلة البحث (الاستكشاف): في هذه المرحلة لا وجود لأثر الإنتاج أو الربح، لكن هناك العديد من الدول تقوم بفرض الضرائب على الشركات، من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها، ونميز في هذه المرحلة بين ضريبتين:

أ- **ضريبة حق الدخول:** يمنح الترخيص بالبحث، بعد مناقصة المستفيد الذي يعطي اكبر ضريبة حق الدخول،وتقدر هذه الضريبة بملايين الدولارات، وأول عمل على فرضها الولايات المتحدة الأمريكية[1]في سنة 1971 تحصلت بريطانيا على 15 رقعة بحث في بحر الشمال، وكلفها هذا دفع 90 مليون دولار كحق الدخول.

ب- ضريبة حق الإيجار: هذه الضريبة يدفعها صاحب الترخيص، بحسب المساحة التي استفاد منها. وقد ظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما استغلت شركات البترول الأراضي الخاصة، وأخذت به بعد ذلك الدول الأخرى.

2- **الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال:**ونجد في هذه المرحلة الضرائب التالية:

أ- **ضريبة حق الدخول في الإنتاج:** ويتم دفع هذه الضريبة غلى شكل دفعات موزعة، على أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث، فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضريبة كبيرة والعكس صحيح، وتحدد الضريبة بوضع سقف للإنتاج اليومي.

ب- ضريبة حق الإيجار في مرحلة الاستغلال:يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث، إلا أن قيمته تكون اكبر، مما يفسر المساحات الصغير التي تمنح للشكات في هذه المرحلة من الصناعة البترولية . والإيجار يكون سنويا، ثابتا طول مرحلة الاستغلال أو متزايد بحسب سقف الإنتاج، يطرح من حساب الإتاوة باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

ج- الإتاوة:إن الإتاوة شائعة الاستعمال من طرف الحكومات للحصول على الإيرادات المتأتية من استغلال مواردها الطبيعية وتأتي على رأس الحقوق في الصناعة النفطية.

فالإتاوة عبارة عن مدفوعات نقدية أو عينية، تلتزم الشركات النفطية الأجنبية بأدائها إلى الدولة المتعاقدة معها عن كل إنتاج بترولي تحصل عليه ويتم تحديد هذه الإتاوة على أساس مبلغ معين عن كل وحدة من الإنتاج[2]، ويختلف معدل الإتاوة من دولة إلى أخرى، فبعض الدول تطبق معدلات مختلفة لكل نوع من المحروقات، وهناك من تأخذ بمعدل تصاعدي بحسب كمية الإنتاج المستخرجة ومثال ذلك الاتفاق الذي ربط بين ليبيا بالشركة الفرنسية SNPAعام1965 وكان كما يلي:[3]

[1] جوهرة شرقي، بناء نموذج تنبؤي للجباية البترولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص3.

[2] محمد يونس الصائغ، أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 12، العدد46، 2010، ص 246-247.

[3]محمد يونس الصائغ، مرجع سابق، ص62.

- ✓ 12.5% لكمية تصل إلى 400.000 برميل/ يوم.
- ✓ 14% من 400.000 إلى 550000 برميل/ يوم.
- ✓ 15% أكثرمن550.000 برميل/يوم.

د- الضريبة على الدخل:استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لحساب الضريبة على الدول في قطاع المحروقات، أما الدول المنتجة والتي يعتمد دخلها الوطني على المداخيلالبترولية، فقد تبنت نظاما جبائيا خاصا بالمحروقات، حيث عملت بمعدل 50% إلى غاية 1970، إلا أنه بعد اتفاق طهران وطرابلس فرضت الدول الأوروبية معدل 55%، ووصل في فنزويلا 60%.[1] والشكل الموالي يوضح المراحل التي تفرض فيها الضرائب.

شكل رقم (02): مراحل العملية الإنتاجية والضرائب المفروضة.

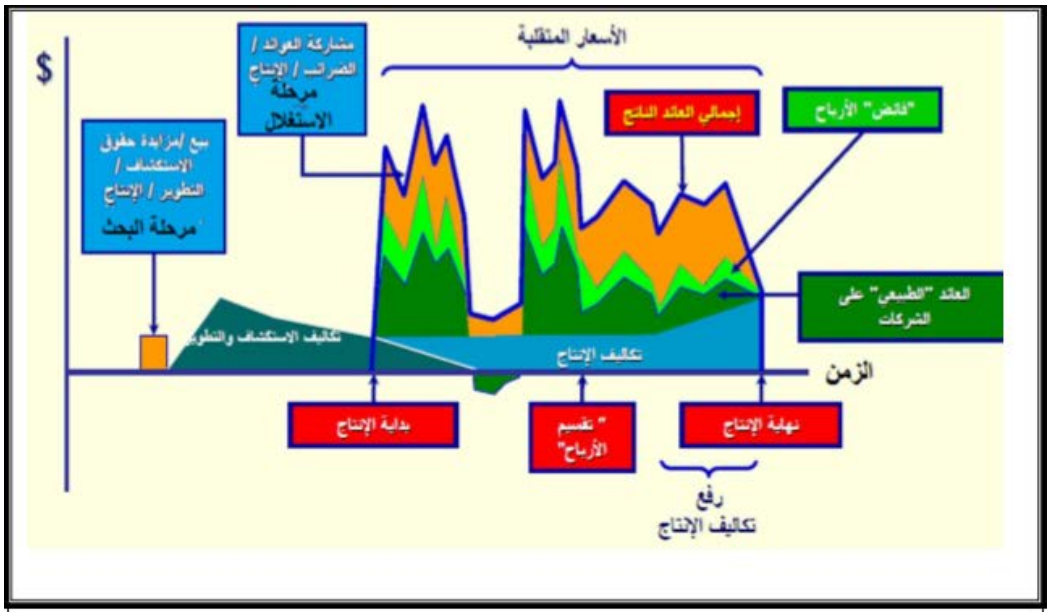

المصدر: جورج أندرسون، الأدوات المالية في أنظمة النفط والغاز حلقة دراسية عن الفيدرالية العملية في العراق، منتدى الفيدراليات، فينيسيا، إيطاليا، 2006، ص13 بتصرف.

المطلب الثاني: خصائص الجباية البترولية وأهم أنظمتها وعقودها

تتميز الجباية البترولية بعدة خصائص، الأمر الذي جعل الصناعة البترولية تعرف العديد من الأنظمة والعقود الجبائية تختلف في تطبيقاتها حسب السياسة النفطية المطبقة في كل دولة سواء المنتجة منها أو المستهلكة.

[1] جوهرة شرقي، مرجع سابق، ص8.

أولا/ خصائص الجباية البترولية: تميز الضرائب البترولية بعدة خصائص يمكن ذكرها:[1]

– احتمالية نشوء عوائد ريعية كبيرة: وتتمثل هذه العوائد الريعية وعاء جذابا بصفة خاصة وعلى أساس الكفاءة وعلى أساس العدالة كذلك إذا كانت ستعود، كما هو الحال في الأغلب على الأجانب.

2– انتشار عدم اليقين: بشكل واضح ولكن ليس فقط في أسعار المنتجات البترولية، ولا تمثل الصعوبة الأساسية في تفاوتها الواسع بقدر صعوبة التنبؤ بها، كما ينشأ عدم اليقين كذلك فيما يتعلق بالجيولوجيا وتكاليف المدخلان، والخطر السياسي والذي يتراوح بين المصادرة إلى التغييرات في النظم المالية العامة المستقبلية، بما في ذلك تلك التي تنجم عن المناخ والسياسات البيئية.

3– تفاوت المعلومات: من المحتمل أن يكون مستثمرو القطاع الخاص الذين يقومون بالاستكشاف والتطوير أكثر دراية من الحكومات المضيفة بالجوانب الفنية والتجارية لمشروع ما، في حين أن الحكومات المضيفة ستكون أكثر دراية بنواياها المستقبلية بشأن المالية العامة.

4– ارتفاع التكاليف وخلق مشاكل الاتساق الزمني: عادة ما تنطوي مشاريع الصناعات البترولية، على نفقات ضخمة جدا يتحملها المستثمرون مقدما ولا يمكن استردادها عند إنهاء المشروع، وعليه فإن ميزان القوة التفاوضية يتحول بصورة كبيرة من المستثمر إلى الحكومة المضيفة بمجرد تكبد تلك التكاليف، وحت الحكومات التي لديها أحسن النوايا لديها حافز لتقديم شروط مالية عامة جذابة قبل بداية المشروع ولكن بعد ذلك بعدما يصبح الوعاء الضريبة وإدراك المستثمرين لهذا الأمر يمكن أن يحد من الاستثمار (تعطيل الاستثمار) وهو ما يضر بالجانبين.

– **النفط مورد ناضب:**إن أهمية محدودية الرسوبيات النفطية للأداء الاقتصادي في الأجل الطويل والتطورات في أسعار النفط محل شك، غير أنه على مستوى المشروع، يمكن أن يشكل نضوب النفط قلقا شديدا، فتكلفة الفرصة البديلة الرئيسية لاستخراج اليوم هي الاستخراج الضائع.

ثانيا/ أنظمة وعقود الجباية البترولية:

إن أنظمة الجباية البترولية الموجودة في العالم يمكن تصنيفها حسب مايفرضه مالك الموارد الطبيعية على الشركات المستخرجة من ضرائب إلى فئتين[2]:

– أنظمة الامتياز.

– أنظمة العقود.

[1] صندوق النقد الدولي، النظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية : التصميم والتطبيق، 2012، ص12–14.

[2]Mohamed mazzel, petroleum fiscal system and contracts, diplmicaverlag gmbh, hamaborg, germany, 2010, p8.

قد تتنوع أنظمة الجباية البترولية كثيرا في تفاصيلها ولكن جميعها تحدد قضيتين رئيسيتين: طريقة توزيع الأرباح غالبا تدعى الريوع بين الحكومة المضيفة والشركات المتعاقدة، وكيفية التعامل مع التكاليف.

شكل رقم (03): أنظمة الجباية البترولية

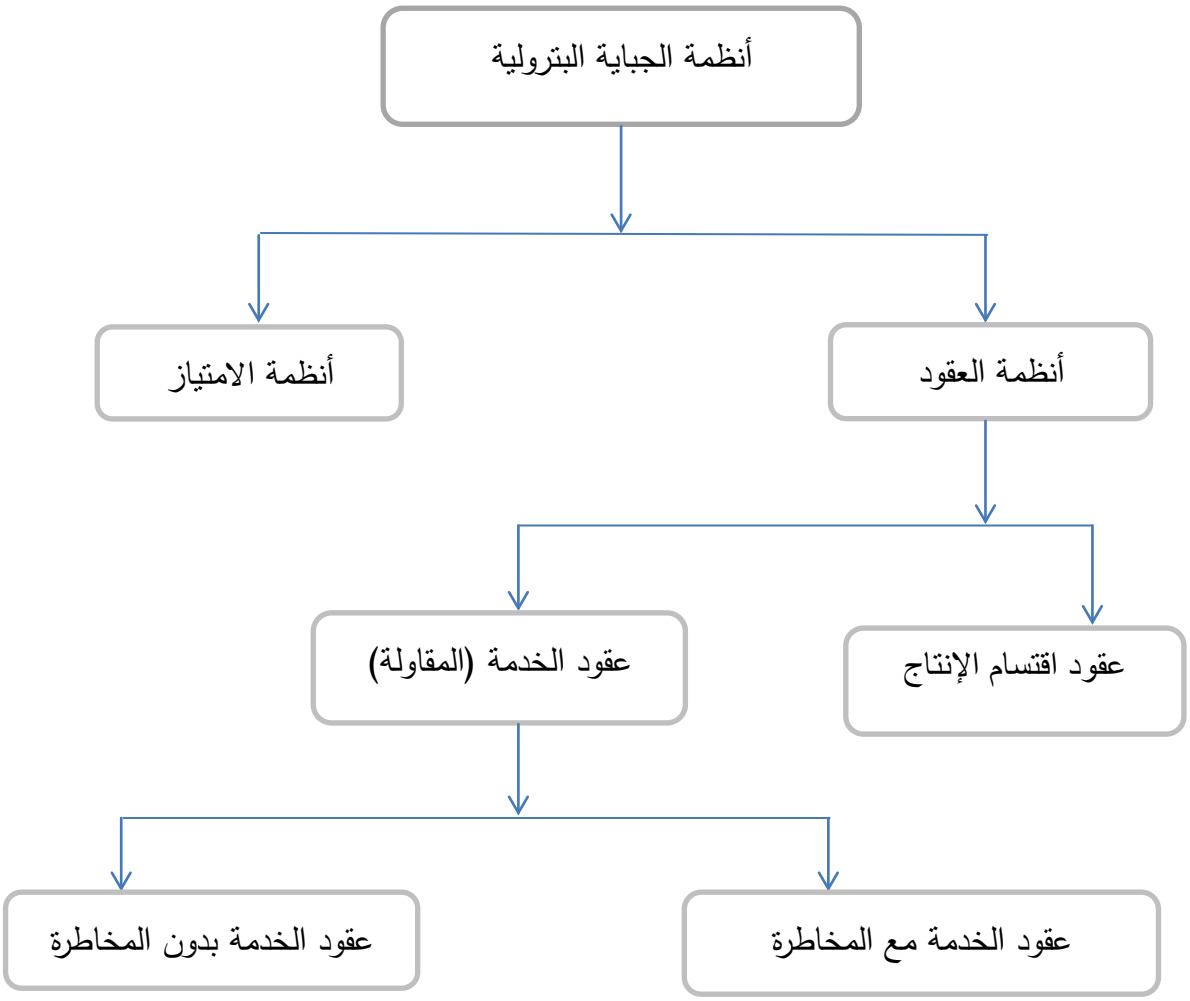

Source :Daniel johnston international petroleum fiscal Systems and production sharing contracts, penal publishing company, oklahoma, U.S.A, 1994, p8.

1- أنظمة الامتياز: يعد عقد الامتياز، النوع الأول من أنظمة الجباية البترولية الذي عرفته الصناعة النفطية، فقد ساد هذا النمط لأطول فترة بين الدول التي منحت الامتياز وبين شركات النفط التي أخذت الامتياز في بداية القرن العشرين.

ومن الأمثلة الشهيرة عن ذلك، عقد الامتياز النفطي الذي ابرم في عام 1901 بين شاه إيران والمليونير البريطاني الجنسية وليام دراسي، والذي يعد أول عقد امتياز نفطي تم إبرامه في الشرق الأوسط، فقد منح هذا

العقد طبقا للمادة الأولى منه، الطرف الأجنبي المذكور الحق في البحث عن النفط ومشتقاته واستغلاله وتسويقه وبيعه لمدة ستين عام.[1]

يمكن تعريف عقد الامتياز، بأنه ذلك التصرف الذي تمنح الدولة بمقتضاه الشركة الأجنبية الحق المطلق في البحث والتنقيب عن الموارد الكامنة في إقليمها أو في جزئ منها، والحق في استغلال هذه الموارد والتصرف فيها. وذلك لفترة زمنية معينة، مقابل حصول هذه الدولة على فوائض مالية معينة.[2]

فتحت نظام الامتياز تضمن الحكومة الامتياز أو الترخيص لشركات النفط الدولية، وتعطيها حقوق الاستغلال والإنتاج لمدة معينة وفي مساحات، ويتطلب هذا من الشركات النفطية الدولية أن تعطي علاوة التوقيع أو رسوم الترخيص للحكومات، لضمان حق الامتياز أو الترخيص وهذا النوع من الأنظمة مطبق تقريبا في نصف دول العال[3]م.

ويتم تقديم الشروط المالية وغيرها في عقد الامتياز في اتفاق تسوغه الحكومة المضيفة، وينشر ويفتح باب تقديم العروض أمام الشركات المتنافسة. ويدفع الفائز المتقدم سعر العرض (عادة ما يدفع ضريبة الترخيص أو علاوة توقيع العقد) وتحتفظ الحكومة المضيفة بهذه الرسوم بصرف النظر عن اكتشاف النفط وإنتاجه تجاريا أو لا.

وإذا تم الإنتاج التجاري من النفط، فإن الحكومة المضيفة تأخذ أيضا إتاوات تعتمد على الإيراد الإجمالي أو الدخل الصافي وكلاهما يعتمد على كمية الإنتاج وسعر البيع، وتسترد الشركة النفطية الفائزة بالعرض جميع المخاطر المالية للاستثمار بما فيها التنقيب.[4]

ويجب أن نميز بين عقود الامتياز القديمة والحديثة كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] محمد يونس، مرجع سابق، ص240.

[2] نفس المرجع، ص239.

[3] David johnston, and others, international petroleum taxation for the independent petroleum association of america, ipamerica'soilg asprouducers,Washington, U.S.A, 2008, p2.

[4] جينيك رودان، ألفباء عقود النفط اتفاقيات الامتياز والمشاريع المشتركة واتفاقات المشاركة بالإنتاج، الرقابة على النفط، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005، ص82.

جدول رقم (1): الفرق بين عقود الامتياز القديمة والحديثة

خصائص عقود الامتياز القديمة	خصائص عقود الامتياز الحديثة
الاحتكار مقابل التنافس	
– مساحة شاسعة – فترة زمنية طويلة – حقوق الاستثمار حصرية – إشراف كامل على الجدول الزمني وبرنامج العمل من طرف المتعاقد – لا يوجد متطلبات الإنتاج	– مساحة محددة بدقة – فترة محددة – فترة التنقيب (3– 5 سنوات) – فترة إنتاج (15– 20 سنة) – قوانين التخلي عن الإنتاج – ضرورة وجود برنامج عما – متطلبات إضافية للاستثمار – الترخيص عبر مناقصات
إيرادات الحكومة مقابل ربحية صاحب الامتياز	
– إتاوة (مبلغ ثابت عن كل طن أو برميل) – تعويض مالي زهيد	– إتاوة أعلى (تصاعدية كلما زادت كمية النفط زادت النسبة المئوية، والعكس صحيح). – ضريبة دخل كبيرة – علاوات – إيجار سنوي يعتمد على حجم المنطقة – شروط مالية أكثر إنصافا.

المصدر: جينيك رودان، مرجع سابق، ص109 بتصرف.

2– عقود اقتسام في الإنتاج: لا تعد عقود اقتسام الإنتاج، نظاما تعاقديا جديدا في مجال صناعة النفط العالمية، فقد ظهر هذا النوع من العقود في إندونيسيا منذ صدور قانونها النفطي رقم 476 لسنة 1961 كما تعد مصر رائدة بالأخذ بعقود اقتسام الإنتاج، فقد كانت أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تأخذ بهذا النظام في معاملتها مع الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط[1].

في هذا النظام تحتفظ الدولة بملكية الموارد وتتفاوض على نظام لتقاسم الأرباح، في البداية قاومت الشركات الأجنبية هذا التغيير خوفا من أن تشكل سابقة تؤثر على امتيازاتها في بلدان أخرى، ولكن الشركات

[1] محمد يونس، مرجع سابق، ص284.

المستقلة دخلت هذا النوع من الاتفاقيات ولم يكن أمام الشركات العملاقة سوى أن تحذوا حذوها فانتشرت عقود اقتسام الإنتاج على نطاق عالمي[1].

ويرجع شيوعها في الدول النامية المنتجة للنفط إلى عدم قدرة تلك الدول على تحمل مخاطر البحث عن النفط ولافتقارها للعملة الأجنبية التي تتطلبها عمليات الاستكشاف، فضلا عن صعوبة الحصول على التقنيات المتقدمة التي تستخدم في تلك العمليات وتتلخص أهم ملامح عقود اقتسام الإنتاج فيما يلي[2]:

– يتم التفاوض على العقد بين الدولة المضيفة وبين شركة أجنبية، يسند إليها غالبا البحث عن النفط وإنتاجه، وتتراوح فترة البحث بين ست إلى اثني عشرة سنة، تتخلى بعدها الشركة عن المنطقة إذا لم تعثر على النفط بكميات تجارية ولا تسترد ما أنفقته.

– تلتزم الشركة بإنفاق مبالغ معينة وحفر عدد معين من الآبار خلال فترة البحث، كحد أدنى وذلك تحت إشراف الدولة المضيفة ومراقبتها.

– إذا عثر على النفط بكميات تجارية ترفع مدة العقد إلى نحو سنة أو أكثر حسب الاتفاق، وتنشأ شركة مشتركة من الجانب الوطني والشركة الأجنبية لتنمية الحقل وإنتاج النفط واقتسامه.

– تسترد الشركة الأجنبية جميع النفقات التي تكبدتها على أقساط سنوية بحصولها على كميات من النفط المنتج تتراوح ما بين30 إلى 40% من إجمالي الإنتاج، ويستخدم لحساب القيمة الدولارية لهذه الكمية أعلى السعرين الذين تحققا في السوق الحرة من تصدير نصيب الشريكين الوطني والأجنبي في ظل ظروف تسويقية متماثلة.

يوزع باقي النفط المنتج بعد استقطاع الحصة المخصصة لاسترداد النفقات، بحيث تحصل الشركة الأجنبية على نسبة معينة يحددها العقد، ويغلب أن تختلف نسبة التوزيع وفقا للمستوى الذي يبلغه حجم الإنتاج بحيث قد تبدأ بنحو 25% للشريك الأجنبي إذا بلغ الإنتاج حدا معينا ثم يتناقص نصيبه مع ارتفاع حجم الإنتاج، ويحص الجانب الوطني على الباقي، فالشروط المالية لاتفاقيات اقتسام الإنتاج تشبه شروط اتفاق الامتياز رغم إن الأنظمة المختلفة تؤدي إلى نتائج تجارية مختلفة.

وغالبا ما تتلقى الحكومة علاوة توقيع العقد، وفي كثير من الأحيان تتخلى الحكومة عنها أو تبادلها مقابل حصة أكبر من الأرباح.

وقد تطورت عقود اقتسام الإنتاج بحيث ظهرت منها العديد من النسخ التي تشترك بمفهوم اقتسام الإنتاج وتختلف في التفاصيل ومن أشهرها النسخة الإندونيسية، المصرية والبيروفية، وهذا التنوع ليس مفاجئا إذ أنه

[1] جينيك رودان، مرجع سابق، ص89.

[2] حسين عبد الله، اقتصاديات النفط والغاز، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2007، ص401.

نتيجة المفاوضات المكثفة وكذا اختلاف اهتمامات ومصالح الأطراف باختلاف الظروف، وتعتمد تركيبة عقد اقتسام الإنتاج على سلامة البنية التحتية القانونية للدولة، مثلا إذا كان لا يوجد في البلد القواعد الأساسية التي تحكم إنتاج البترول فمن الطبيعي أن يتضمن الاتفاق تغطية لهذه القضايا التي يغطيها عادة القانون باختصار، فكلما كان النظام القانوني في البلد ضعيفا كلما زادت القضايا التي تغطيها وتحددها اتفاق اقتسام الإنتاج[1].

3- عقود المقاولة: إن عقود المقاولة لا تعد نظاما جديدا في مجال صناعة النفط العالمية فقد ظهر هذا النوع من العقود لأول مرة في المكسيك عام 1950، فقد دعتها الحاجة للإمكانيات الفنية إلى الاستعانة بعقود المقاولة لمباشرة عمليات صناعة النفط مع الشركات الأمريكية، وعلى الرغم من أن عقود المقاولة تتباين فيما بينها من عقد إلى آخر سواء كانت من حيث فترات البحث والتنقيب أم مدة العقد ذاته، أو من حيث المقابل التي تحصل عليه الشركات الأجنبية أو من حيث إدارة العمليات، بيد أن هذه العقود تتمتع بخصائص مشتركة وسمات عامة يمكن أن نوجزها فيما يلي:[2]

- تعد شركة النفط الوطنية المتعاقدة مع الشركة الأجنبية هي المالك الوحيد للنفط المنتج ولكافة الأصول الثابتة وكذلك الأصول المنقولة التي تستخدمها الشركة على وجه الدوام، وتحسب تكلفتها على حساب الشركة الوطنية ولعل ذلك يرجع إلى كون الشركة الأجنبية مجرد مقاول، يعمل لحساب الشركة الوطنية وليست صاحبة الامتياز أو شريكا للشركة الوطنية.

- تلتزم الشركة الأجنبية بأن توفر الأموال اللازمة لتغطية نفقات البحث والتنقيب عن النفط وتعد هذه الأموال قروضا بدون فائدة تسددها الشركة الوطنية. في حال عدم اكتشاف النفط بكميات تجارية، تتحمل الشركة الأجنبية وحدها هذه النفقات وبدون أن يكون لها الحق في الحصول على تعويض، كما تلتزم أيضا بتوفير الأموال اللازمة لتمويل عمليات الاستثمار وكذلك نفقات التشغيل. وتعد هذه الأموال قروضا لفوائد تلتزم الشركة النفطية بسدادها في خلال فترة زمنية معينة.

- تلتزم الشركة الأجنبية بتسويق جزء من النفط المنتج في حالة طلب شركة النفط الوطنية لذلك، على أن تحصل الشركة الأجنبية على تعويض عن نفقات التسويق أو على عمولة يتفق عليها الطرفان في العقد.

- تحصل الشركة الأجنبية في مقابل التزامات التي تتحملها، على الحق في شراء نسبة معينة من النفط وبأسعار خاصة وفقا لما هو متفق عليه في العقد.

- وتتولى الشركة الأجنبية إدارة العمليات خلال فترة البحث والتنقيب عن النفط واكتشافه مع أخذ رأي الشركة الوطنية.

[1] جينيك رودان، مرجع سابق، ص91.

[2] محمد يونس، مرجع سابق، ص281-282.

يوجد عدة أنواع من عقود المقاولة، لكن أشهرها يتمثل في:

أ- عقود الخدمة الخالصة: ينفد المتعاقد في عقود الخدمة الخالصة عمليات الاستكشاف مناصفة مع الحكومة المضيفة مقابل أتعاب، فالمتعاقد لا يتحمل مخاطر الاستكشاف. هذا النوع من العقود ليس مستعملا كثيرا ولكنه موجود في بعض دول الشرق الأوسط، التي لديها الأموال وتبحث عن الخبرة كإيران والسعودية والكويت، فعقود الخدمة الخالصة متشابهة للعقود المستعملة في خدمات الصناعة النفطية أين يدفع طالب الخدمة رسوم إزاء الخدمة كخدمات حفر الآبار.[1]

ب- عقود الخدمة مع المخاطرة: تختلف عقود الخدمة مع المخاطرة جذريا مع عقود الخدمة الخالصة، فتحت عقود الخدمة مع المخاطرة يوفر المتعاقد رأس المال الموجه لاستكشاف وتطوير مصادر البترول مع تحمل المخاطر.

فإذا كان الاستكشاف ناجحا يسمح للمتعاقد باسترجاع التكاليف من خلال بيع الغاز والنفط، وكذلك يتلقى أتعاب على أساس نسبة مئوية من الإيرادات المتبقية، وتخضع هذه الأتعاب في معظم الأحيان للضرائب، ورغم تحمله مخاطر الاستكشاف لا يشارك المتعاقد في الإنتاج وتبقى ملكية الحقل للحكومة المضيفة.[2]

المطلب الثالث: المحيط الاقتصادي لأنشطة البحث والاستغلال في الصناعة البترولية

تتضمن دراسة المحيط الاقتصادي لأنشطة البحث والاستغلال، التطرق إلى المتعاملين في المنبع البترولي وتوضيح علاقة الدولة بالشركات البترولية، وكذلك تحديد العوامل الاقتصادية والمالية كما سنتطرق لسوق البحث البترولي وكيفية منح العقود البترولية.

أولا- المتعاملون في المنبع البترولي:

يتدخل في المنبع البترولي متعاملان أساسين هما الدولة والشركات البترولية والتي سوف نحاول سردها فيما يلي:

1- الدولة: تقوم الدولة بجرد كل ما تملكه من أملاك منجمية للمحروقات وهذا عن طريق إحصاء عام لكل المحيطات الموجودة وتخصيص الأموال والإمكانيات من أجل تمويل وتطوير هذا الأملاك عن طريق تنمية النشاط الصناعي وكذا تقويم القدرات البشرية واليد العاملة الماهرة لبناء نسيج صناعي متكامل مع إقامة علاقات شراكة من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة.[3]

[1]Mohamed mazzel, op.cit, p27.
[2]Ibid, p28.
[3]Ibid, p7.

2- الشركات البترولية: تعمل الشركات البترولية العالمية إلى تحقيق ما يلي:

أ- الوصول إلى احتياطات هامة من البترول والغاز من أجل الإنتاج.

ب- تعظيم الربح.

ج- توفير القدرات البشرية بالتقنيات العالية والحديثة والقدرات العلمية في مجال البحث والتنقيب والإنتاج.

د- تقويم القدرات الصناعية أي الاندماج في المنبع والمصب للصناعة البترولية العالمية.[1]

ثانيا- علاقة الدولة بالشركات البترولية

تتمثل علاقة الدولة في تحقيق أهدافهما المشتركة وهي كما يلي:

1- أهداف الدولة: تختلف الدولة فيما يخص السياسة البترولية بناء على التطورات العالمية ووضعيتها البترولية، وتتمثل أغلب أهداف البلدان المصدرة للبترول في الرقابة التامة لنشاطاتها البترولية وتعظيم مداخيلها وهناك بعض البلدان المصدرة والتي تواجه تراجع في مداخيلها بسبب تراجع احتياطاتها أو لأسباب أخرى من المحروقات موارد أخرى من المحروقات. أما بالنسبة للبلدان المستوردة ومن أجل تقليل من العجز في ميزانيها التجاري تحاول أن تشجع البحث عن البترول في مناطق غير مستغلة بالتعاون مع الشركات البترولية بالإضافة إلى هذه الأهداف تحاول الدولة أن تطور أكثر قدراتها التكنولوجية في مجال البحث والإنتاج عن طريق تكوين اليد العاملة المتخصصة وتطوير التقنيات الحديثة في مجال الصناعة البترولية، وفي الأخير تحاول وضع إطار جبائي وتعاقدي مرن، من أجل أن تقاوم بصفة عقلانية تغيرات أسعار البترول والحفاظ على مستوى مقبول لنشاطات البحث والتطوير.[2]

2- أهداف الشركات البترولية: تتمحور أهم أهداف الشركات البترولية فيما يلي:[3]

أ- الوصول إلى نجاعة مقبولة لاستثماراتها مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر البحث المرتبطة بالإجراءات الجبائية والتعاقدية.

ب- الاستفادة من تغطية سريعة للاستثمارات المعهودة بحيث تكون التكلفة التقنية لإنتاج المحروقات مقبولة في مناطق ذات مخاطر محددة.

---

[1] Ibid, p18.

[2] مجلد ميلود، الجباية البترولية لعقود البحث والإنتاج، نحو ملائمة أكثر مع السوق، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص111.

[3] نفس المرجع، ص 111-112.

ج- البحث عن تجديد الاحتياطات والاستحواذ على مصادر تموين من المحروقات على المدى، الطويل بالإضافة إلى تقويم المعدات التقنية من اجل ربحية أكثر للاستثمارات البحث بغرض تفعيلها مع تقنيات جد متطورة وحديثة وكذا إعادة تأهيل الموارد البشرية والصناعية.

ثالثا/ العوامل الاقتصادية والمالية لعقود البحث والإنتاج:

- **العوامل الاقتصادية:** من أهم العوامل الاقتصادية لعقود البحث والإنتاج هو انه يجب ضان يأخذ بعين الاعتبار توزيع التكاليف ضمن البنود التعاقدية، إذا أردنا هناك توزيع عادل للمداخيل ما بين الدولة والمستثمر لإجمالي التكاليف المحققة مهما كان مستواها وبالتالي ففرضيات التكاليف تخص بأكثر اهتمام. وبما أن الجباية البترولية لمكمن ماهي إلا الفرق ما بين سعر البيع والتكلفة التقنية المستحقة للاستكشاف والتطوير والاستغلال، فإن المشكل الأساسي في كل عقد بترولي أو في كل جباية بترولية يتمثل في كيفية تقاسم هذا الريع البترولي ما بين الدولة والشركة البترولية.

2- آليات تقاسم الجباية البترولية:تقسم الجباية البترولية بناء على المعايير التالية:

أ- معايير ثابتة حسب المناطق الجغرافية.

ب- مقاييس تقنية كالعمق،الإنتاج اليومي أو المجمع.

ج- مقاييس محاسبية كالسعر، الربحية، أو الرسوم الإضافية.

د- إضافة إلى هذه العوامل هناك ما يسمى بالمعدل المتوسط لاقتطاعات الدولة، في الجباية البترولية وهو معيار مستعمل غالبا من أجل مقارنة العقود البترولية بناء على حساب نسبة العمر الاقتصادي لمكمن ما بين العوائد الإجمالية لدولة فالجباية البترولية معبر عنه بالدولار آخذين في عين الاعتبار معدل القيم الحالية، وحساب معدل اقتطاع الدولة والذي لابد أن يضمن ربحية معقولة للمستثمر،التي في غالب الأحيان يكون معدلها ما بين15% و25%.[1]

ثالثا- سوق البحث البترولي:

إن كل الدول التي تملك أملاك منجمية بترولية تتنافس من أجل جلب أكبر عدد ممكن من رؤوس الأموال للصناعة البترولية، وكل دوله لها قوة في التفاوض تبعا لقدراتها البترولية وبناء على متطلبات السوق البترولية العالمية وبالتالي فالتفاوض على العقد البترولي لا يأخذ فقط الوضعية البترولية للبلد المعني بل كذلك بناء على الفائدة البترولية للحوض المزمع استغلاله، دون أن ننسى وضعية السوق العالمية للبحث البترولي المبنية على أساس السوق أين يطبق قانون العرض والطلب الذي يدخل القلق في قوى التفاوض ما بين مختلف الأطراف.

[1] Daniel johnston, international petroleum fiscal systems and production sharing contracts, op.cit, p35.

تمضى غالبا أغلب العقود لتعهدات طويلة والتقلبات التي تحدث في مدة العقد، لا تغير مباشرة التوازن الاقتصادي العام لحيثيات العقد ولا تدخل بالضرورة في إعادة النظر في العقد الذي برم في ظروف تقنية ومالية معينة، كاحتمال تحقيق اكتشافات، أخذ التكاليف بعين الاعتبار، وتطور سعر البترول على المدى الطويل.

وعندما لا يتحقق أحد من هذه الأهداف، تكون الأطراف المتعاقدة مجبرة للالتقاء وإعادة التفاوض، هذا التفاوض يعبر عن تبادل الآراء في إطار متكافئ بين الدولة والشركة البترولية، لتطوير علاقات في إطار شراكة قوية مبنية على تفهم كبير للأخطار التقنية والمالية.[1]

رابع- طرق منح العقود البترولية

ترتبط طرق منح العقود حسب حالة تقدم البحث والتنقيب في المناطق المفتوحة ولدرجة أهمية القدرات الصناعية، ففي حالة التنازل على مكامن قيد الاستغلال فإن الإعلان عن مناقصة دولية هو الإجراء المعمول به غالبا.

تمر عملية تشجيع الاستثمارات على تنظيم فعال لإجراءات منح محيط البحث أو التنازل لفائدة الشركات للمكامن، من أجل الحصول على ظروف حسنة ومناسبة، وبالتالي فعملية منح الرخص المنجمية أو العقود البترولية في مناطق البحث تتم بحرية وبطرق مختلفة بناء على قدرة الدولة على تحقيق مصالحها، ولذلك فالأنظمة المعمول بها في الدول التي يتوفر لديها منظومة تشريعية جبائية شاملة، والذي تحدد فيه المناطق الغير مستغلة، وبالتالي شروط الطلبات تكون مقبولة ضمن الإطار القانوني وتخص هذه الطلبات التعهد بالأشغال والمصاريف اللازمة للقيام بالأعمال الأساسية للتنقيب أو البحث.

المطلب الرابع: حصة الحكومة في الصناعة البترولية

تحاول الدول الحصول على القسم الأكبر من عوائد النفط، وهذا من خلال نظام جبائي كفؤ يستطيع امتصاص جل الريع البترولي.

أولا- ريع الاقتصاد البترولي

يرتكز الريع الاقتصادي أساسا على أسس النظرية الاقتصادية في تعاملها مع عنصر الأرض، والذي يعتمد بشكل كبير على عوامل الإنتاج من عمل آلات ورأس المال، فنظرية الريع تبحث في العلاقات التبادلية حول كيفية توزيع الإنتاج بين ملاك الأراضي والعمال وأصحاب المال من خلال الريع الأجور والأرباح، حيث يمكن أن نميز بوضوح بين الأرباح والريع. وقد كان دفيدكاردو أول من أعطى الريع معناه الاقتصادي المحكم أكاديميا في كتابه مبادئ الاقتصاد والضرائب، والريع بالمعنى الريكاردي هو الدخل الإضافي من الأرض

[1]Ibid, p15.

الزراعية المتأتي من الميزة الاقتصادية من استعمال نفس وحدة المساحة بما يتجاوز عائد الأرض الحدية المستعملة لنفس الغرض أي ما يتجاوز التكلفة عند تساوي عناصر الإنتاج من عمل ورأسمال.فإن الأرض الخصبة تنتج غلة أكثر من الأرض الرديئة حتى لو استعملنا نفس المدخلات من بذور وأسمدة وعمل ومياه والأرض "الحدية" تغطي الكلفة وما دون الحدية لا تستغل، والدخل الناتج من الأرض الأخصب من الحدية هو الريع، وهو بهذا المعنى غير الإيجار التعاقدي المتأتي من الأرض أو العقار للغير. وينطبق الريع الريكاردي على ميزات الموقع والعوامل الطبيعية. ومن هذا المفهوم تم اشتقاق ريع المنجم الذي يطبق اليوم على الريع المتأتي من إنتاج الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز عندما تكون كلفة الإنتاج أقل بكثير من سعر البيع.

لكن في أدبيات الصناعة النفطية هناك صعوبة في التمييز بين الربح والريع وبالتالي فهي تعتبر مسألة حساسة أثارت جدلا بين الاقتصاديين والخبراء المختصين، فالأرباح الناتجة عن الصناعة النفطية هي مرادف للريع الاقتصادي كما يقول بعضهم.

وتستعمل كلمة الريع باللغة العربية و"rent" باللغة الانجليزية بعدة معاني غير ما أوردناه أعلاه في تعريف الريع الاقتصادي بمفهوم دفيد ريكاردو، فالريع يستعمل كبديل لكلمة "royalty" بمفهوم الإتاوة أو حصة المالك. وفي الصناعة النفطية كانت ترد الكلمة بشكل مستقل عن الضريبة باعتبارها حصة للمالك قبل احتساب الضريبة، وكان هذا الاستعمال شائعا في زمن الامتيازات، ولا تزال تستعمل في بعض العقود النفطية، أما الاستعمال الشائع لكلمة "rent" باللغة الانجليزية فهو ما يتعلق بإيجار البيوت والعقارات.

إن الريع الاقتصادي في الصناعة النفطية هو "الفرق بين قيمة الإنتاج وكلفة الاستخراج وتتكون هذه الأخيرة من كلفة الاستكشاف، التطوير وكلفة العمليات، وكذلك حصة الأرباح التي تحصل عليها الشركة النفطية، فالريع يعالج مسألة الفائض، فالدول النفطية تحاول أن تحصل على أقصى حد ممكن من هذا الريع من خلال الاقتطاعات التي تشمل الضرائب، الإتاوات وكذلك العلاوات كما يوضحه الشكل الموالي، والذي يبين المداخيل المتأتية من إنتاج النفط والغاز، التكاليف وكذلك الأرباح، فدور الحكومة هو وضع ورسم نظام جبائي كفؤ تستطيع من خلاله أن تحصل على مجمل الريع.[1]

[1] Daniel johnston, international exploration économiques, risk and contracta nalysis, penwellcoropration, oklahoma, U.S.A, 2003, p2.

شكل رقم (04): توزيع الريع البترولي

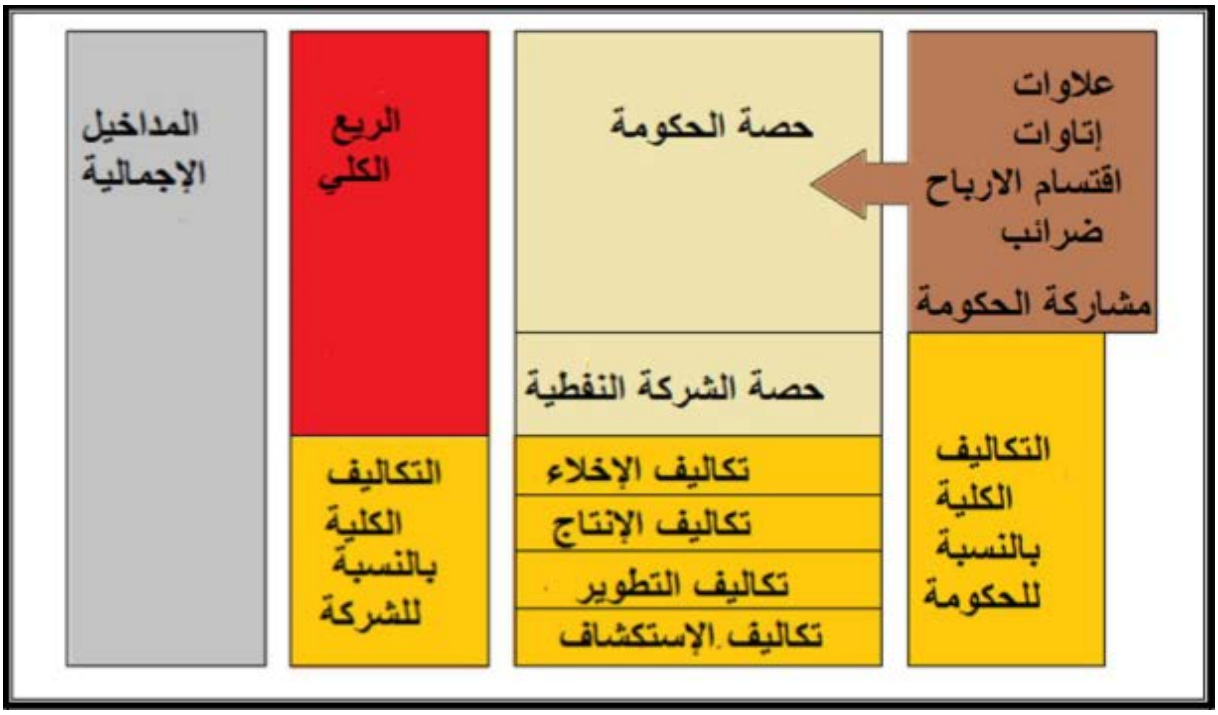

Source :Daniel johnston international petroleum fiscal systems and production sharing contracts ,op.cit, p7.

ثانيا/ الريع البترولي و حصة الحكومة:

إن من مصلحة البلدان الغنية بالنفط أن تستخدم مواردها للحصول على أموال، من أجل استعمالها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق ذلك توقع حكومات الدول النفطية عقود مع شركات أجنبية لاستثمار وبيع النفط حيث تحدد شروط العقد المقدار الذي تحصل الدول الغنية بالموارد النفطية، ولهذا تعمل الحكومة على مضاعفة إيراداتها بوصفها طرفا في العقد وهذا ما يزيد الضغط عليها ويضعها في موقف صعب يقضي بضرورة أن تنظم نفسها لأنها ستواجه صعوبات في التفاوض مع شركات عملاقة من القوانين ذو الخبرة.[1]

وبما أن الدولة هي مالكة الموارد فمن الطبيعي أن تكون الحصة الكبرى من الريوع لها، وتعتمد هذه الحصة على عدد من العوامل بما في ذلك درجة المغامرة التي تتحملها الشركة المستثمرة ماليا، تجاريا سياسيا وبيئيا، ومدى توفر مشاريع بديلة لهذه الشركات في أرجاء العالم وكذلك سعر النفط السائد في السوق وقت التفاوض، ويمكن لحصة الحكومة أن تزداد مع ازدياد ربحية المشروع وعلى هذا فحين يكون الاستثمار ناجحا يمكن للإيرادات الحكومة أن تزداد دون أن تؤثر سلبا على حوافز التنقيب والإنتاج ولكن في الممارسة يبدو من

[1] جينيك رودان، مرجع سابق، ص67.

الصعب وضع نظام ضريبي يتكيف تماما مع معدل الإيرادات المنجزة فعليا لدى الاستثمار في مشروع ما، وكذلك الطريقة التي سيتم فرض العبء الضريبي خلال مراحل معينة من عمر المشروع النفطي.

وتحاول الدول المنتجة للنفط صياغة أنظمة وعقود نفط تسمح لها بتحصيل الجزء الأكبر من الريع البترولي، فمنها من وقفت في ذلك ومنها من لم توفق رغم تغييرها لأنظمتها (أنظر الجدول رقم 02) فقد شهدت السنوات الأخيرة قيام دول كثيرة في تغيير أنظمتها الجبائية، وصل الأمر إلى صياغة نظام كل عامين أو أقل وهذا كله من أجل زيادة حصتها من الإيرادات المتأتية من النفط.

جدول رقم (02): التغيير في أنظمة الجباية البترولية في بعض الدول وما صاحبه من تغيير في حصة الحكومة.

السنة	انخفاض في حصة الحكومة	زيادة في حصة الحكومة
1999	كندا،كولومبيا، نيجيريا، المملكة المتحدة	الهند
2000	أستراليا، كندا، إيطاليا، المغرب، هولندا، النرويج، البيرو، الفلبين، تايلاند	روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية
2001	أستراليا، الدنمارك، هولندا، باكستان	الإكوادور، مصر، إندونيسيا
2002	كندا، الهند، هولندا، باكستان	الأرجنتين، روسيا، المملكة المتحدة، فنزويلا
2003	إندونيسيا، إيطاليا، سوريا، المملكة المتحدة	مصر، هولندا، نيجيريا، روسيا، السودان
2004	أستراليا، كولومبيا، نيوزيلندا، النرويج، البيرو، فيتنام	الأرجنتين،البرازيل، الدنمارك، كازاخستان، باكستان، روسيا
2005	البرازيل، إندونيسيا، كازاخستان، النرويج	الجزائر، بوليفيا، نيجيريا، فنزويلا

ويوضح في الشكل رقم (05) حصة الحكومات من إيرادات النفط، فهناك دول نجحت في زيادة حصتها كروسيا والجزائر وأخرى فشلت كالبيرو وكولومبيا، وشهدة الفترة الممتدة بين 1998 و2007 تغييرات كبيرة في الأنظمة الجبائية كان الهدف منها زيادة حصة الحكومة من الريع النفطي وكانت أنظمة العقود الأكثر تطبيقا من طرف الدول النفطية، حيث نلاحظ أن هذه الأخيرة يمكن أن تطبق نفس الأنظمة الجبائية لكن لا يعني أن هذه الأنظمة متشابهة فهي تتشارك في المفهوم الأساسي لكن تختلف في التفاصيل أي أنه يمكن أ نجد عدة نسخ لنظام جبائي معين فمثلا لما طبقت ليبيا نسخة أخرى من نظام اقتسام الإنتاج ارتفعت حصتها من حوال 88% إلى أكثر من 90%.

الشكل رقم (05): حصة الحكومة من النفط

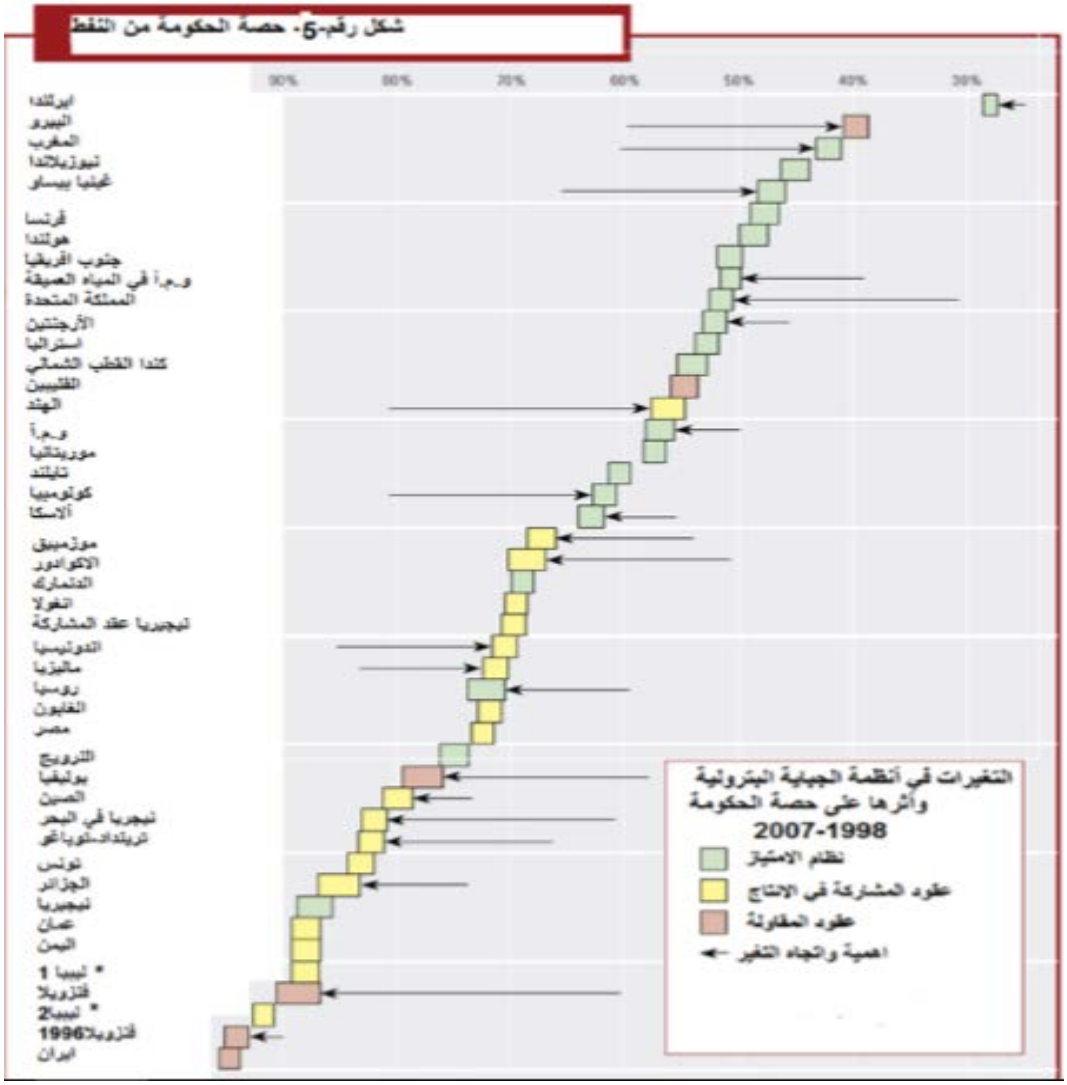

Source: david johnston, and others, op.cit, p9.

المبحث الثالث: تحديات تطور الجباية البترولية

تواجه الجباية البترولية عدة تحديات وصعوبات في الدول النفطية، فانتشار الفساد وغياب الشفافية في القطاع النفطي وكذلك التقلبات التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق العالمية يؤثر بشكل كبير على إيرادات تلك الدول، بالإضافة إلى هذا عدم معرفتها بمعدل الاستخراج الأمثل الذي يمكنها من الحصول على إيرادات كافية لحاجياتها وكذلك كيفية تصميم العقود التي تسمح لها بامتصاص القدر الكبير من العائدات النفطية، هذا سنتناوله من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: الشفافية وتحديات تطور الفساد في قطاع الصناعات الاستخراجية.

- المطلب الثاني: معدلات الاستخراج وصياغة العقود.

- المطلب الثالث: علاقة الدول المنتجة بالدول المستهلكة.

المطلب الأول: الشفافية وتحديات تطور الفساد في قطاع الصناعات الاستخراجية

لقد ارتبط اكتشاف النفط والمعادن أيضا بنشوء سلوك يسعى للريع والفساد بنهب هذه الموارد من طرف النخب الحاكمة ومقربيها.

أولا- الفساد ولعنة الموارد

ثمة ظاهرة ملفتة يسميها الاقتصاديون لعنة الموارد، إذ يبدو عموما أن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية كان أداءها أسوء من الدول أقل غنا منها، فلعنة الموارد مرتبطة بالفساد الذي ينخر جسد الصناعة النفطية الأمر الذي أدى إلى الفقر وعدم الاستقرار بدلا من التنمية الاقتصادية في تلك البلدان، وهذه الحالة مستمرة بالرغم من وصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية، حيث لم يستفيد معظم سكان البلدان الغنية بالنفط من هذا الارتفاع فمثلا 90% من سكان نيجيريا يعيشون بأقل من 2 دولار، أما في فنزويلا فقد ارتفع معدل الفقر رغم أن عائدات النفط وصلت 600 مليار دولار في 25 سنة الأخيرة[1].

فبالرغم من مليارات الدولارات الواردة من عائدات استخراج النفط والغاز، إلا أن موطني ما يزيد عن 50 دولة غنية بالموارد حول العالم ما يزالون يعانون الفقر، فلو أن الحكومات تعاملت بشفافية وفعالية لصارت هذه العائدات ركيزة للنمو الاقتصادي الناجح والحد من الفقر إلا أن هذه صارت حالة استثنائية وليس القاعدة.

إن الحكومات وغيرها من المؤسسات التي تقوم بإدارة هذه الموارد غالبا ما تكون ضعيفة وعاجزة عن التعرض للمساءلة أمام البرلمانات والمواطنين في هذه الدول، فالعديد من الدول الغنية بالموارد هي دول يعتبر نظام الحكم فيها كليبتوقراطي، حيث يقوم المسئولون بحكم الدولة بالقوة حتى يسرقوا عائدات استخراج الموارد الطبيعية، ويرتبط قطاع الصناعات الاستخراجية بمستويات مرتفعة من الفساد وتتورط شركات النفط والتعدين، من حين لآخر، في ممارسات فاسدة، وذلك لضمان الفوز بالتعاقدات أو لتحقيق السيطرة على المسئولين الحكوميين، وغالبا لا تكشف الحكومات أو الشركات عن عائدات استخراج الموارد، وفي بعض الحالات الأخرى تعتبر هذه المعلومات من أسرار الدولة، ويؤدي هذا الافتقار إلى التعرض للمساءلة إلى تسهيل الاختلاس والفساد وسوء استغلال العائدات، وفي بعض الحالات المتطرفة يمكن أ يؤدي الحصول على الموارد إلى تأجيج النزاعات

[1]Global witness, oil revenue transparency, a stratigic component of U.S enegy security and anti-corruption policy, global witness publishing, washington, U.S.A, 2007, p4.

المحلية والإقليمية واستمرارها ويضعف ذلك بدوره من الحكومات والمؤسسات بشكل أكبر، ومثل هذا الاختلال يمكن استغلاله لتوسيع حجم الاختلاس من أصول الدولة[1].

ثانيا- الشفافية وقطاع الصناعات الاستخراجية

يوجد الآن إجماع دولي كبير لصالح زيادة الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية، ويظهر ذلك مثلا في الدعم الهائل من الحكومات والشركات والمستثمرين والمؤسسات المالية والمجتمع المدني لمبادرة الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية إن فرض الكشف عن المدفوعات والعائدات يعتبر متسقا مع هذا الإجماع، ويمكن تحقيقه عن طريق تسويات بسيطة ومنطقية في قوانين الشركات الحالية والمعايير المحاسبية وقواعد الكشف في بورصة الأوراق المالية، وشروط القروض في المؤسسات المالية الدولية، وبنوك التنمية الإقليمية وهيئات ائتمان التصدير، وبنوك القطاع الخاص.

إن غياب الشفافية يسمح للشركات الوطنية وموظفي الحكومة بتحويل الأموال التي تدفعها الشركات الأجنبية كالرسوم والإتاوات، فالكشف عن المدفوعات أمر روتيني في البلدان المتطورة بينما تثير حقيقة كون المدفوعات في الدول النامية سرية المخاوف حول إمكانية التلاعب بالإيرادات، ففي أنغولا مثلا ضاع أكثر من 4 مليارات دولار من إيرادات النفط، بين عامي 1998 و2000 وفق تقرير صادر عن هيومنرايتسواتش.

لقد قام تحالف الشفافية الدولية بالتعاون مع معهد revenue watch بإعداد دراسة على المجهودات التي تقوم بها الشركات النفطية في زيادة الشفافية ومحاربة الفساد، حيث شملت هذه الدراسة أهم 44 شركة عاملة في قطاع النفط والغاز كانت من ضمنها شركات نفطية وطنية، وقد تم صياغة 28 سؤالا بالاعتماد على العناصر الموجودة في المبدأ العاشر لمنظمة الشفافية الدولية حول إرشادات الإبلاغ عن العناصر المختلفة لبرامج مكافحة الفساد، بما في ذلك السياسات ونظم الإدارة والأداء التي تطبقها تلك الشركات[2]، وقام معهد رصد المدفوعات بالإجابة عن تلك الأسئلة اعتمادا على التقارير التي تصدرها وتنشرها الشركات النفطية على مواقعها في الشبكة العنكبوتية المتعلقة بالشفافية وبرامج محاربة الفساد وقد تم تقييم أداء تلك الشركات وعرض النتائج على شكل نسب مئوية من 0 إلى 100% والشكل التالي يوضح ذلك:

[1] ائتلاف انشر ما تدفعه، حملة عالمية للشفافية في قطاعات النفط والغاز والتعدين، 2007، على الموقع www.publishwhatyoupay.org تاريخ الإطلاع 2021/05/01.

[2] Barbara kawalozyk, promoting revenue transparency 2011, report on oil and gascompanies ,intaernational transparencycolition, berlin, 2011, p4.

الشكل رقم (06): الشركات النفطية التي تطبق برامج مكافحة الفساد وتقوم بنشر التقارير عليه

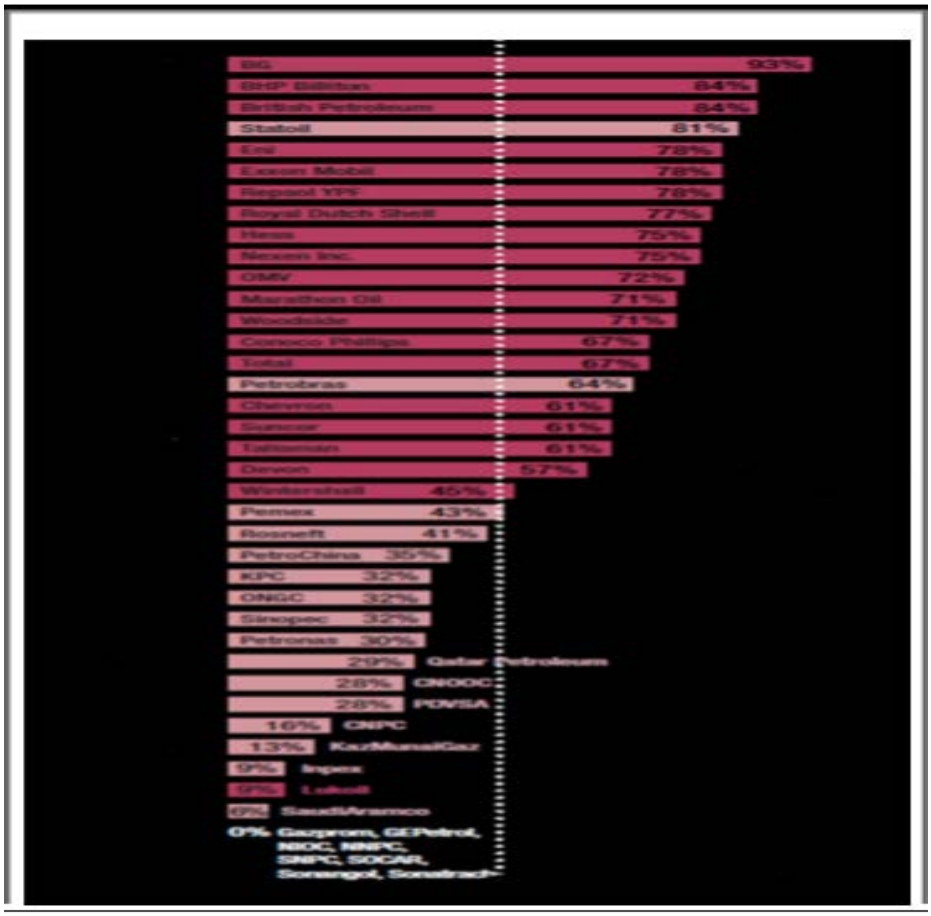

من خلال الشكل رقم 06 يبين أن الشركة GB لها أفضل أداء حيث تحصلت على 93% أي أنها أجابت على معظم الأسئلة الموضوعة ولم تجب إلا على سؤال المراجعة الخارجية، بينما كان أداء الشركات الوطنية سيئا للغاية كالشركة النفطية الإيرانية، غاز بروم، سوناطراك حيث لم تحصل على أي رصيد.[1]

لقد توصل المعهد إلى أن معظم الشركات النفطية العالمية أصبحت تطبق برامج لمكافحة الفساد وتقوم بنشرها حتى يتسنى لمنظمات المجتمع المدني الاطلاع عليها، بينما معظم الشركات النفطية الوطنية ليس لديها مكافحة الفساد ولا تقوم بنشر قوانينها الخاصة بمكافحته أو تبلغ عن حالات الفساد.

لقد اقترح ائتلاف النشر ما تدفع أن تقوم الشركات النفطية والدول الغنية بالموارد بما يلي:

1- قيام شركات الصناعات الاستخراجية سواء متعددة الجنسيات أو الخاصة أو المملوكة للدولة بالكشف عن رقم صاف لكل أنواع المدفوعات (العائدات والضرائب والعلاوات وغيرها)المقدمة للحكومات لكل دولة تعمل فيها في الحسابات المالية السنوية، والكشف عن المستوى الحكومي التي تم الدفع له.

[1]Ibid, p 17.

2- قيام حكومات الدول الغنية بالموارد بما يلي:

أ- طلب الكشف عن المدفوعات التي تقدمها الشركات الاستخراجية التي تعمل في مناطقها حسب الشركة وطبقا لنوع المدفوعات.

ب- نشر ما تكسبه، أي الكشف بشكل كامل عن العائدات الناتجة عن استخراج الموارد.

ج- مراجعة وتدقيق هذه المعلومات بشكل مستقل ويتوازى مع أفضل الممارسات الدولية، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التنفيذ الكامل لمبادرة الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية والالتزام بالقوانين والمعايير الدولية الخاصة بالموارد الطبيعية والشفافية المالية مثل دليل صندوق النقد الدولي لشفافية عائدات الموارد.

د- استخدام آليات للإبلاغ المجتمعي عن المدفوعات والعائدات.

هـ- إنشاء عمليات منفتحة ومشتركة وشفافة للميزانية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، من أجل استشارة المجتمع المدني بخصوص التخصيص والإدارة الفعالة لعائدات استخراج الموارد والتمويل من أجل الارتقاء بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية واسعة النطاق.

المطلب الثاني: معدلات الاستخراج وصياغة العقود

إن الموارد المستخرجة كالنفط والغاز هي موارد غير قابلة للتجديد وبالتالي فكيفية الاستغلال من أكبر المشاكل التي تواجه الدول المنتجة فكل برميل من النفط أو متر مكعب من الغاز يتم ضخه من باطن الأرض، يدفع البلد المنتج خطوة أخرى باتجاه الوقت الذي تكون فيه الموارد والإيرادات التي تولدها شيئا من الماضي.

أولا- معدلات الاستخراج

إن الموارد التي لا تستخرج اليوم تبقى مكانها فهي لا تختفي، والواقع أنه ليس من الحكمة في شيء استخراج الموارد الطبيعية بأسرع ما يمكن، وإذا كان ثمة بلد لا يستطيع استخدام إيراداته بشكل جيدقد يكون من الأفضل أن لا يستخرج موارده فتزيد قيمتها مع ندرة الموارد وارتفاع أسعارها.

كما أن استخراج الموارد الطبيعية، ينقص من ثروة البلد إلا إذا استثمرت الأموال في أشكال أخرى منتجة، فاستخراج الموارد الطبيعية كالنفط والغاز يجعل البلد أفقر لأنه لا يتجدد ما يستخرج من باطن الأرض وتباع حتى تنتهي ولا يمكن تعويضها، والسبيل الوحيد الذي يعوض استهلاكها ويجعل البلد أكثر ثراء، هو استثمار

الإيرادات المتأتية من بيع الغاز والنفط في إطار سياسة صارمة وفعالة لتحويل رأس مال بشري ومادي مولد لتدفق مداخيل مستقرة ودائمة.[1]

ونظرا لأن الموارد الطبيعية هي أصول، يجب النظر إلى الاستخراج على أنه نوع من إعادة توزيع للسندات التجارية بتحويل الأصول من شكل الموارد الطبيعية إلى مورد آخر. أمام هذه الحقائق والتحديات يبدو واضحا وجليا أن هناك حاجة ملحة وعاجلة إلى وعي جماعي لدى الدول النفطية في اعتماد إستراتيجية عملية، تتمكن من خلالها من إيجاد بديل لهذا المعضلة حتى تضمن استمرارية تدفق الإيرادات التي تساعدها في إدارة عملياتها التنموية.

ثانيا–صياغة العقود والمناقصات

إن أنواع العقود التي يوقعها البلد المنتج مع الشركات المتعددة الجنسيات لاستخراج موارده الطبيعية، يمكن أن تترك أثرا كبيرا في مقدار الإيرادات التي تتلقاها الحكومة بالمحصلة، وتفضي بعض الطرق في إدخال الشركات الأجنبية إلى البلد إلى الحد من المنافسة بشكل كبير الأمر الذي يفضي بدوره إلى خفض إيرادات الحكومة. إن عرض الحكومة أجزاء واسعة من حقول النفط للاستثمار التجاري بتعاقب سريع تقود على الأرجح إلى انخفاض الأسعار، حتى شركات النفط الكبيرة لا تبدي إقداما على المجازفة وتميل إلى شراء من خيارات التنقيب بأسعار مخفضة أن تعرف العائد الذي تحققه عقود الإيجار التي حصلت عليه من قبل.

إن السماح بدخول الشركة إلى البلد قبل غيرها قد يقلل من المنافسة التالية، فالشركة التي تدخل البلد لإجراء تنقيب ابتدائي قد تستفيد من تقاطع المعلومات وسيكون لها معرفة أكبر ليس فقط حول المنطقة التي نقبت فيها عن الغاز والنفط، بل أيضا حول المناطق المجاورة حتى ولو قامت الحكومة بعدئذ بعرض المناطق الأخرى بالمزاد العلني التنافسي، فإن المعلومات المتوفرة للشركة الأولى إضافة إلى صلتها بالمسئولين، ستضعف بالمنافسة وبالتالي إيرادات الحكومة وسيعلم المنافسون انه لا يوجد تكافؤ في المعلومات فإذا ربحوا المناقصة لأنهم قدموا أسعارا مبالغا فيها أكثر مما قدمته الشركة الأولى التي تعرف القيمة الحقيقية للحقل والنتيجة ستكون الشركة أكثر تحفظا على السعر الذي تقدمه.

ويمكن للحكومات أن تنظم تقديم عروض ومناقصات الاستثمار بطرق مختلفة، في عروض العلاوة تتنافس الشركات اعتمادا على مبلغ العلاوة التي سيدفعونها للحكومة المضيفة بداية العقد. إن عروض العلاوة تجبر المنتجين دفع مبالغ كبيرة مقدما دون معرفة كمية الموارد الطبيعية الموجودة أو نفقات الاستخراج، وهذه المخاطر التي تنطوي عليها عروض العلاوة وقد تمنع الشركات من التنافس، أما عروض الإتاوة حيث يدفع المتنافسون جزء من الإيرادات إلى الحكومة بمثابة إتاوات، فتنطوي على مخاطر أقل وتغذي المنافسة أكثر من

[1] تيري لاين كارل، فهم لعنة الموارد، الرقابة على النفط، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005، ص14.

عروض العلاوات، فهذه الأخيرة مناسبة أكثر للدول النامية حيث توجد مخاطر كبيرة في عملية التنقيب، وفي قيام الحكومات القادمة بتعديل شروط العقد وبالنتيجة فإن عروض الإتاوة قد توفر للحكومات إيرادات أكثر من عروض العلاوات لأنها لا تتطلب دفع مبلغ كبير من المال مسبقا إضافة إلى قلة المخاطر التي تواجهها الشركات في تحمل خسارة كبيرة في حال قصرت الحكومات في التزاماتها، في بعض الأماكن من ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية، كان ثمة قلق من أن تقود عقود الإيجار إلى إغلاق مبكر لآبار النفط في حالات أخرى إلى الإفراط في استخراج للموارد، إن دفع أي إتاوة يخفض العائد الصافي المجني، قد يؤثر على قرارا شركة النفط بإغلاق البئر قبل الوقت الضروري.[1]

وهكذا فإن العقد جيد التصميم يتضمن غالبا بندا يسمح بعد استخراج النفط وزيادة نفقات الاستخراج، بخفض بل حتى بإلغاء الإتاوات مقابل دفع مقابل معين ثابت، إن طريقة إدخال الشركات المنتجة تقود إلى اختلافات كبيرة وعلى الحكومات أن تقيم المناقصات والمزادات التي تنظمها، في ضوء الحصة التي تتلقاها من الموارد الطبيعية الإجمالية ومقارنتها مع ما تلقته بلدان أخرى فيها مخاطر وتكاليف استخراج مشابهة.

المطلب الثالث: علاقة الدول المنتجة بالدول المستهلكة للنفط

إن العلاقة بين الدول المنتجة للنفط والمستهلكة، هي علاقة مبنية على استراتيجية وسياسة كل طرف وفقا للمكاسب التي يرغب في تحقيقها وواضح التناقض في الكثير من الأحيان بين استراتيجيات كل من المنتجين والمستهلكين طالما أن مصالحهما متعارضة.

أولا- الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط

ينظر المستهلكين للنفط على أنه سلعة استراتيجية، نظرا لوزنه الكبير في الاقتصاد العالمي وتنعكس هذه النظرة بوضوح على مختلف السياسات والمبادرات المنتهجة والمنفذة في جميع أنحاء العالم، فالدول المستهلكة تهدف إلى تأمين إمدادات النفط بأسعار معقولة، وفي الوقت ذاته تسعى لتقليل الاعتماد على النفط من خلال اتخاذ تدابير مختلفة منها ترشيد استهلاك الطاقة وتطوير مصادر الطاقة المتجددة ومصادر الطاقة البديلة، وبناء المخزونات النفطية الاستراتيجية لمواجهة أزمات نقص الإمدادات.

ومن جهة نظر الدول المنتجة يقع قطاع النفط على رأس الأولويات، لما يلعبه من دور مهم في التطورات الاقتصادية المحلية والسياسية والاجتماعية فضلا عن دوره في العلاقات الاقتصادية والسياسية، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتنويع اقتصاداتها بعيد عن الهيدروكربونات لازال قطاع النفط المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية في معظم الدول المنتجة، كما تولد صادرات النفط الجزء الأكبر من العائدات الأجنبية اللازمة للوفاء بمتطلبات الاستيراد في الدول المنتجة، كما أنها تولد الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية الرئيسية اللازمة لتنفيذ

[1] المرجع نفسه، ص17- 18.

المشاريع التنموية والاجتماعية وتنويع اقتصادياتها لتحقيق النمو الاقتصادي مستدام ومستقر، وخلق فرص عمل لمئات الآلاف من القوى العاملة التي تدخل أسواق العمل فيها بشكل سنوي.[1]

إن نقطة الانطلاق لأي حوار هي ضرورة الاعتراف بأن العلاقات في مجال الطاقة بين المنتجين والمستهلكين في أسواق الطاقة التي تتسم بالمنافسة غير المنتظمة، تثير بعض المخاوف المحددة من شأنها أن تؤثر على مصالح كلا الطرفين، ولأن قضايا الطاقة ذات أوجه عديدة فالتطور التاريخي والحالي للحوار بين المنتجين والمستهلكين، كان معتمدا على جزء كبير منه على الأحداث التي يشهدها السوق النفطية مثل انقطاع الإمدادات وصدمات الأسعار.

يعتبر عام 1975 البداية التاريخية للحوار بين المنتجين والمستهلكين، حيث عقدت الجلسات الحوارية في باريس واستمرت 18 شهرا، أما في المرحلة الحديثة لهذا الحوار، فقد دامت اللقاءات والمناقشات من عام 1991 إلى عام 1996 في خمس دورات متتالية، وانتهت كلها دون اتفاق بل بإصرار على عدم مناقشة موضوع أسعار النفط ومشكلة توزيع العائد وكان أغلب الحوار يتم عن طريق المؤتمرات والتي كان منها، مؤتمر النفط والغاز عام 1991 في إيران ولقاء باريس في نفس العام والاجتماع الفني لخبراء الطاقة في باريس 1992 والاجتماع الوزاري في النرويج، وكذلك من خلال منتدى الطاقة العالمي الذي عقد في اليابان 2002، وفي السعودية 2003 وفي هولندا 2004.

وكل هذه المؤتمرات قد تناولت أهم الموضوعات الطاقة ومصادرها واستخداماتها وتطور الطلب العالمي والنمو الاقتصادي والسياسات الطاقة العالمية وغير ذلك، إلا أي منها لم يناقش عنصر السعر أو توزيع الريع النفطي، أو الجباية التي تثقل كاهل النفط في الدول الصناعية المستهلكة، منحازة في ذلك إلى رغبة الدول المستهلكة وشروطها.[2]

ثانيا- توزع العائد النفطي بين الدول المنتجة والمستهلكة

لا شك أن النفط يخلق ريعا كبيرا وتوزيع هذا الريع بين المنتجين والمستهلكين هو مصدر التوتر بين الطرفين. حيث أن كل منهما يحاول تعظيم حصته من ذلك الريع من خلال ضبط أسعار النفط أو فرض الضرائب على المنتجات النفطية، أو من خلال انتهاج عمليات تنظيمية أخرى، ويتضح من هذا المنظور أن مشكلة توزيع الريع لعبة محصلتها النهائية صفر، مما يترك مجالا ضيقا للتعاون أو للحوار بين المنتجين والمستهلكين فمبيعات النفط تولد عوائد اقتصادية كبيرة، وتلك العوائد محل نقاش دائم بين الدول المنتجة

[1] عبد الفتاح دندي، الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 14، أوابك، 2012، ص34.

[2] قصي عبد الكريم ابراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، النفط السوري أنموذجا، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص86-87.

والمستهلكة واللاعبين الآخرين على امتداد الأجزاء المختلفة لسلسلة القيمة المضافة فالكل يرغب في الاستحواذ على اكبر حصة ممكنة من تلك العائدات.[1]

وفي هذا السياق يمكن مقارنة عائدات النفطية، بين الدول الأعضاء في أوبك بإيرادات الضرائب المفروضة على استهلاك النفط على أساس فترتين، فخلال الفترة 1996-2000 بلغ متوسط السنوي للعائدات النفطية للدول الأعضاء أوبك 116.5 مليار دولار، وفي المقابل بلغ المتوسط السنوي حجم العائدات في البلدان الصناعية السبع خلال ذات الفترة 270 مليار دولار، ومن الواضح عند المقارنة أن ما جنته مجموعة البلدان الصناعية السبع من فرض الضرائب، يساوي ضعفي ما حققته الدول الأعضاء في أوبك من عائدات نفطية، وخلال فترة 2005-2009 ارتفع متوسط السنوي للعائدات النفطية للدول الأعضاء بشكل ملحوظ، حيث بلغ 405.8 مليار دولار، وفي المقابل ارتفع أيضا حجم العائدات الناجمة عن فرض الضرائب على استهلاك النفط في مجموعة البلدان السبع خلال ذات الفترة ليبلغ 704 مليار دولار، ومن الواضح عند المقارنة أن ما جنته البلدان الصناعية لا يزال يفوق مليار ما حققته الدول الأعداء في أوبك من عائدات كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (07): عائدات الضرائب للدول الصناعية السبع بالمقارنة مع عائدات دول أوبك

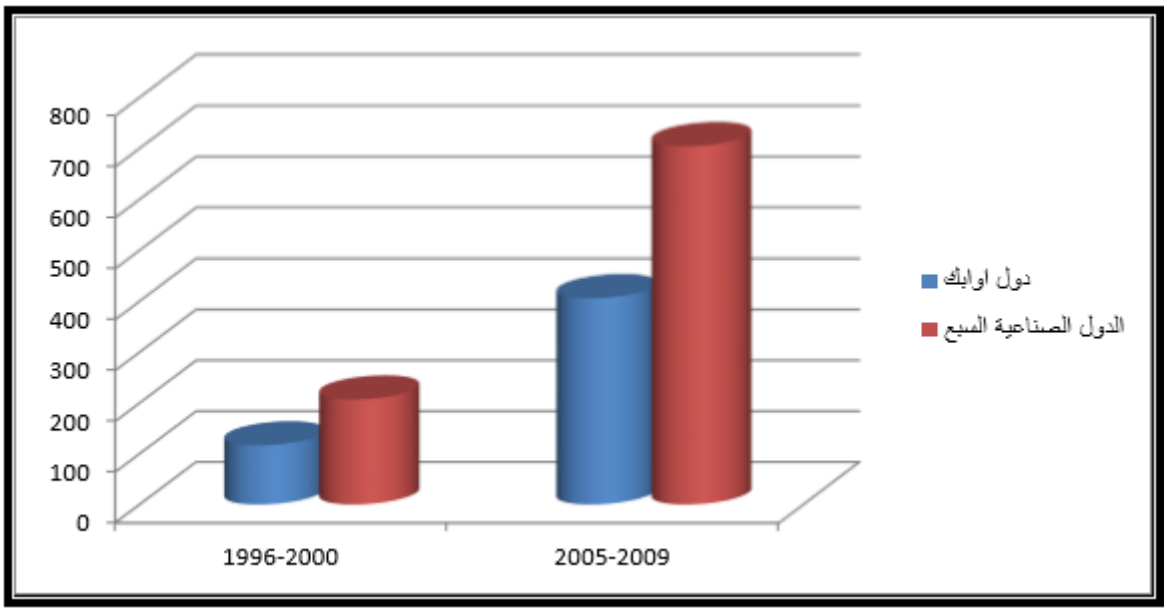

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 36، العدد 132، 2010.

والجدير بالذكر أنه في حين تعتبر عائدات البلدان المستهلكة المحققة من فرض الضرائب على النفط أرباحا صافية فإن عائدات الدول المنتجة ليست كذلك إذ يجب أن تخصم تكاليف الاستكشاف والإنتاج والنقل، وهذا الأمر يعكس بشكل لا يدع مجال للشك أن المستفيد الرئيسي من برميل النفط المستورد هو حكومات البلدان المستهلكة وخاصة تلك التي شكلت فيه الضرائب جزء كبير من السعر النهائي.

[1] عبد الفتاح دندي، مرجع سابق، ص34.

خلاصة

إن النشاطات البترولية واسعة ومعقدة ومرتبطة فيما بينها وهذا راجع إلى تعدد المراحل التي يمر بها استخراج المحروقات، فلا يمكن استعمالها على طبيعتها فهي عرضت إلى مجموعة من العمليات المتتالية لازالت الشوائب.

كما إن تسويق المحروقات في الأسواق العالمية، تتعدد طرقه وتختلف عقوده وطرق التفاوض في الممارسات التجارية التي تخصها.

وقد استخلصنا من خلال هذا الفصل أن الجابية البترولية تمثل أهم مصدر للعوائد المالية للدول النفطية، حيث تفرض هذه الأخيرة عدة ضرائب لمراحل العملية الإنتاجية وللصناعة النفطية، وحتى تستطيع الدول النفطية الحصول على العائد الأكبر من الريع النفطي ومسايرة والتكيف مع المتغيرات في السوق النفطية العالمية، يتطلب منها صياغة أنظمة جبائية سليمة وذات كفاءة عالية، فقد شهدت الصناعة النفطية تطبيق عدة أنظمة جبائية.

الفصل الثاني: مدخل نظري للنمو الاقتصادي

تمهيد

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأهم عناصره

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي ذات الفكر الرأس المالي

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي ذات الفكر الاشتراكي

المطلب الثالث: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي

المبحث الثالث: متغيرات النمو الاقتصادي

المطلب الأول: مؤشرا النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي

خلاصة

تمهيد

لقد تغيرت مفاهيم النمو الاقتصادي في العقدين الأخيرين، فبعد، أن كان أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية, بحكم أنه يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ولكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية المبذولة في المجتمع، أصبح اليوم بمثل وسيلة لتحقيق الأهداف عديدة ذات أهمية عميقة للأفراد والمجتمعات وعلى أساس هدا الفهم بدأ التركيز على النمو الاقتصادي والبحث على تحقيقه لما له من أهمية كبيرة على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولأنه يزول بزوال المرتكزات التقليدية للنمو الاقتصادي، ولقد سعت جميع معظم الدول وخاصة الدول النامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي لأنه أصبح يعبر عن التنموية بكاملها.

فالدول النامية، وفي ظل سعيها لتحقيق النمو الاقتصادي وقامت بدراسة النمو الاقتصادي للوصول إلى الأهداف المرجوة، وعليه تقسيم هدا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.**
- **المبحث الثاني: النظريات المفسرة لنمو الاقتصادي.**
- **المبحث الثالث: متغيرات النمو الاقتصادي.**

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع البارزة التي تناولتها الدراسات الاقتصادية القديمة والحديثة لأنه هدف جل الاقتصاديات الطامحة للخروج من حلقات الفقر وتحسين المعيشة لشعوبها. وفي خضم سنناقش دالك من خلال المطالب التالية:

- **المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأهم عناصره.**
- **المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي.**

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وأهم عناصره.

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المواضيع البارزة التي تناولتها الدراسات الاقتصادية القديمة والحديثة لأنه هدف جلى الاقتصاديات الطامحة للخروج من حلقات الفقر وتحسين ظروف المعيشة لشعوبها.

1 – تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط الفرد من الدخل الوطني الحقيقي،[1] وهو الذي الناتج المحلي الإجمالي لسنة معينة على أساس سعر سنة الأساس، فإنه يسمى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويعتبر أحسن مقياس لإجراء مقارنة دورية في الناتج المادي للسلع والخدمات على مدى سنوات مختلفة، على عكس الدخل الوطني الإجمالي، و الذي يقدر الناتج المحلي الإجمالي لسنة معينة على أساس سعر العام نفسه، يطلق عليه الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

كما يعرف النمو الاقتصادي أيضا على أنه نتاج موقف وضعية وأنه يعود لمفهوم ضيق، كمي وقابل للقياس، متصل بتغيرات عبر الوقت في حجم الناتج الوطني والدخل الوطني في شكله الإجمالي أو الفردي، ومع دالك هناك عوامل اقتصادية تكمن وراء هده التغيرات، إلا أنها تظل دائما مفهوما ذا طبيعة اقتصادية صافية، فالنمو الفعلي يمكن تحقيقه بدون تحولات أساسية في هيكلية وموقع القوى الاجتماعية والسياسية أو القيم والتوجهات والتنظيم والثقافة، باختصار دون تبدل جدري في القوى الغير اقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي.[2]

ويعرف أيضا بأنه عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية، ومدى استغلال هده الطاقة, فكلما ارتفعت نسبة استغلال

[1]– محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص74.

[2]– مشروب إبراهيم، إشكالية التنمية في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2006، ص31.

الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حال انخفاضها[1]، كما عرفه جون رفون ريفوار بالتحول التاريخي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهده الأخيرة.[2]

من خلال التعاريف السابقة يبرز لنا أن النمو الاقتصادي هو:

1-متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الإجمالي.

2-متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، أرتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

3-يركز النمو الاقتصادي على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط ولا يهتم بنوعية ما يحصل عليه من سلع وخدمات ولا بتوزيع الدخل بين الفئات المجتمع، وبدالك فا النمو الاقتصادي لا يهتم بالنوعية التغير في الإنتاج ولا يراعي زيادة الإنتاج من السلع الاستثمارية وما يقابلها من السلع الاستهلاكية الفانية.

2 - عناصر النمو الاقتصادي:

يوجد العديد من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي والتي توضع في شكل مجمعات تمثل أساسا في العمل رأس المال والتقدم التكنولوجي، ويتم تركيبها في نسب عقلانية مختلفة تضمن مستويات من الإنتاج وتتضمن

2 – 1 عنصر العمل : والدي يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع و الخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، حيث أن استمرار التدريب والتعليم يزيد من التطور النوعي للعمالة وإنتاجية عنصر العمل تتحدد بنسب كبيرة حسب العمر والتعليم و التدريب والخبرة، والتأهيل التكنولوجي الذي يعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية.

وحجم العمل مرتبط بعدد السكان النشيطين في البلد وكدا بعدد ساعات العمل التي يبدلها كل عامل، هدا من جهة ومن جهة أخرى بإنتاجية عنصر العمل بحيث كلما زادت إنتاجية عنصر العمل أدى دالك إلى زيادة الإنتاج رغم أن عدد العمال أو عدد ساعات العمل بقيت على حالها.

[1]- عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص268.

[2]-ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، حالة الجزائر رسالة دكتوره، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص286.

ونقصد بإنتاجية العمل حاصل قسمة الإنتاج المحقق على عدد وحدات العمل المستعملة في إنتاجه ودالك ما بإمكانه تحديد مجمل إنتاجية كل مجموعة أفراد في العمل أو كل فرد على حداه.[1]

2- 2 عنصر رأس المال: إن تحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع و خدمات أخرى وهي تعتبر أيضا كعنصر أساسي للنمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق التقدم التقني، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة.

وهو أيضا مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين، بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصر من عناصر النمو فهو يساعد توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة.[2]

2 – 3 التقدم التقني: هو تنظيم جيد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن دالك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء لدولة ما، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشر واسع القبول.[3]

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي

يقيس الاقتصاديون النمو للمنطقة أو الأمة بعدد من الاقتصادي الأسباب، بما في ذلك إمكانات الاستثمار لتقييم مستوى المعيشة في المواقع ولتطوير النمو المالي في المستقبل. وهناك عدة طرق لقياس النمو الاقتصادي.

1- الناتج الوطني:

إذا كان النمو الاقتصادي يعرف على أنه ارتفاع المداخل الوطنية، أي بمعنى الناتج الوطني الخام من السلع و الخدمات المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، إدا يمكن قياس النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج الوطني الحقيقي، أو يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج الحقيقي والدخل الحقيقي عبر الزمن حسب الصيغة التالية:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{التغيرات في أوالدخل الناتج بين سنة المقارنة وسنة الأساس} * 100}{\text{الأساس سنة في الناتج أو الدخل}}$$

[1]- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، القاهرة، مصر، 2001، ص34.

[2]-سولو روبرت، نظرية النمو، ثرجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ص306.

[3]-محمد ناجي حسن خليفة، مرجع سابق، ص58.

ويميل الاقتصاديون للأخذ بمقياس معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي، بدلا من التغير في الدخل الوطني الخام للتغير عن معدل النمو الاقتصادي من منطلق أن :

$$\text{الدخل الفردي} = \frac{\text{لدخل الاوطني}}{\text{السكان عدد}}$$

وبالتالي فمعدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي يساوي معدل التغير في الدخل الوطني مقسوما على عدد السكان، كما يمكننا قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان ويعتبر هدا المقياس قياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه .

كما يمكن قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لنفس لدولار واحد في بلد ما مثلا ومقارنتها بالقدرة الشرائية لنفس المقدار، أي دولار واحد ببقية الدول ون ثم ترتيب الدول الأكثر نمو وفق أكبر قدرة شرائية.

2 – معيار الدخل القومي الكلي المتوقع :

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها إمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن تؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل، غبر أن هدا المعيار توجه إليه نفس المأخذ الذي توجه للمعيار السابق، فضلا عن صعوبة وتقدير قياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل.[1]

3 – طريقة متوسط الدخل:

تتميز هده الطريقة بمصداقية قياسها، إلا أنه يصعب تطبيقها في الدول النامية، نظرا لعدم توفر إحصائيات عن السكان، وهدا ما يعرقل حول الفصل في الجدل القائم عن هل يتم تقسيم الدخل القومي على جميع السكان أم السكان العاملين دون سواهم، ولتوضيح أكثر بتم قياس النمو الاقتصادي وفق ما يلي:

4 -1 معدل النمو البسيط:

يقاس معدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي وفق معدل النمو البسيط، بحيث يساهم هدا الأخير في تقسيم الخطط السنوية لحكومة كونه يعتم عل سنة مقارنة مقارنة بالسنة السابقة لها، حيث أنه كلما ارتفع معدل

[1]-طلال الباب، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار الطليعة، لبنان، 1981، ص83.

النمو الاقتصادي أثر إيجابا على مستوى المعيشة للمجتمع، وهدا مرهون بمدى وجود عدالة في توزيع الدخل القومي على شرائح المجتمع .

4-2- معدل النمو المركب:

يتم الاعتماد عل هدا المعدل في حساب معدل النمو السنوي في متوسط الدخل عندما تكون المدة الزمنية طويلة نسبيا ويكون هدا من خلال الصيغة التالية :

$$Yn=(1+CMc)^N$$

حيث CMc: معدل النمو المركب

N: فرق عدد السنوات بين أول وآخر سنة في الفترة.

Yn: الدخل الحقيقي لآخر الفترة .

4 -3 معادلة سنجر للنمو الاقتصادي:

وضع الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952 والتي تم صياغتها بالشكل التالي:

$$D= SP-R$$

حيث D: هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S: هي معدل الادخار.

P: هي إنتاجية رأس المال .

R: معدل نمو السكان السنوي.

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = معدل الادخار الصافي * إنتاجية الاستثمارات الجديدة- معدل نمو السكان وحسب سنجر فإن افتراض قيم عددية لهده المتغيرات بحيث قدر معدل الادخار ب6 ٪ وإنتاجية رأس المال ب 0.2 ٪ ومقدر معدل نمو السكان ب 1.25 ٪ من الدخل القومي، لأن هده التقديرات لا تتماشى مع الوضع السائد في الدول النامية، مما ينتج عن دالك ظهور معدل سلبي لنمو وبالتالي عدم صلاحية هده المعادلة في ظل الظروف السائدة في مثل هده الدول وهدا يقلل من الاعتماد عليها في قياس النمو الاقتصادي .[1]

[1]-مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص135-136.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لنمو الاقتصادي

لقد كانت مشكلة النمو الاقتصادي منذ القدم هي محور اهتمام المفكرين، وتجلى هذا الاهتمام في تعدد نظرياته من مذهب لأخر فكل مذهب يفسره على الشكل الذي يراه وحسب تصوره متأثر ببيئته التي تصون وتصنع في نفس الوقت أفكاره وانطباعاته وقد كان رواد المدرسة الكلاسيكية ذات الفكر الرأسمالي أول من اهتموا بنظريات الاقتصادي ثم تلتها المدرسة الكينزية ذات الفكر الاشتراكي. كل دالك سوف نناقشه من خلال المطالب التالية:

- **المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي ذات الفكر الرأسمالي.**
- **المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي ذات الفكر الاشتراكي.**
- **المطلب الثالث: النظريات التقليدية لنمو الاقتصادي.**

-المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي ذات الفكر الرأسمالي

تتضمن هده النظريات آراء كل من الكلاسيك المتعلقة بالنمو والآراء المتعلقة حول السكان، وجوزيف الشومبير الذي تناول كل من دور التنمية والدورات الاقتصادية، وآرثر لويس الذي ركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة إلى اقتصاديات أكثر مرونة، ويمكن حصر أهم عناصر هده النظريات فيما يلي:

1 - النمو الاقتصادي عند الكلاسيك[1]:

أ- آدم سميث :

يرى أدم سميث أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا وعليه لابد من الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة بأي شكل في النشاط الاقتصادي، لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي حيث يرى أن القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال ما أطلق عليه مفهوم اليد الخفية كما نادى بالتخصص وتقسيم العمل بما يكفل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وبما يؤدي إلى زيادة الدخل والادخار، فزيادة معدلات التكوين الرأسمالي.

ساهم أدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخل في كتابه الشهيرة ثروة الأمم والذي نشر عام 1776 وترجم إلى عشرات اللغات

[1]-بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009،ص4.

يوضح أدم سميث أنه للتوسع في تقسيم العمل لابد منم تراكم رأس المال الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الادخار الفردي، وعليه يكون الادخار هو أساس النمو الاقتصادي والاستثمار (تراكم رأسمالي أكبر) فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيات أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الأرباح وهكذا ولكنه في الوقت نفسه يشير إلى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود، حيث يؤدي وصول الاقتصاد إلى مرحلة حده التراكم الرأسمالي (حين يتكالب الرأسماليين على الاستثمار في مجالات معينة) إلى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي لينتهي الأمر بحالة ركود (حلقة دائرية انكماشية).

ب –تحليل دافيد ريكاردو:

بني ريكاردو نموذجه على دعامتين أساسيتين هما:

1– نظرية مالتس للسكان.

2 –:قانون تناقص الغلة.

يقرر ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة تسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى وقد جعل ريكاردو رغم تأكيده لعملية التراكم الرأسمالي من عنصر الأرض عاملا محددا للنمو الاقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوفر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيد من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل فترتفع الأجور فيزيد النمو السكاني وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة، وباستمرار النمو السكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة (أساس نشأة الريع)، مما يؤدي إلى ظهور تناقص الغلة وارتفاع أسعار الغذاء هنا يطالب العمال برفع أجورهم فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار فينخفض الطلب على العمل وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف وتظهر هنا حالة الركود الاقتصادي الذي يصعب معه استمرار عملية النمو.

يقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث فئات فئة العمال، فئة ملاك الأراضي الزراعية ويرى أن عبء قيادة النمو الاقتصادي يقع على كاهل الرأسماليين من خلال قيامهم بتشييد المصانع وتشغيل العمال واستثمار الأرباح...الخ وإن الأجور العمال لابد أن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكاف، إذ أن رفع الأجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل، هذا وتقوم فئة ملاك الأراضي الزراعية بإمداد المجتمع بالغذاء والطعام الذي تنتجه أراضيهم ويلاحظ مبالغة ريكاردو في تشاؤمه فيما يخص قانون تناقص الغلة شأنه شان غيره من الاقتصاديين التقليديين متجاهلا ما قد يحدثه التقدم التكنولوجي من تأثير، أو إمكانية إحلال رأس المال والعمل محل الأرض.

ج – تحليل توماس مالتس

كان لمالتس أرائه المشهورة في النمو السكاني والتي تناولها مسبقا باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية، الذي وضع نظريته السكانية المعروفة باسمه نظرية مالتس للسكان، والتي تنص على: أن عدد السكان إذا لم يضبط فإنه سيتزايد بمتتالية هندسية كل ربع قرن(25 سنة)، في حين لا يتزايد إنتاج الطعام وفق أحسن الظروف إلا بمتتالية حسابية خلال نفس الفترة.

وتتمثل النظرية المالتسية للتنمية في ضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاعين الزراعي و الصناعي، مقترحا إتباع أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج، وتوجه جزء أكبر من الاستثمارات لزراعة جميع الأراضي الصالحة للزراعة، مما يوفر فرص ربحية الاستثمارات فيه، هذا ويتم توجه الباقي من رأس المال للقطاع الصناعي والذي تتضح فيه الغلة المتزايدة والتقدم التكنولوجي، لتزيد أهمية هذا القطاع مع دوران عجلة النمو. ويندد مالتس بأهمية تقدم القطاعين معا، وعدم التركيز على احدهما دون الآخر

2 – ظرية جوزيف شومبير في النمو الاقتصادي[1]:

جوزيف شومبير (1883–1950) اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي، ولد في مورافيا– تشيكيا، وتوفى في تاكونيك– كونيتيكت–الولايات المتحدة الأمريكية.

اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية، وتمرد على المدارس الاقتصادية السائدة في (الستاتيكي)، محاولا تأسيس نظرية التحليل الحركي(الديناميكي)، وباهتمامه الكبير بالجمع بين النظرية الاقتصادية والإحصاء، إضافة إلى التاريخ وعلم الاجتماع، في معالجة القضايا الاقتصادية لعصره، يكون قد أدار ظهره مرة ثانية للمدرسة التقليدية الجديدة، وكذلك المدرسة الكيترية، والكيترية الجديدة فيما بعد.

تأثر جوزيف شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتبار أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار مالتوس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية، مع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، إنما بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محاه النظام الاشتراكي وليس الشيوعي وقد ظهرت أفكاره في كتابه: نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، وكملها في كتاب له سنة 1939، ومن أهم أفكاره:

–أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة، تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة، وذلك بسب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.

[1]-توفيق عباس عبد العون مسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد26، المجلد السابع، 2010، ص27.

– يتوقف النمو على عاملين أساسين، الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.

– إعطاء المنظم أهمية خاصة، ووصفه بأنه مفتاح التنمية، أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية.

– التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين، التي يمكن أن تأخذ إحدى أو بعض الصور وتتمثل فيما يلي:

– استغلال موارد جديدة.

– استحداث سلع جديدة.

– استحداث أساليب إنتاج جديدة.

– فتح أسواق جديدة.

– إعادة تنظيم بعض الصناعات.

إن انهيار الرأسمالية قد يحدث نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية:

–بوار وظيفة المنظم(نتيجة روتينية الابتكار والتجديد وقيام الخبراء والباحثين بها).

– زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي(الاحتكار والكارتيلات).

– انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها.

وفي تحليله لعملية النمو الاقتصادي يبدأ شومبيتر بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائما دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية، حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المبرمجة لتمويل استثمارات جديدة، فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة، وتجد السلع طريقها إلى الأسواق، تبدأ موجة من الازدهار، تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل، ويعم الرواج، تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار، وتصبح المنشاة القديمة غير قادرة عللا منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة واستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا ..

3 – نظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس[1]:

من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في الخمسينيات والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب كان آرثر لويس أول من قدم نموذجا للتنمية أساسه التحول من الريف إلى الحضر أو من الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود و منطقي ويتعامل لويس مع اقتصاد مكون من قطاعين أولهما : قطاع زراعي تقليدي أطلق عليه اسم قطاع الكفاف يتميز بهبوط إنتاجية العمل فيه إلى الصفر أو أعلى بقليل و ثانيهما : قطاع صناعي حيث ترتفع فيه الإنتاجية وتتحول إليه العمالة الرخيصة في القطاع التقليدي بشكل تدريجي منتظم وافترض لويس في تحديد نظريته ما يلي :

- إن عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي ونمو العمالة في هذا الأخير متوقفة على زيادة إنتاج القطاع الصناعي والناتج عن زيادة التراكم الرأس مالي.
- إن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد استثمار جميع أرباحها.
- إن القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للأجور عند مستوى أعلى من مستوى اجر الكفاف في القطاع الزراعي (يفترض انه اعلي بنسبة 30 بالمائة) لتشكل حافزا قويا لهجرة تدريجية للعمالة إلى قطاع الصناعة عند زيادة إنتاج هذا الأخير وبالتالي زيادة الطلب على العمالة فيه.

إن الزيادة في الإنتاج وخلق فرص جديدة للعمل في القطاع الصناعي تحدد بنسبة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي في هدا القطاع.

إذا فنظرية التغيرات الهيكلية ترتكز على الآلية التي بواسطتها تستطيع الاقتصاديات المتخلفة نقل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشدة على الزراعة التقليدية عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر تقدما وأكثر تحضرا، وأكثر تنوعا صناعيا في مجال الصناعات التحويلية والخدمات، إذ تستخدم هده النظرية أدوات النظرية الكلاسيكية المحدثة لوصف لوصف الكيفية التي على وفقها تتخذ عملية التحول موقعها، والتغيرات الهيكلية هي التغيرات التي تطرأ بين الأجزاء والكل، وبين أجزاء بعضها مع البعض الآخر من خلال عملية النمو، أي هي التغير في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية، سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أو مدى مساهمتها في استيعاب الأيدي العاملة، أو التغير في نسبة التجارة الخارجية، إذ أن التغيرات طويلة الأجل ليست في حقيقتها سوى نتائج تراكمية لتغيرا متتالية قصيرة الأجل، تؤكد النظريات الهيكلية على الزيادة في الطلب الاستهلاكي، فقد حاولت التعرف على مميزات الهيكل الاقتصادي للبلدان النامية، ولاسيما

[1]-كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012–2013، ص ص80،79.

محدودية المرونة في احتمالات الإحلال أو الاستبدال في الإنتاج أو في عناصر الإنتاج، تلك الصفات أو المميزات التي تحاول أن تؤثر في التكيفات الاقتصادية واختيار السياسة التنموية، لذا فأن الهيكليين يركزون على خطط قطاعية معينة، مثل إستراتيجية إحلال الواردات في الاقتصاد الوطني، وبقية التغيرات في القطاعات الاقتصادية الأخرى..

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي ذات الفكر الاشتراكي

عملت هذه النظريات على نقد نظريات النمو الاقتصادي ذات الفكر الرأسمالي، حيث رفضت فكرة قدرة الرأس مالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل، ومعارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل التوازن عند التوظيف الكامل، ويمكن حصر أهم عناصر هده النظريات فيما يلي:

النمو الاقتصادي عند الكينزيين[1]:

1 – قامت النظرية الكنزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور لعل من أهمها ما يلي:

– رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك فتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر.

– معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل، فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظف الكامل.

يعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة، حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الإنفاق الكلي نحو التالي:

$$Y=C+I+G+X-M.....(1)$$

حيث أن:

: الدخل القومي.Y

: الإنفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية).C

[1]–محفوظ مراد، عملية التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2001، الجزائر،ص124.

: الاتفاق الحكومي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستثمارية).I

: الاتفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية).G

: قيمة الصادرات. X

: قيمة الواردات. M

ولتبسيط النموذج سيقتصر التحليل على الاقتصاد المغلق وعليه تصبح المعادلة (1) كما يلي:

Y=C+I+G.....(2)

يوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية (3) .....C+I+G في القطاعين العائلي والحكومي

ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة والفن التكنولوجي السائد وحجم معين لرأس المال ويرى كنيز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة، هذا مع ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه، هذا ويشير كينز أن هناك حدوث للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثماري وعندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك ويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل، والفارق بينه وبين الناتج الفعلي (أقل من التوظف الكامل) يمثل مستوى الطالة فإذا أرادت الطلب الكلي فلا بد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة والكساد، فضلا عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو الإعانات .....الخ.

2- النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية:

لقد فند كارل ماركس في نظريته للنمو الاقتصادي أراء الرأسماليين، وقد قامت نظريته في هذا الصدد على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين، على طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة.

وتعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النمو، ويعرف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار، كذلك يرى ماركس أن التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الأمثل

لمواردها الطبيعية والقوة العاملة.... ويرى ماركس أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة أي: إن هناك تنظيما معينا للإنتاج في المجتمع يتضمن:

– تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العالمية، عن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق.

–البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثورة الموجودة.

–الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج، وحالة التعلم بوجه عام.

ما يعاب على ماركس هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، وتحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن الواقع ينفى ما ذهب إليه ماركس من أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل على العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986 التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد ويل(7992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية، لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين هما: رأس المال المادي ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معادلات النمو الأزمة لصالح الفقراء، حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشرى في العملية الإنتاجية.

3 – نظرية التبعية الدولية:

أثناء السبعينيات حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد مفكري العالم الثالث، إن نموذج التبعية الدولية يرى أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية، سواء المحلية أو الدولية، بالإضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها بها.

ضمن التبعية الدولية توجد ثلاث تيارات فكرية، هي:

أ – نموذج التبعية الاستعمارية الجديد.

ب- نموذج المثال الكاذب.

ج - فرضية الثنائية التنموية.

أ - **نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة:** هذا النموذج تطور غير مباشر للتفكير الماركسي في التنمية الاقتصادية فهو يرجع وجود واستمرارية العالم الثالث المتخلف إلى تطور التاريخي للنظام الرأسمالي غير عادل فيما يخص العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة.

من خلال النظام الدولي المسيطر تتم العلاقة عن طريق تكافؤ القوة في العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وحسب هده النظرية، توجد مجموعات (حكام عسكريين وبعض النخب) الدين يتمتعون بدخول مرتفعة ومكانة اجتماعية بالإضافة إلى القوة السياسية، التابعين للنظام الرأسمالي القائم على عدم العدالة، وتتطابق مصالحهم مع جماعات المصالح الدولية، مثل: شركات متعددة الجنسيات، أو منظمات المساعدات، مثل البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي، التي تمولها الدول الرأسمالية الغنية، أنشطة هده النخبة تمنع جهود الإصلاح الحقيقي، وتبقى على مستويات معيشة منخفضة واستمرارية التخلف، باختصار: أصحاب هده النظرية يعزون مشاكل الفقر في دول العالم الثالث إلى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية، وبالتالي التخلف الناتج عن ظاهرة خارجية على عكس نظريات المراحل الخطية والتغير الهيكلي.

إذا الكفاح الثوري أو إعادة بناء النظام الرأسمالي العالمي أصبح أمرا ضروريا لتحرير العالم الثالث.

ب - نموذج المثال الكاذب: يقوم هدا النموذج على ما يعطى للعالم الثالث من نصائح مغلوطة وغير مناسبة فهؤلاء الخبراء يعرضون مفاهيم لا محل لها من الصحة، ونماذج الاقتصاد القياسي لا تتماشى واقع الدول، إن العوامل المؤسسية للهياكل الاجتماعية التقليدية كثيرا ما تغيب من نماذجهم المعروضة، وبالتالي تفشل نماذجهم في إيجاد الحلول الناجعة لدول العالم الثالث.

ج – فرضية الثنائية التنموية: أظهرت صراحة نظريات التبعية الدولية فكرة ثنائية المجتمعات في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة تتمركز الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر ...والثنائية مفهوم واسع في التنمية الاقتصادية، وهو ما يشير إلى وجود إلى وجود استمرار الفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ومفهوم الثنائية يشتمل على أربع عناصر أساسية:

- توافر مجموعة ظروف متباعدة في آن واحد وفي مكان واحد.

- اتساع هدا التعايش واتسامه بالاستمرارية وليس بالمرحلية (أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها).

– عدم تقارب الثنائية، بل على عكس فأنها تزداد بكثرة، مثل إنتاجية العمال في الدول المتقدمة والدول المتخلفة وتتسع من عام لآخر.

– وأهم خواص الثنائية يكمن في عدم التأثير القطاع المتخلف بالرواج أو الانتعاش الموجود في القطاع المتقدم بل على العكس بدلا أن تتقلص الفجوة فإنها تتسع.

4- نظرية النمو المتوازن والغير متوازن:

وهي للاقتصادي روز نشتاين زودان، ومفاد نظريته: لكي ينشل الاقتصاد من دائرة الفقر لابد أن تكون برامج تنمية ضخمة متلاحقة، وأن تتسم برامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وأن الحكومة يجب أن تقوم في البلاد النامية بإعداد مشروعات التنمية كوحدة... دالك لزيادة ضمان الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال، ومن ثم نجاح المشروعات في مجموعها ولضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مستوى الدخل عن طريق الزيادة في الاستثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد إضافية كامنة مثل: القوة العاملة العاطلة، وفي الوقت نفسه يجب أن تتخذ بعض التدابير الخاصة، عن طريق الضرائب لرفع المعدل الحدي للادخار على هدا الدخل الإضافي، ومن أجل نجاح نموذجه يؤكد رودان على وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية.

أما رجنار نيركسة فيرى أن النمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة كبيرة في الاستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها، وهو من الاقتصاديين الدين أبدو وبشدة حاجة البلاد النامية إلى معدل مرتفع من الاستثمار في بدء مرحلة تنميتها.

أما بخصوص فكرة النمو الغير متوازن فقد بلور هيرشمان معالمها بعدما انتقد أقطاب النمو والنمو المتوازن وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق إستراتيجية النمو الغير متوازن المقصود هي أفضل طريقة لتحقيق التقدم، دلك لأن الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية الرائدة هو الذي يقود استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم توازن في بداية مراحلها، حيث ينتقل النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهدا لخلقها وفرات خارجية تستفيد منها باقي القطاعات، وكل مشروع جديد من شأنه أن يولد وفرات ومزايا (أرباح المنظمين الخواص، والأرباح الاجتماعيين) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد، وهكذا كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات، وليس كلها، وهو محدث في الولايات المتحدة أو اليابان وحيث أنه ليوجد بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات، يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس مال اجتماعي، أو لإقامة النشاطات الإنتاجية المباشرة، حيث يخلق أحدها وفرات خارجية بينما يستفيد منها الآخر وكل تطور للأول يشجع الاستثمار الخاص،

وهدا العمل من شأنه أن يخلق نوع من عدم التوازن الاقتصادي الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو، وهو يحدث في مستويين، إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشر، أو الاختلال داخل القطاع نفسه، مع اشتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلا يؤدي إنشاء صناعة السيارات إلى خلق صناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما يؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة.

يعاب على النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضها (خاصة بين البلدان النامية والصناعية)، هذه الأخيرة التي ورثت نظام اقتصادي هشا، لعب الاستعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورا مهما في حالة التخلف الذي تعاني منه هده البلدان، كما أنها أهملت الأخطاء التخطيطية في دراسة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه السلبي في تطوير القطاعات نفسها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى: قد تكون قوة الدفع للأمام والخلف ذات لأثر سلبي يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر.

المطلب الثالث: النظريات التقليدية لنمو الاقتصادي.

تعتبر هده النماذج التقليدية من أقدم نماذج النمو الاقتصادي وأسهلها تطبيقا، وأعطت هده النماذج أهمية كبيرة للاستثمار ودوره في حركة النمو، وجعله أكثر ديناميكية في محاولة منها للخروج بالنمو الاقتصادي إلى الأفق، وفي خضم كل هدا سنتطرق إلى أهم النظريات التقليدية كما يلي[1]:

1- نموذج هارولد ودومار:

يعد من أكثر النماذج اتساقا وشيوعا، ثم تطويريه في الأربعينيات ,ويرتبط باسمي الاقتصاديين البريطاني" روي هارولد "و "الأمريكي أيفري دوما" يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو , يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمي لرصيد رأس المال بإجمالي الناتج القومي لتعرف هذه العلاقة والمشكلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال ....فنموذج هارولد دومار يبين إن تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار وبالتالي الاستثمار السريع لزيادة سرعة النمو وهو يعتمد على مدخرات الإفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة إما عن نسبة رأس المال إلى الناتج أي معامل رأس المال فانه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال.

إن كان النموذج قد استخدم لرفع معادلات النمو الاقتصادي للدول الأوروبية وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية فان

[1]-محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني،1999، ص ص204-205.

الوضع بين هذه الدول والدول المتخلفة يختلف اختلافا كبيرا وما ينطبق عليها قد لا ينطبق هذه الأخيرة وان كان يمكن استخدامه لتحديد معادلات النمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار فكما يلاحظ إن محددات النمو طبقا لنموذج هارولد دومار لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرا التي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار ومن ثم للاستثمار من دخلها القومي المنخفض أساسا والذي يكفي بالكاد لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية ف هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سد فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية أو أرباح الاستثمارات الأجنبية في بلادها .

2- نموذج نادي روما:

ويسمى هدا النموذج بنموذج حدود النمو (1972)، الذي يشير إلى أن الاتجاهات الحالية المتفاقمة للنمو السكاني وتدني إنتاج الغداء وتلوت البيئة ونضوب الموارد يمكن أن تجعل معدلات النمو تصل إلى نهايتها خلال مائة سنة المقبلة، ويسمى النموذج بنموذج نادي روما، لأن الدراسة بدأها نادي روما وأشرف عليها دينيس ميدوس في معهد ماسوسيتس للتكنولوجيا.

تشير هده الدراسة إلى أن معدل نمو السكان يكون بشكل أسي قياسا بالمعروض من الغداء الذي يتناقص بمرور الزمن، كما أن الإنتاج الصناعي سوف ينخفض أيضا نتيجة نضوب الموارد المعدنية في باطن الأرض والنفط أيضا، ثم ستنتشر المجاعة بنهاية المائة سنة المقبلة.

وقد تعرضت هده النظرية للعديد من الانتقادات، حيث إنها افترضت محدودية التقدم التكنولوجي رغم أن هدا المتغير ينمو على نحو متزايد، كما أن النمو السكاني الذي افترضته الدراسة ينمو بصورة سريعة يمكن الحد منه طالما يزداد نصيب الفرد من الدخل، وأن النموذج يتجاهل أهمية جهاز الأثمان النادرة والبحث عن البدائل. باعتباره حافز للاقتصاد في استخدام الموارد

نمودج روبرت سولو:

يعتبر نمودج روبرت سولو من أشهر النماذج نيوكلاسيكية للنمو، وقد قام نموذج سولو بالبحث في إطار النمو من المنظور الاقتصادي الجزئي على توضيح أفكار مستوحاة من تكوين التوازن العام، والهدف من تقديم هدا النموذج هو الحصول على استقرار لتطور النمو على مسار النمو المتوازن في المدى الطويل.

ولقد تمت صياغة هدا النموذج بطريقة تسمح بإيجاد رد للتنبؤات التي قام بها هارود، ومن أجل دالك ترك سولو فرضية ركود تقنيات الإنتاج، في حين أن هارود حافظ على توقف قدرات كل من الادخار والاستثمار في أي لحظة وبالمقابل أيضا استطاع سولو أن يجد حلا لمشكلة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

ومن أجل المعرفة الجيدة لهدا النموذج يجب أن نتطرق إلى الاستنتاجات الحسابية التي سمحت بالتدقيق الفكري

لهدا النموذج، فهدا النموذج يرتكز على دالة الإنتاج ذات المردودية الثابتة المكونة من عنصرين: رأس المال والعمل.

$$Y = f(k,L).....(1)$$

ونفترض أن (L) يتضاعف بنسبة منتظمة (n) والتوفيقة (L,K) تحدد مستوى Y، وفي نموذج سولو لا يوجد أي خيار يدل تقييم الإنتاج بين الاستثمار والاستهلاك، أي حصة ثابتة من الإنتاج يعاد استثمارها عند كل فترة وبالتالي كل عروض العمل تعتبر خارجية وتستعمل في الإنتاج، ومن هنا نستطيع أن نستنتج أن التشغيل الكامل محقق انطلاقا من هده الفرضية.

والخاصية التي يتميز بها هدا النموذج كونه نمودج تجميعي تراكمي للغاية بحيث كل الاحتمالات التقنية تمثل من قبل دالة واحدة، وحتى يتم تجنب مشاكل التراكم تم افتراض أنه لا توجد إلى سلعة واحدة في الاقتصاد هي الإنتاج.

ويفترض سولو أن ميل الادخار s ثابت في كافة الأوقات:

$$E = SY.....(2)$$

ولأن هدا الادخار يعاد استثماره، فبالإمكان أن نضعه في إطار تقارب مستمر:

$$K = SY.....(3)$$

وبتعويض المعادلة (1) في المعادلة (3) تصبح:

$$K = sf(K ,L).....(4)$$

وبعد تحليل هده المعادلة ومع افتراض أن n هو معدل النمو، تصبح المعادلة من الشكل التالي:

$$K = sf(K) - nk.....(5)$$

وبالتالي يمكن القول أن المعادلة (5) تميز نموذج سولو، وإذا أدخلنا الانخفاض الفعلي للعمل s لابد من رأس المال والتي تعبر عن معدل استعمال رأس المال، وهدا ما يفسر أنه في مكان الحصول على معدل نمو السكان يساوي n.

المبحث الثالث: متغيرات النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي ظاهر أثارت اهتمام ودراسة المنظرين الاقتصاديين التقليدين والجدد، ودالك من حيث محاولة تفسيرها أساسا لتحديد مصادرها، إلى أنه وحديثا، اتسع المجال الاهتمام بهده الظاهرة ليشمل دراسة العلاقات التي تربطها بالظواهر الاقتصادية الأخرى على وجه التحديد، ويكمن الهدف الرئيسي لدراسة علاقة النمو الاقتصادي ببعض المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية السياسية ...الخ، نظرا لتداخلات الحاصلة بين الحقل الاقتصادي ومختلف المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية، بغية محاولة تفسير دالك الجزء من النمو الاقتصادي الذي يحفز في إعداد لسياسة الاقتصادية.وكل هدا سنناقشه من خلال المطالب التالية:

- **المطلب الأول: مؤشرات النمو الاقتصادي.**
- **المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي.**

المطلب الأول: مؤشرات النمو الاقتصادي

يمكن قياس النمو الاقتصادي باعتباره يمثل زيادة في الناتج المحلي الحقيقي باستخدام ثلاث طرق رئيسية هي:

1 - طريقة الدخل الوطني :

من أجل تقدير الدخل الوطني لابد من تعريف الدخل الفردي، من ثم القيام بحصر دخول أفراد المجتمع وبعد دالك يتم جمع هده الدخول مع تفادي التكرار الحسابي،[1] ويعرف دخل الفرد بأنه مجموع المبالغ التي يستلمها الفرد ويستطيع أن يتصرف فيها بالإنفاق خلال فترة معينة دون أن يصبح أفقر مما كان عليه عند بداية الفترة فالفرد قد يملك رأسمالا أو بعض المجوهرات وغيرها عند بداية الفترة ويستطيع عن طريق بيعها أن يحصل على قيمة نقدية هده القيمة يستطيع أن يتصرف فيها الفرد لكنها لا تعد دخلا لأن إنفاقها يترتب عليها نقصان ثروة الفرد التي كانت لديه عند بداية الفترة وبهذا نعرف أن الدخل الجاري لابد أن يأتي عن طريق عمل الفرد أو عن طريق استخدام أو تأجير عناصر الإنتاج التي يمتلكها في النشاط الاقتصادي، وقد يأتي الدخل عن طريق الهبة أو المعونة الحكومية مثل: المعاش أو إعانة البطالة .[2]

[1]-إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير "دراسة في مفهوم التنمية، مؤشراتها"، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2001، ص17.

[2]-عبد الحكيم سعيج، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي "دراسة اقتصاد قياسية للنمو حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص12.

ويعرف الدخل بالنسبة للمشروع على أنه مجموع المبالغ التي يمكن للمشروع أن يتصرف فيها دون إنقاص قيمة الأصول التي يمتلكها أو ترتب عليه دين خلال فترة محل الدراسة، ويعرف دخل الحكومة بنفس الطريقة كذلك ويمكن حصر الفئات التي تتحصل على الدخل كما يلي:

أ – **الأشخاص:** ويحصلون على الأجور والمرتبات والإيجارات والفوائد والأرباح وأيضا على إعانات خاصة وعامة.

ب – المشروعات: تشمل الخاصة والعامة ويتمثل دخلها في صورة أرباح وإيجارات وفوائد وحصص.

ج – الهيئات الحكومية: يتمثل دخلها في صورة ضرائب ومبالغ محققة من الملكيات العامة للدولة ومن القيام ببعض أنواع النشاط التجاري.

وعند تجميع كل هده الدخول نحصل على الدخل الوطني ويجب أن نتفادى عملية التكرار في الحساب فمثلا أن نحسب الضريبة على أنها دخل للدولة ولا ننزع قسطها من دافعها.[1]

2 – طريقة القيمة المضافة :

بموجب هده الطريقة يتم احتساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي على أساس أنه إجمالي ما تضيفه كل الوحدات الإنتاجية إلى الناتج الكلي.

ومن أهمية التأكيد على أن القيمة المضافة في واقعا هي الدخل الوطني فحسب هدا الأسلوب أن المدفوعات الكلية لعناصر الإنتاج على إنتاج السلع والخدمات المعينة لابد أن تساوي مجموع قيم المبيعات لهده السلع والخدمات، وبالتالي يكون الدخل الوطني قياس للقيم الكلية للسلع والخدمات المشتريات من قبل المستهلكين والأسر والمستثمرين والحكومة والأجانب.[2]

3 – طريقة الإنفاق:

ولتطبيق هدا الأسلوب يقاس الإنفاق الكلي إما بشكل تنازلي حلزوني أو بشكل تنازلي حلزوني، في حالة الأولى يمكن تتبع تدفق الناتج من أوسع القطاعات إلى أصغر الوحدات، وفي حالة الثانية تجمع النفقات المباشرة والغير مباشرة للدخول المسلمة من قبل مجهزي العمل ورأس المال والأرض والتنظيم الدين ينتجون السلع والخدمات النهائية، ودالك من خلال العلاقة التالية :[3]

[1]–جمال حلاوة، علي صالح مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص210.

[2]– **هوشيار**معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص81.

[3]-مرجع نفسه، ص40.

$$Y=C+I+G+X-M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

Y : الإنتاج المحلي الحقيقي.

C :الإنفاق الاستهلاكي بالنسبة لقطاع العائلات.....

I : الإنفاق الاستثماري بالنسبة للقطاع الإنتاجي و السلع الرأسمالية، المخزون السلعي.....

G : الإنفاق الحكومي.....

X-M : فرق بين الصادرات والواردات.....

3 – 1 علاقة الإنفاق بالنمو الاقتصادي :

إن نوعية العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي قد تكون موجبة وقد تكون سالبة حيث اختلفت نتائج الدراسات في دالك نتيجة اختلاف الأسس والفرضيات المنطلق من خلالها لتحديد العلاقة بين الإنفاق والنمو الاقتصادي.

3 -1 -1 العلاقة السلبية بين الإنفاق و النمو الاقتصادي:

أشار "كنوب" في دراسة له حول الاقتصاد الأمريكي مستعملا سلاسل زمنية لبيانات ممتدة عل طول الفترة من سنة (1970) إلى سنة (1995) إلى أن انخفاض حجم التدخل الحكومي مشارا إليه بانخفاض حجم الإنفاق له أثر عكسي على النمو الاقتصادي والرفاهية، وهدا ما أكده أيضا "فولستر وهدركسون" (1999-2001) في دراسة امتدت في نفس الفترة، ونفس النتيجة توصل إليها "باور" في (1991)، في دراسة له شملت 98 دولة تقريبا في سنة 1985 مستعملا متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي لتحديد علاقته مع معد ل الاستهلاك العام الحقيقي بالنسبة للناتج الحقيقي المحلي، وتوصل من خلالها إلى وجود علاقة سلبية مؤثرة تدعم إلى حد كبير عدم تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل متزايد، ومن جهته يؤكد "قوساه" من خلال دراسته التي شملت 59 دولة من الدول النامية المتوسطة الدخل خلال الفترة من سنة 1960 إلى 1985، بأن نمو حجم القطاع العام في الاقتصاد ممثلا في زيادة الإنفاق يؤثر سلبا عل النمو الاقتصادي وأن الأثر السلبي للإنفاق على الناتج المحلي يرتفع ثلاث مرات في الدول ذات النظام الاشتراكي غير ديمقراطي مقارنة بما هو عليه في الدول ذات النظام الرأسمالي الديمقراطي، وعموما فأهم الأسباب المؤدية إلى وجود علاقة سلبية بين الإنفاق والنمو الاقتصادي هي:

أ – تكلفة التمويل:

إن زيادة الإنفاق يتطلب وجود مصادر تمويل دالك، لكن كل الخيارات المطروحة أمام الجولة لتمويل تلك الزيادة لها أثار سلبية على الاقتصاد المحلي، فإن اللجوء إلى قطاع الضرائب سواء من الأفراد أو المؤسسات يؤدي إلى الحد من الادخار ومن ثم انخفاض الاستثمار، بشكل يوحي إلى انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد، منا أنى اللجوء إلى الاقتراض، يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وإزاحة القطاع الخاص، أما اللجوء إلى الإصدار النقدي فيصطدم بهاجس وقوع الاقتصاد في حالة تضخم ن وبالتالي أول هاجس تواجهه الزيادة في الإنفاق هو مصدر التمويل الذي يطرح أثار سلبية على الاقتصاد أيا كان نوعه .

ب – أثر الإزاحة :

إن أكبر أثر سلبي لزيادة الإنفاق في أي اقتصاد ما هو أثر إزاحة القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي وذلك بحكم ندرة الموارد، وهدا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض في الناتج المحلي ودالك بسبب انخفاض فعالية وكفاءة القطاع العام في استعمال الموارد مقارنة بالقطاع الخاص .

ج – تكاليف الإعانات:

تؤدي العديد من البرامج وخطط الإنفاق التي تضم بالخصوص إعانات حكومية بمختلف أنواعها إلى أثر عكسي على النمو الاقتصادي كإعانات الفيضانات والزلازل تحد من رغبة أرباب العمل في تحسين وتطوير نوعية البنايات والطرق، بحيث إن نفسية الفرد سواء كان مستهلكا أو منتجا تؤثر على سلوكه نتيجة تلك الإعانات التي تؤثر فيها وهدا ما يؤدي إلى سلبية دالك النوع من الإنفاق في التأثير على النمو الاقتصادي .

د –عدم الكفاءة :

يعتبر الإنفاق العام الأداة الأقل كفاءة في استعمال الموارد المتاحة في الاقتصاد، حيث أن الدولة ورغم توفيرها لخدمات الصحة، التعليم والنقل إلى أن القطاع الخاص يمكنه توفيرها بجودة وكفاءة أعلى وبتكلفة أقل .

هـ – غياب الإبداع والابتكار:

إن أهم عنصرين يفتقده النشاط الاقتصادي للقطاع العام هو الإبداع والابتكار سواء كان دالك في الطرق الإنتاجية أو نوعية المنتجات، ودالك نتيجة غياب حافز المنافسة الذي يؤدي إلى الركود الفكري والتكنولوجي بشكل ينعكس عل النمو الاقتصادي.

3 – 1 –2 العلاقة الموجبة بين الإنفاق والنمو الاقتصادي:

يؤكد "رام" (1986) بأن القطاع العام له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي ، حيث أنه علاوة على دالك يعرف الناتج المحلي الخام بأنه مجموع الناتج من القطاع العام والناتج من القطاع الخاص، كما أن "أشاور" (1990) يشير إلى أن الإنفاق وبالخصوص من خلال الاستثمار العام يؤثر بصفة كبيرة على حجم الناتج المحلي، أما "أليكسو" (2009) في دراسة له حول 7 دول من أوروبا الشرقية خلال الفترة من 1965 إلى سنة 2005، فقد أكد على أن الإنفاق عل تكوين رأس المال يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، وهو بدالك يؤكد ما جاء به "أشاور" (1990) .

ومن جهة أخرى فإن العديد من الاقتصاديين يرون أن الأثر الإيجابي للإنفاق على النمو الاقتصادي له ولا يستمر مع الزيادة في الإنفاق حيث يشير "شيهي" (1993) إلى أن الإنفاق العام يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي إدا كان حجم القطاع العام مقاسا بنسبة الاستهلاك العام إلى الناتج المحلي لا يتجاوز 15 ٪ أما إذا تجاوز 15 ٪ فإن دالك الأثر يتحول إلى أثر سلبي . [1]

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي يتطلب العديد من العوامل مجتمعة والتي تتمثل في عوامل الإنتاج والتي تهدف أساسا إلى تطوير النظرية العامة للنمو الاقتصادي ومن بين أهم هده العوامل ما يلي:

1 – توفر الموارد الطبيعية وتنوعها:

كلما كانت الموارد وفيرة ومتنوعة قل اعتماد البلد على الخارج في إنجاز عملية النمو الاقتصادي، وبالتالي زادت إمكانية تحقيق الاستقلال الاقتصادي، فمن خلال دراسة الموارد المتوفرة في كل بلد يمكن الحكم على مدى قرة البلد في إنجاز طريق النمو مستقلة بشكل أفضل من غيره.

ويدخل ضمن هدا المحدد مدى ملائمة الظروف الطبيعية للإنتاج في بلد المعني، فكلما كانت الظروف ملائمة تمكن هدا البلد من إنتاج السلع التي تعطي احتياجاته المحلية وتقلل من اعتماده على الخارج، وتعطيه فرصة أكبر لتحقيق النمو الاقتصادي.[2]

[1]-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص42.

[2]-جمال حلاوة، علي صالح، مرجع نفسه، ص145.

2- رأس المال :

يتكون رأس المال الوطني من:

2-1- رأس المال الإنتاجي: يحتوي على السلع التي تستخدم في عمليات الإنتاج مثل المعدات والآلات.

2-2 - رأس المال الاجتماعي: يطلق عليه البنية الأساسية، وهذا يتضمن المنشآت القاعدية كالطرق والسدود والمستشفيات و المدارس .

2-3 - كمية المخزون من السلع والمواد الأولية :

فقد اتجهت العديد من الأبحاث والدراسات الاقتصادية إلى قياس العلاقة بين معدل تكوين رأس المال ومستوى النمو الاقتصادي وأكدت في مجملها على أهمية التكوين الرأسمالي في تعزيز فرص النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم الاستثمارات التي يمكن أن تتخذ مؤشرا لمعدلات تراكم رأس المال فيها بصفة عامة.[1]

3- النمو الديموغرافي:

يلعب النمو الديموغرافي عاملا أساسيا في تغيير هيكل العمالة في زيادة نسبة العمالة المحولة لقطاعي الصناعات التحويلية والخدمات وانخفاض نسبة العمالة بالقطاع الأول مما يساهم في زيادة متوسط الدخل الحقيقي ويشاف إلى دالك تناقص معدل الوفيات الذي يعمل على زيادة رقعة الفئة النشطة في المجتمع التي تعتبر خزانا رئيسا لعنصر العمل ورأس المال البشري.[2]

4- الموقع الجغرافي:

تكمن أهمية هدا المحدد في مدى أهمية موقع البلد بالنسبة إلى طرق الملاحة الدولية ومدى قربه أو بعده عن الأسواق الدولية ومدى توفر طرق المواصلات البرية والبحرية التي تربطه بالعالم الخارجي لتتاح له إمكانية التصدير والاستيراد مع الدول الأخرى إلى جانب مستوى تطور البلدان المجاورة له اقتصاديا ومدى اختلاف حجمه مع حجمها وطبيعة التوجهات الفكرية والسياسية للأنظمة فيها الذي يؤثر بالنتيجة النهائية في علاقاته معها بالشكل الذي يؤثر في إمكانية التوسع في النشاط الإنتاجي ومدى الصعوبات والتكاليف التي يتحملها البلد من جراء دالك.[3]

[1]-محمد ناصر حميذتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني، 2014،ص51.

[2]-محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع نفسه، ص34.

[3]-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع نفسه، ص56.

5- شروط التجارة :

إن تحسن في شروط التجارة وزيادة الانفتاح على الاقتصاد الخارجي من خلال حركة الصادرات والواردات والمبادلات التجارية سيعمل على زيادة الدخل المحلي الفعلي ن ومن المحتمل الاستهلاك المحلي الفعلي بدوره يؤثر على النمو الاقتصادي الفعلي من خلال زيادة العملية الإنتاجية والتوظيف المحليين، فمثلا قد يستجيب بلد مصدرا للنفط للارتفاع في السعر النسبي للنفط بزيادة توظيفه وإنتاجه .

ويعتبر التغير في شروط التجارة خارجي المحدد بالنسبة إلى معدل النمو للبلد الواحد ولدالك يكون مشمول كأداة وهكذا فإن التحسن في مشروع التجارة يحدث توسعا ظاهريا في الناتج المحلي.

6- الموارد البشرية:

عن الموارد البشرية تعني المواهب والقدرات والمهارات والمعرفة لدى الأفراد التي تدخل كمستلزمات للعملية الإنتاجية، وتلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية النمو الاقتصادي، حيث إن الإنسان هو غاية النمو وهو وسيلته في نفس الوقت، فان العمل من العوامل الإنتاجية الرئيسية وعدم استغلاله استغلالا أمثلا سوف يخفض من مستوى الإنتاج وبالتالي مستوى المعيشة، فتنمي الموارد البشرية ترتبط بتراكم رأس المال البشري والمرتبط أصلا بالتعليم والتدريب والتغذية...الخ، والتي تنعكس على الناتج الوطني وعلى مستوى الإنتاجية، مما يؤدي الاستغلال للموارد الاقتصادية.[1]

إن أهمية الموارد البشرية تتبع من حقيقة أنه لا يمكن إدارة إنتاج بدون العامل البشري، ويمكن القول أن تراجع معدلات النمو في البلدان النامية ناجما عن فقدان المهارات وليس الموارد البشرية والمالية.

7- التكنولوجيا والتقدم التكنولوجي:

التكنولوجيا تعني باختصار معرفة كيفي القيام بالإنتاج ، وبطبيعة الحال فإن هده المعرفة الفنية تستند على المعرفة العلمية، وبعبارة أوسع وأشمل فإن التكنولوجيا تمثل المعرفة العلمية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع .

والتكنولوجيا هي احد مستلزمات الإنتاج، وبدالك فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا من خلال تحسين المنتج أو ظهور منتج جديد وبالتالي توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيل هده

[1]-مدحت القريشي، مرجع سابق، ص137.

الطاقات، كما أن التقدم التقني يلعب دورا في زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية على شكل تحسن في الإنتاج أو تقليل تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى ما سبق تعمل التكنولوجيا على التغلب على الندرة والتقليل من قيودها.[1]

8- الاستقرار السياسي:

يضم هدا المحدد مجموعة من المفاهيم لأساسية والتي تشمل على النصوص القانونية، البيروقراطية، الفساد السياسي، عدم احترام الحكومة للعقود، وتشير الدراسات الاقتصادية على أن الحفاظ الأكبر على حكم القانون يعمل لصالح النمو الاقتصادي من خلال زيادة جاذبية مناخ الاستثمار للبلد وزيادة الثقة لدى الأعوان والشركاء الاقتصاديين خاصة الأجانب .[2]

9- التغيرات في هيكل الإنتاج والإنتاجية :

إن زيادة الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية الحيوية من دون تركيز الاعتماد على قطاع معين دون غيره سيعمل دالك على زيادة الإنتاج كما ونوعا وصولا إلى مرحلة الاعتماد على الذات وتقليل الاعتماد على الخارج في الحصول على متطلبات المجتمع المختلفة، وتنحصر فعالية سياسة الدولة في تشجيع تدفق الموارد المحدودة للبلد النامي نحو هده القطاعات التي تتسم بارتفاع إنتاجيتها مما يزيد من كفاءة استخدامها.[3]

[1]-جمال حلاوة، علي صالح، مرجع سبق ذكره،ص212.

[2]-محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص25.

[3]-مدحت القريشي،مرجع سبق ذكره، ص65.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم تناوله في هدا الفصل، أخدنا صورة عامة حول المفهوم الصحيح لنمو الاقتصادي الذي يتحول في المستقبل إلى تنمية اقتصادية بحتة، فإنه وإن تغيرت طرق القياس النمو الاقتصادي، إلى أن تجمع على شيء واحد وهو استخدام كل الموارد المادية والبشرية للوصول إليه مع مراعاة التغيرات والتبدلات التي تطرأ على الاقتصاد الكلي، مما له تأثير على النمو الاقتصادي يعرقل مسيرته لدا وجب على السلطات المعنية إيجاد سبل لمنع حدوث دالك، باعتمادها على بعض النماذج الخاصة بنمو أو دراسات سابقة لتجنب وقوع النمو الاقتصادي في مثل هده المشاكل التي تعيب حركته .

الفصل الثالث: تحليل أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

تمهيد

المبحث الأول: برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001-2019.

المطلب الأول: برامج لإنعاش الاقتصاد 2001-2004.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

المطلب الرابع: برنامج النمو الجديد 2015-2019.

المبحث الثاني: دور الجباية البترولية في دعما لنمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2020.

المطلب الأول: مكانة الإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2015.

المطلب الثاني: علاقة الجباية البترولية بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2020.

المبحث الثالث: الجباية البترولية ضمن مجهودات الدولة لتنويع الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2020.

المطلب الأول: التنويع الإنتاجي وعوامل نجاحه

المطلب الثاني: تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2020.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع العمومي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2000-2014.

خلاصة

تمهيد

يعتبر تحسين معدلات النمو الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت ويقصد بمعدل النمو الاقتصادي حجم الناتج الممكن تحقيقه خلال سنة ما، باستغلال كافة الموارد المتاحة ، وكلما كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا كلما دل دالك على نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة، في الجزائر كان لتنامي الموارد المالية النفطية دورا بارزا في حسم الخيارات الاقتصادية للدولة، خاصة بعد انتعاش إيرادات الجباية البترولية بداية من سنة 2000 بسبب لارتفاع الكبير في أسعار النفط، مما جعل الحكومة تزيد من حجم الإنفاق العام، وبالأخص النفقات الاستثمارية في الاقتصاد، مخصص لقطاعات الاقتصادية الراكدة بهدف دعم النمو الاقتصادي.

ومن خلال هدا الفصل تطرقنا إلى ثلاث مباحث: في المبحث الأول تطرقنا على إلى برامج الإنفاق العام 2001 -2019، أما المبحث الثاني فقد تناولنا دور الجباية البترولية في دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2020 والمبحث الثالث تكلمنا فيه عن الجباية البترولية ضمن مجهودات الدولة لتنويع الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2020.

المبحث الأول: برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001-2019.

إن تحسن الوضعية المالية للجزائر منذ عام 1999 بفضل ارتفاع أسعار النفط، تشجعت الحكومة على ضخ المزيد من الأموال بهدف دعم الإنعاش الاقتصادي وخلق استراتيجية حقيقية لتنمية مستدامة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر. كل هدا سنناقشه من خلال المطالب التالية:

-المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

-المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009.

-المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي2010-2014.

-المطلب الرابع: برنامج النمو الجديد2015-2019.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

لا يمكن الحديث عن الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 دون التطرق إلى برامج الإنعاش كأحد أهم البرامج الإنمائية في الجزائر، بالنظر للمبالغ الضخمة المرصودة لها، وتأثيرها على معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة من **2001-2004.**

وطبقا للوثيقة الرسمية لرئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

1: تتجسد هده السياسة في الأهداف التالية

- تنشيط الطلب الكلي استنادا على الفكر الكينزي عن طريق إتباع سياسة التوسع في الإنفاق العام الذي يساهم في تحريك الطلب الكلي.

- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة.

-خلق مناصب شغل جديدة عن طريق تشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي والمؤسسات المنتجة الصغيرة والمتوسطة.

- تجهيز هياكل قاعدية لإعادة بعث النشاطات الاقتصادية والتكفل بالاحتياجات الضرورية لسكان فيما يخص التنمية البشرية.

ويمكن تلخيص أهم أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي في محورين أساسيين هما رفع معدلات النمو الاقتصادي والحد من البطالة.[1]

2 - الإعتمادات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصاد

لقد تم تجنيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 525.7 مليار دج[2]، موزعة على طول أربع سنوات 2001-2004 تمحورت حول دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، والنقل، والري، ودعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وتنمية الموارد البشرية لإنعاش التنمية الاقتصادية من خلال تنفيذ حوالي 15974 مشروعا وهدا ما يوضحه الجدول الموالي[3]:

الجدول رقم (01): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دج

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع بالمبالغ	المجموع ٪
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	٪40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	٪38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	٪12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	٪8.6
المجموع1	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	٪100

المصدر:نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي في الفترة 20000-2020، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12،ديسمبر 2012، ص252.

[1]-الوثيقة منشور على موقع رئاسة الحكومة :www.cg.gov.dz/dossier/plan-relnce.htm

[2] -Ministère des finances Algérie, programme la soutien a la reliance économique a court et moyen termes, Avril 2001,p02.

[3]-زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع، جوان 2010،ص200.

يتضح من الجدول أعلاه أن قطاع الأشغال الكبرى وهياكل قاعدية استحوذ بشكل كبير على مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 210.5 مليار دينار بنسبة 40.1 ٪ من إجمالي الغلاف المخصص لهدا البرنامج وذلك نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبل سنة 2000 من تدهور في البنية التحتية وذلك من جراء سنوات العشرية السوداء، إضافة إلى هدف إنعاش المؤسسات الوطنية الإنتاجية والخاصة منها، من خلال زيادة طاقتها الإنتاجية ما يساهم في تحسين النشاط الاقتصادي وفتح مناصب شغل جديدة وبالتاي تخفيض نسبة البطالة، بالإضافة إلى جدب الاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق توفير جو ملائم للاستثمار ليليه محور التنمية المحلية والبشرية بمبلغ 204.2 مليار دينار أي بنسبة 38.9 ٪ من إجمالي الغلاف المخصص لهدا البرنامج، نظرا لما يكتسبه هدا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف المعيشية، وتدعيم سياسة التنمية الاقتصادية، ثم يأتي قطاع الفلاحة والصيد البحري بمساهمة 65.4 مليار دينار أي ما قيمته 12.4 ٪، ثم جانب دعم الإصلاحات بمبلغ 45 مليار دينار أي بنسبة مساهمة 8.6 ٪ لتبقى باقي المحاور بصورة عادية من جانب المساهمة.

وعلى مدار فترة تنفيذ المخطط الإنعاش الاقتصادي جاءت سنة 2001 كأكبر سنة من حيث الدعم ب 205.4 مليار دينار ثم تليه سنة 2002 بمبلغ 185.9 مليار دينار، ثم سنة 2003 بمبلغ 133.9 مليار دينار، ثم السنة الأخيرة من البرنامج بمبلغ 20.5 مليار دينار. كما هو موضح في الشكل التوضيحي التالي:

الشكل رقم (01): الاعتمادات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

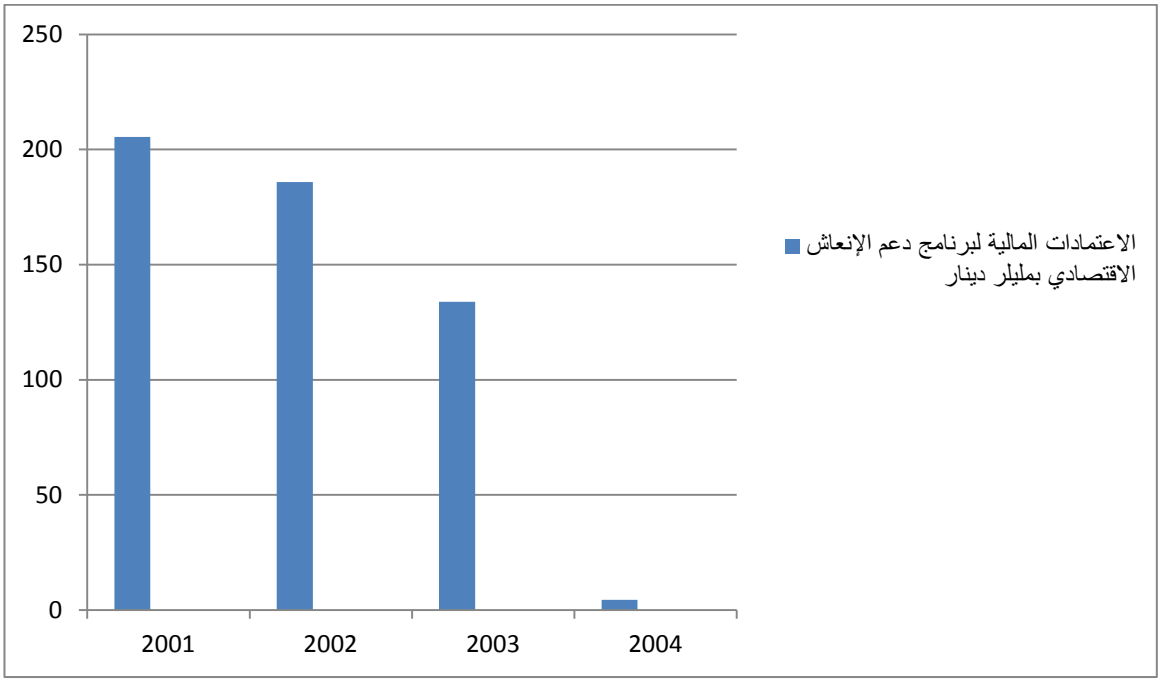

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01).

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن أجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وحسب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة، وفي هدا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج قامت الحكومة الجزائرية بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة التي تدعم لأهداف البرنامج والتي نوجزها من خلا الجدول التالي:

الجدول رقم (02): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

الوحدة: مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	0	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	0	0	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر:عياش بولحية، دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة مابين 2001-2004،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر 2011، ص51.

3 - نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

توضح حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 ما يلي[1]:

- توفير أكثر من 1100000 منصب شغل ومنه فقد انخفضت البطالة من 29.3 ٪ على 23.3 ٪.
- بناء ما يقارب 600000 مسكن و256000 في قيد الإنجاز.
- بناء 232 ثانوية، 563 متوسطة، 19546 قسم ابتدائي، 149 داخلية نى336 مطعم للنصف داخلي.
- إنجاز 180 معهد ومركز جديدة خاص بالتكوين المهني ما يقارب 20000 مكان بيداغوجي.
- إنجاز أكثر من 230000 مكان بيداغوجي فيس التعليم العالي و90000 مكان إيواء.
- إنجاز 8مستشفيات وما يقارب 150 عيادة متعددة الخدمات ومركز للصحة و548 قاعة علاج.

[1]- مليكة فريمش، دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتورة، جامعة قسنطينة01، الجزائر،2002، ص ص286-287.

- إنجاز 100 ملعب جديد و200 قاعة متعددة الرياضات وبناء 9 سدود.

- إنجاز 4000 كلم من الطرق الجديدة وإصلاح 3000 كلم من الطرق القديمة.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

وقد جاء هدا البرنامج بمجموعة من الأهداف ولقد تم دعم الأداء الاقتصادي والمالي للجزائر من 2001 - 2004 عن طريق برنامج دعم النمو الاقتصادي ما أدى غلى تحسين الأوضاع المالية والسيولة المصرفية ومؤشرات الديون الخارجية[1]، حيث جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لإكمال مسار إنعاش النمو عل مستوى جميع قطاعات الاقتصاد مع مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي انتهجتها الجزائر مند سنة 2001 وقد جاء هدا البرنامج بمجموعة من الأهداف.

1 –السياسات المعتمدة في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: وقد جاء هدا البرنامج بمجموعة من الأهداف التالية:

- تحديت وتوسيع الخدمات العامة عن طريق تحسين نوعية وحجم الخدمات المقدمة للمواطن التي عرفت نوعا من التدهور في فترة التسعينات حيث جاء هدا البرنامج تحديث وتطوير الخدمات العامة رغبة في تحسين مستوى المعيشي، وكدعم لنشاط القطاع العام والخاص من أجل تنشيط الاقتصاد الوطني.

- تحسين المستوى المعيشي من خلال الاهتمام بالجوانب الصحية والأمنية والتعليمية للمواطن.

- استغلال الأمثل للموارد البشرية والبنية التحتية والتي تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي، حيث أن الاهتمام بالمورد البشري عن طريق تطوير قدراته المعرفية سيكون له أثره على مستوى النشاط الاقتصادي، إلى جانب البنية التحتية التي تساهم في تطوير النشاط الاقتصادي وجدب المستثمر.

- إن الهدف الرئيسي من وراء هدا البرنامج هو رفع معدلات النمو الاقتصادي والدي لا يتحقق إلا بالمرور بالأهداف السابقة الذكر.

2 - الاعتمادات المالية لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

يعتبر برنامج دعم النمو الاقتصادي برنامج لم يعرف له مثيل في تاريخ الجزائر من حيث ضخامة قيمته والتي بلغت 4202.7 مليار دج وتم إضافة إليه برنامجين أحدهما بالجنوب بقيمة 432 مليار دج والثاني

[1]-BanqueD'Algérie,Rapport Annuel, 2005, p4. https:/www.banc-of-algéria.dz

بالهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب1191 مليار دج وتحويلات حسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، مع إضافة رصيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المقدر ب 1071 مليار دج، ليشكل الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو مبلغ 8705 مليار دج لتنفيذ مضمون البرنامج والدي يشمل[1]:

الجدول رقم(03): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له.

الوحدة:مليار دج

مؤشرات / سنوات	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071	/	/	/	/	1071	/
2005	/	1273	/	/	227	1500	862
2006	/	3341	250	277	304	4172	1979
2007	/	260	182	391	244	1077	2238
2008	/	260	/	/	205	465	2299
2009	/	260	/	/	160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر:بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر1، الجزائر 2009-2010، ص 194.

وقد ركز البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، على عدة مجالات، تباينت في التوزيع المالي من مجال إلى آخر يمكن أن نبينه في الجدول أدناه:

[1]-صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، أبحاث المؤتمر الدولية، جامعة سطيف، 2013،ص6.
le(2/06/2021).www.shy22.com/did2ws42386.pdf.html

الجدول رقم (04):التوزيع المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

القطاعات	المبلغ مليار دج	النسبة ٪
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	٪ 45.4
تطوير المنشآت التحتية الأساسية	1703.1	٪ 40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	٪ 8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	٪ 4.9
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	٪ 1.2
المجموع	4202.7	٪ 100

المصدر: : بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر1، الجزائر 2009-2010، ص 194.

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ أن البرنامج التكميلي لدعم النمو لقد أعطى الحصة الأكبر لقطاع السكان بنسبة 45.4 ٪ أي بمبلغ 1908.5 مليار دج، وهو عبارة عن امتداد لبرنامج التنمية المحلية والبشرية الذي نفد ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي، يليه محور تطوير المنشآت الأساسية من أهم أهداف البرنامج لدا فقد خصص بنسبة 40.5 ٪ أي بمبلغ 1703.1 مليار دج، موجهة لتنفيذ مشاريع جديدة تخص تمديد وعصرنة شبكة الطرق والسكك الحديدية، ثم يأتي دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8 ٪ أي بمبلغ 337.2 مليار دج، ثم يأتي تطوير الخدمة العمومية وتحديثها وقد تم تجهيز هدا البرنامج بمبلغ 203.9 مليار دج بهدف ترقية وتحسين الخدمة العمومية ومواكبة التطورات في القطاع خارج الوطن وتدارك النقص الذي شهده القطاع فترة التسعينات، ثم في الأخير محور التكنولوجيا الجديدة للاتصال وقد تم دعم هدا البرنامج ب 50 مليار دج بهدف اكتساب تكنولوجيا الاتصال الجديدة وتدارك العجز الحاصل في القطاع.

كما يمكن الشكل التالي أن يوضح لنا أهم القطاعات المستفيدة من هدا البرنامج بصورة أكثر توضيحا:

الشكل رقم (02): الاعتمادات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

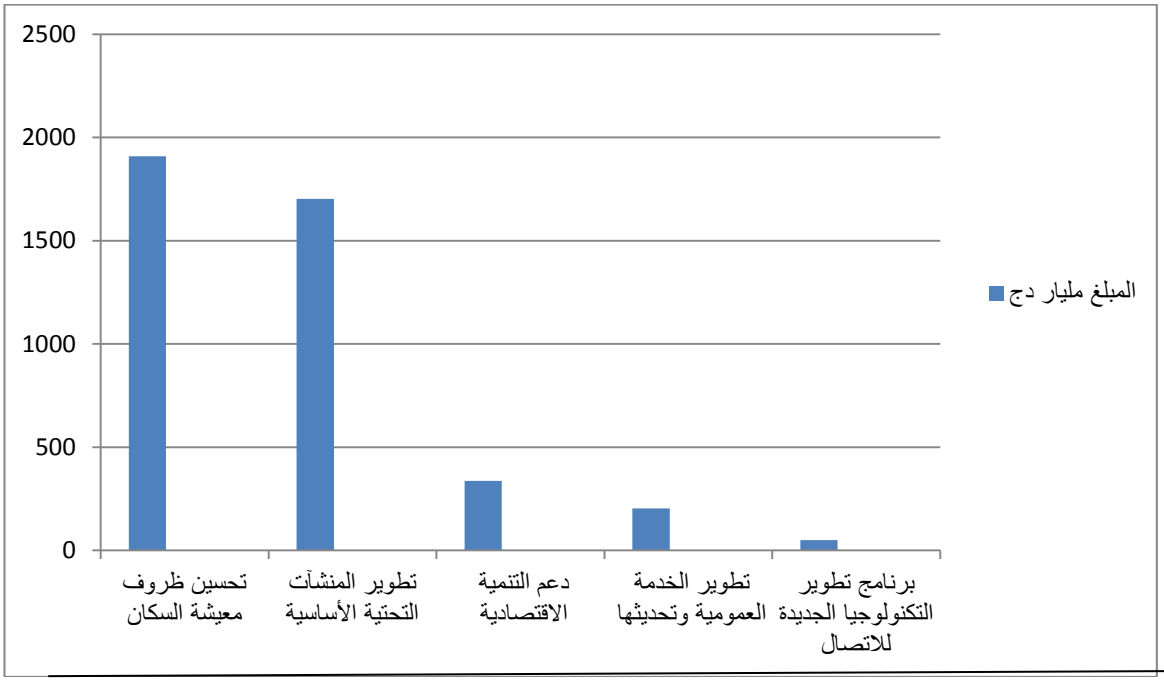

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات الجدول رقم (04)

3 – نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

يمكن توضيح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 في النقاط التالية[1]:

– النمو الاقتصادي خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 تميز بالانخفاض حيث انخفض 5.1 ٪ سنة 2005 إلى 2.4 ٪ سنة 2009، ودالك راجع إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

– حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمز موجبة لكنها تبقى دون مساهمة للاقتصاد الوطني، حيث ارتفع إلى 3.2 ٪ سنة 2007، أما القطاع الصناعي الخاص فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005-2009.

– ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.4 ٪ سنة 2004 إلى 10.3 ٪ سنة 2009.

– تراجع النسبة العامة للفقر من 14.1 ٪ لدى سكان الجزائر في سنة 1995 إلى 5 ٪ سنة 2008.

– تزويد 95 ٪ من السكان بشبكة المياه الصالحة للشرب.

– ارتفاع متوسط الدخل الفردي الذي بلغ 4746 دولار سنة 2008.

[1]–بوابة الوزير الأول، الأمم المتحدة، حصيلة إنجازات الجزائر في إطار أهداف الأفقية من أجل التنمية، 2021/06/06، موقع minéstre.gov.dz/ar/http://www.premier

– ارتفاع عدد مؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 329338 مؤسسة سنة 2005 إلى 455000 مؤسسة سنة 2009.

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

لقد خصصت الجزائر في إطار برنامج التنمية الخماسي مبلغ 21214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار بغية تعزيز الجهود التي انطلقت فيها مند عشرة سنوات بهدف تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمس جميع القطاعات[1].

1 – أهداف برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

– استكمال المشاريع الموجودة قيد الانجاز بغلاف مالي قدرة 9700 مليار دج.

– تخصيص مبلغ 1534 مليار دج للمشاريع الجديدة.

– إجمالا ستوجه أكثر من 40٪ من الاستثمارات العمومية لهدا المخطط نحو تحسين الظروف لاجتماعية وبهدف تعزيز التنمية البشرية.

– تحقيق نسبة نمو قدرها 07٪ بحلول 2019.

– إيلاء عناية خاصة لتكوين با لمورد البشري من خلال تشجيع وترقية تكوين لأطر واليد العاملة المؤهلة.

– تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة ولاسيما توفير العقار والحصول على خدمات عمومية جديدة.

– زيادة الاهتمام بالجانب الفلاحي من خلال التنمية الفلاحية والريفية، والتي من شأنها تحقيق الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الاستيراد الخاصة بالمواد الاستهلاكية.

– إتمام إنجاز مشروع 02 مليون وحدة سكنية.

– مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.

– تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.

– تحين إطار الاستثمار ومحيطه وتثمين الموارد الطاقويةوالمنجمية.

– مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

– دعم تنمية الاقتصاد الوطني وإحداث التنمية الصناعية.

–تشجيع إنشاء مناصب شغل للمواطنين.

2 – نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.

جاء برنامج النمو الاقتصادي 2010-2014 كتكملة لسلسة البرامج التنموية المعتمدة من قبل الحكومة من أجل استكمال المسيرة التنموية التي تعتزم الجزائر على تحقيقها من خلال تسطيرها لمجموعة سلسلة البرامج التنموية، وبعد النتائج الإيجابية التي حققها كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج

[1]-طارق قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي-حالة الجزائر(1970-2012)، أطروحة دكتورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص ص67-68.

التكميلي لدعم النمو 2005-2009، ولقد استطاعت الجزائر بعد 03 سنوات من تبني هدا البرنامج أن تحقق النتائج التالية[1]:

- قدر متوسط معدلات النمو خلال أربع سنوات 2010-2013، ب 03٪ إلا أنى هدا التحسن يبقى ضعيف وغير مستدام نتيجة ارتباطه بمستوى قطاع المحروقات وهيمنة هدا القطاع على الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاعات الأخرى.

- تسجيل معدل البطالة لمستويات ثابتة تقريبا وجود تقارب مابين الزيادة في العمالة النشطة مقارنة بالعمالة المشغلة، فعلى الرغم من خلق حوالي 1052000 منصب شغل بين سنين 2010-2013، إلى أن حجم العمالة النشطة ارتفع بما يشير إلى زيادة صافي الداخلين الجدد لسوق العمل بحوالي 1152000 وبالتالي فإن البرنامج لم يؤثر بشكل الكافي على معدل البطالة مقارنة ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي السابقة.

- تمكن الاقتصاد الجزائري ضمن هدا البرنامج منتجين جملة من الأوضاع كالتقليل من حجم البطالة 9.8٪ سنة 2013، كما حقق الميزان التجاري فائض بلغ 0.59 مليار دولار سنة 2014، وفائض في ميزان المدفوعات بلغ 0.13 مليار دولار سنة 2013 وتحسن في حجم المديونية الخارجية ب 3.39 مليار دولار مع احتياطات من العملات الأجنبية بلغت 190.66 مليار دولار سنة 2012.

رغم هده النتائج وتحسن مؤشرات تبقى بين من يرى أن الاقتصاد حقق نتائج إيجابية نظرا لتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، تثمن توجهات الدولة نحو تحقيق التنمية إلى أن البعض الآخر لا ينظر للواقع الاقتصادي الجديد الذي أفرزته برامج الإصلاح والاستثمارات بنفس المنظار ودالك باعتبار التوازن الداخلي والخارجي.

- ارتفاع حجم الصادرات من خارج المحروقات حيث بلغت 1.15 مليار دولار سنة 2012.
- ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية حيث بلغت 3.5 مليار دولار.
- ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية نتيجة إقبال الشباب على الاستثمار في العديد من المجالات عن طريق أجهزة دعم التشغيل.

المطلب الرابع: برنامج النمو الجديد 2015-2019

وفي إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيذها مطلع 2001 تبنت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازالت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار بفضل الوطني وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار بفضل احتياطي صرف يناهز 200 مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة ب5.600 مليار دج، وديون خارجية منعدمة تقريبا، وهدا الاحتياطي كان بعد البرنامج الأخير مباشرة .

[1]-حميدةأوكيل، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، الجزائر،ص245.

وتشمل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية للفترة 2015-2019، والدي رصدت له الدولة نحو 262 مليار دولار التي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية، وتتمثل المحاور الأساسية لبرنامج التنمية للفترة 2015-2019 كالاتي[1]:

1-الأهداف الرئيسية لبرنامج النمو الجديد 2015-2019:

1-1 - تطوير الاقتصاد الوطني : وهدا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية لقطاع المحروقات، وهدا بانتهاج سياسة ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة، ويكون هدا المسعى مرفوقا بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم الحكومة بها من خلال ما يلي:

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- استحداث مناصب شغل .
- استهداف بلوغ نسبة 7٪، مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
- تشجيع الاستثمار المنتج للثروة.
- تحسين مناخ الأعمال والعمل على ترقية الشراكة بين القطاع الأم والخاص محلي أم أجنبي.
- عصرنة الإدارة الاقتصادية، ومكافحة البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزية على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية.

1-2- ترقية وتحسين الخدمة العمومية: وذلك من خلال مواصلة جهود إنجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة للسكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.

1-3- تحسين الحكامة وترقية الديموقراطية التشاركية: وفي هدا المجال يهدف إلى:

- ترسيخ الديموقراطية التشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال.
- تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الفئات الاجتماعية.
- تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية.
- تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة.

[1]-عقون شراف، بوقجان وسام، بوفنغور خديجة، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم02، أفريل 2018، ص206.

- العمل على إشراك المجتمع المدني في تسيير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير.

1-4- توسيع وعصرنة القطاع الصناعي:

وفي هدا الإطار فإن أهم العمليات التي يجب تجسيدها تتمثل في:

- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي.
- الاستمرار في تحديث منظومة الدفع.
- تدعيم وتحديث المنظومة الإعلامية للبنوك.
- تحسين حكامة البنوك العمومية من خلال اعتماد المزيد من الصرامة في تسييرها.
- تفعيل سوق القرض.

1 – 5 : توسيع وعصرنة القطاع الصناعي:

ومن أجل تحقيق دالك يتطلب العمل والسهر على تحقيق ما يلي:

- ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة.
- دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية، خصوصا نشاطات إنتاج الإسمنت والفوسفات، وصناعة الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية وغيرها.
- تعزيز النشطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة.
- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل.

1 – 6 – تطوير النشاطات الفلاحية:

لقد أعطيت لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة ، ومن أجل مواصلة الجهود المبدولة في هدا القطاع فقد تم رسم استراتيجية لتطوير هدا القطاع الحيوي من خلال:

- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العلي والجنوب.
- الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400000 هكتار من الأشجار المثمرة والغير المثمرة.
- مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدية ومنتجات تربية المائيات، وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدرتها[1].

[1]-عقون شراف، بوقجان وسام، بوفنغور خديجة، مرجع سبق ذكره، ص207.

1-7- تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها:

من أجل تعزيز الإنجازات المسجلة في هدا المجال، فقد سكرت الحكومة أهداف لاستكمال مختلف المشاريع قيد الإنجاز والشروع في إنجاز برنامج هام لتطوير المنشآت الأساسية تمثلت على الخصوص في الآتي:

- توسيع شبكة الطرق والطرق السيارة من خلال إنجاز طريق السيارة من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم.
- تطوير شبكة الطرق من خلال إنجاز خطوط حديدية وعمليات ازدواجية لبعض الطرق وعصرنتها.
- تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم.
- إنجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري الوطني وبناء مطارات جديدة وتحويلها إلى منصات ربط دولية فضلا عن إعادة مطارات أخرى وتوسيعها.

2 – مضمون برنامج النمو الجديد 2015-2019[1]:

2 -1 : مضمون مضمون برنامج النمو الجديد 2015-2019 للكهرباء والغاز:

2 -1-1 فيما يخص الكهرباء:

تتوقع سونلغاز والفروع التابعة لها بين عامي 2015 و2018، إنشاء قدرات إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء المذكورة أدناه:

- إنتاج الكهرباء: 14049 ميغاواط، (10325 ميغاواط مولدات هجينة و3724 ميغاواط مولدات الغاز
- نقل الكهرباء: 11852 كلم من خطوط الكهرباء و 310 مركز تحويل الكهرباء.
- توزيع 10 ملايين من المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض.
- إدخال 1.1 مليون مصباح من الصوديوم للإنارة العمومية.
- تنفيذ عمليات تدقيق استهلاك الطاقة وتعزيز التوليد المشترك للطاقة.
- التحسين في العمليات الحرارية وترشيد استخدام الكهرباء.
- مشروع توليد الكهرباء في 18 قرية في الجنوب عن طريق الطاقة الشمسية.

تتمحور الاستراتيجية التنفيذية لهدا البرنامج عبر تنفيذ سلسلة من المشاريع الصناعية في شراكة تقوم على تقويم الموارد المحلية بتطوير صناعة وطنية مسؤولة عن ضمان توفير المعدات الموجهة لقطاع الطاقة الكهربائية.

- توسيع استخدام سخان المياه بالطاقة الشمسية بمعدل 200 ألف متر مربع في السنة .

2 -1 -2 فيما يخص الغاز:

- تتمثل أفاق تطوير شبكة الغاز في إنجاز 757 منشأة غاز و682 منشأة توزيع عمومي للغاز.
- تحويل 11000 سيارة إلى الغاز الطبيعي.

[1]-بوابة الوزير الأول، السياسات العمومية، الموقع/http:/www.premier-minister.gov.dz/arأطلع عليه يوم 2021/06/06.

- تحويل 1.3 مليون سيارة خاصة إلى غاز البترول المميع.
- اقتناء 11000 حافلة تسيير بالغاز الطبيعي المضغوط.
- تحلية مياه البحر بطاقة إنتاجية إجمالية قدرها 2.2 مليون متر مكعب في اليوم، شغلت إلى يومنا هذا 11 محطة بطاقة إنتاجية تقدر ب2.1 مليون متر مكعب في اليوم.

2 -2 مضمون برنامج النمو الجديد 2015-2019 لقطاع الصحة:

تعزز القطاع مند 2015 ببرنامجين وطنيين مهمين وهما يجسدان ميدانيا:

- المخطط الوطني 2015-2018 لمكافحة عوامل الخطر للأمراض الغير متنقلة.
- المخطط الوطني لمكافحة السرطان 2015-2019.
- إطلاق المخطط الوطني 2015-2019 للتقليص السريع لمعدل وفيات الأمومة، الذي يرتكز بالأخص على تقديم خدمات صحية ذات نوعية خلال فترة الحمل والولادة للجميع .
- تعزيز ومتابعة الحمل وتحسين الخدمات الصحية لحديثي الولادة.
- تعزيز الحماية بالتلقيح.
- تبني وتفعيل آليات التحكم في أسباب الوفيات.
- تنفيذ المخطط الوطني للسرطان 2015-2019 في محاوره المتعلقة بتحسين التشخيص وبالأخص باستعمال الأشعة وتقليص حلقة تنقل المريض.
- تعزيز إجراءات التوأمة بين المؤسسات الصحية في الجنوب والهضاب والشمال لضمان علاج متخصص
- تعزيز القدرات فيما يخص المنشآت الاستشفائية.

2 -3 مضمون برنامج النمو الجديد 2015-2019 في قطاع الصيد البحري

لقد تبني هده النظرة في برنامج الحكومة 2014 وجعلها ركيزة للبرنامج2015-2019، وهدا بإدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، ما يسمح بتظافر جهود جديدة وتقوية انسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق أمننا الغذائي وإيلاء الدور الهام المنوط للقطاع في الاقتصاد الوطني، وتتمحور سياسة ولأهداف المرجوة وآليات التنفيذ للتنمية الفلاحية والريفية والصيد البحري، حول خمسة محاور استراتيجية تتمثل في مستويات الإنتاج المتوقعة بالنسبة للمنتجات الأساسية في الآتي:

- 67.3 من الحبوب، 157مليون قنطار من الخضر الطازجة، 10.2 مليون قنطار من التمور، 6.4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء، 5.8 مليون قنطار من اللحوم البيضاء، 4.3 مليار لتر من الحليب الطازج 20000 طن من منتجات الصيد وتربية المائيات.
- معدل النمو السنوي المتوقع للفترة 2015-2019 يقدر ب 5 ٪.

2 -3 -1 آليات التنفيذ: تتم عملية مواصلة مشاريع القطاع في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019 عبر:

- تطوير الري الفلاحي بزيادة 1000000 من المساحة المسقية.
- تقوية المكننة الفلاحية بزيادة عدد الحصادات، الجرارات والعتاد المرافق لها.
- تكثيف عمليات التخصيب للاستجابة للحاجيات المقدرة ب 500000 طن سنويا.
- زيادة إنتاج بدور الزراعات الواسعة والبقوليات والمحاصيل الخضرية والبقول العلقية وشتائل الأشجار.

2 -3 -2 الصيد وتربية المائيات

يتمثل الهدف الأساسي في رفع الإنتاج الوطني في الصيد وتربية المائيات إلى الضعف، أي بما يزيد عن 200.000طن.

تتمثل آليات التنفيذ في: المرافقة لإنجاز ما يعادل 5000 مشروع استثمار في مختلف الشعب الصيد وتربية المائيات بما فيما دالك 650 مشروع خاصة بتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك الداخلية وأحواض الاستزراع السمكي القاري، إنجاز وتهيئة وتوسيع واستلام 38 مشروع لتطوير الموانئ وملاجئ الصيد، وكدا إنجاز 45 بنية تحتية لاستلام وتسويق منتجات الصيد بالجملة.

إنجاز وتنفيذ 14 مخطط لتهيئة المسمكات بولايات الساحل و29 منطقة نشاط تربية المائيات على المستوى الوطني، تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة واستغلال المرجان.

2 -3 -3 الغابات والأحواض المائية المنحدرة

- يهتم البرنامج الخماسي 2015-2019 بحماية الموارد الطبيعية وإشراك السكان الريفيين في تنفيد مشاريع التنمية.

آليات التنفيذ: وتتمثل أساسا في:

- تهيئة 13 غابة بمساحة إجمالية مقدرة ب172000 هكتار تابعة لعشر ولايات ومتابعة دراسات التهيئة لمساحة إجمالية مقدرة ب 413000 هكتار ستشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية.
- معالجة الأحواض المائية المنحدرة التابعة ل48 هيكل هيدروليكي في المناطق الجبلية بمساحة إجمالية تقدر ب5.3 مليون هكتار، بما في دالك 1.3 مليون هكتار سيتم معالجتها ن تعزيز البرامج المخصصة للفضاءات السهبية وشبه صحراوية مع إيلاء العناية للمناطق السد الأخضر والغابات السهبية بمباشرة عمليات التشجير على مساحة تقدر ب246000 هكتار، وترقية الأنواع الأصلية خاصة عن طريق غرس وإدراج الأصناف محل الاهتمام السكان.

2 -3 -4 النتائج فيما يخص إنشاء مناصب الشغل

فيما يخص خلق مناصب الشغل، تتمثل الأهداف المرجوة في آفاق 2019 على إنشاء ما يقارب 1500000 منصب شغل دائم في الصيد البحري والغابات.

3 – نتائج برنامج النمو الجديد 2015-2019 على النمو الاقتصادي.

مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هدا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016 ، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج 2017-2019، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب دالك المستثمرات العمومية خلال هده الفترة المتبقية وبقي هدا المشروع مجرد حبر على ورق أو مجرد مشروع لم يرى النور بسبب تراجع الاحتياطي النقدي في الجزائر، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج الخاصة منها ما هو متعلق بالنمو.

المبحث الثاني: دور الجباية البترولية في دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2020

إن المتابع للأوضاع المالية العامة في الجزائر يجد أن السير الحسن للموازنة العامة من استقرار معدلات الدين العمومي والتحكم في عجز الموازنة العامة، كان مرهونا إلى حد بعيد بالإيرادات العامة والتي تعد الوجه الثاني لنفقات العامة، وباعتبار أن الإيرادات العامة في الجزائر جزء كبير يتأتى عن طريق الجباية البترولية، حيث لعبت دور الممول الرئيسي للميزانية، ونتيجة للفوائض المالية الضخمة للجباية البترولية بعد سنة 2000، قامت الحكومة بإنشاء صندوق سيادي سمي بصندوق ضبط الإيرادات. كل هدا سنناقشه من خلال المطالب التالية:

-المطلب الأول: مكانة الإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2015.

-المطلب الثاني: علاقة الجباية البترولية بالنمو الاقتصادي 2000-2020.

المطلب الأول: مكانة الإيرادات العامة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2015

يبقى أبسط وأهم مؤشر وأكثرهم دلالة على حجم ومكانة الإيرادات العامة في الاقتصاد القومي، ومن ثم جهد الحكومة في حشد وتوظيف الموارد المالية، وهو قياس نسبة هده الإيرادات إلى الناتج المحلي الخام، غير اشتقاق هدا المؤشر بالنسبة لبلد مثل الجزائر لا يخلو من بعض العيوب والنقائص، فهو فعلا يمنح فكرة عن حجم الموارد المتاحة للموازنة العامة، لكنه بالمقابل لا يمكننا من معرفة الكيفية التي تتصرف بها الحكومة بهده الإيرادات .كونه يركز على جانب التحصيل، فالنظام الجبائي في البلاد النامية تميزه عدم المرونة الكافية، ويحتاج باستمرار إلى إجراءات إدارية كبيرة من أجل أن يحافظ على مستوياته، وهكذا في الجزائر ارتفاع أسعار النفط لم تؤدي إلى ارتفاع الجباية البترولية فحسب، بل أيضا إلى ارتفاع الدخل القومي، والجدول أدناه يوضح تطور الإيرادات العامة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2015:

جدول رقم (05): جدول يبين تطور نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000 -2015.

النسبة ٪

السنة	RC/GDP	السنة	RC/GDP
2000	38.27	2008	46.8
2001	35.33	2009	36.87
2002	35.29	2010	36.63
2003	37.33	2011	39.68
2004	36.25	2012	39.11
2005	40.75	2013	35.79
2006	42.74	2014	33.24
2007	39.37	2015	32.05

المصدر : إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (03): منحنى بياني يوضح النسب المئوية لتطور الإيرادات العامة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2015

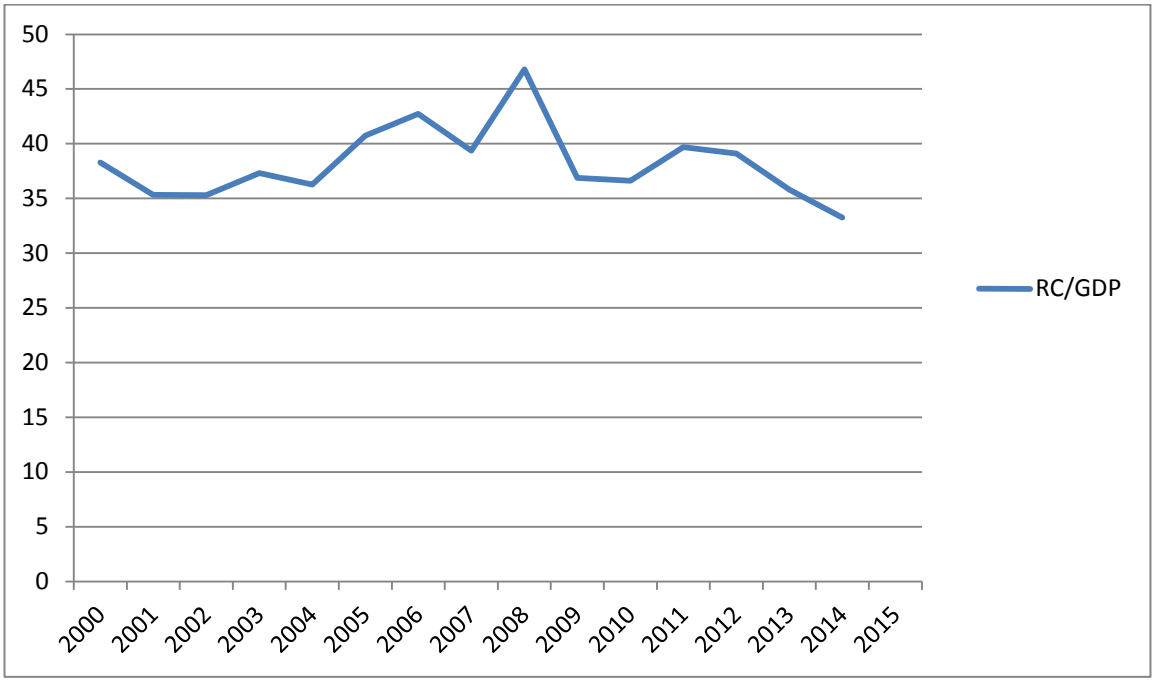

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

إن أهم ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول رقم (09)، هو أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج الداخلي الخام بلغت نسبة 38.27 ٪ سنة 2000، ثم ارتفعت إلى 42.74 ٪ سنة 2006، وصولا إلى حدود 46.8 ٪سنة 2008، وهي أعلى نسبة عرفتها خلال فترة الدراسة، أما سنة 2009 فقد تراجعت هده النسبة إلى 36.87 ٪بسبب الأزمة المالية العالمية التي أترث على إيرادات كل دول العالم تقريبا، ثم عاودت الارتفاع بعد سنة وبلغت 39.11 ٪ سنة 2012 ودالك بعد انقضاء العوامل المؤثرة على الأزمة المالية، كما تراجعت النسبة مع نهاية الفترة إلى حدود 32.05 ٪ بسبب تراجع دخل المحروقات نوعا ما. وبلغ متوسط النسبة الإجمالية للإيرادات العامة للناتج الداخلي الخام خلال الفترة من 2000-2015 معدل 39.80 ٪ن وبهذا تصنف الجزائر ضمن الدول التي تنتمي إلى الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط حسب تصنيف صندوق النقد الدولي .

المطلب الثاني: علاقة الجباية البترولية بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2020

في العادة يعتبر حجم الناتج المحلي، المحدد الرئيسي للإيرادات العامة، كونه يمثل الوعاء الجبائي .كما أن الضرائب تمثل في اغلب الدول المساهم الأول، أما فيما يخص البلدان النفطية ومنها الجزائر، فإن الجزء الأكبر والري في تمويل الإيرادات العامة هي الجباية البترولية، فالتقلبات التي تعرفها هده الأخيرة تجعل قيمة الإيرادات العامة إلى الناتج الداخلي الخام غير مستقرة، ومن خلال الجدول أدناه، نبين تطور نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

جدول رقم (06) : تطور نسبة الجباية البترولية إلى الناتج الداخلي الخام في الجزائر مع معدلات النمو الاقتصادي 2000-2020. **نسبة ٪**

السنة	معدل النمو	FIP/FP
2000	2.2	28.44
2001	4.61	22.81
2002	5.61	20.84
2003	7.2	24.46
2004	4.3	24.16
2005	5.9	29.28
2006	1.69	31.92
2007	3.39	25.78
2008	2	36.25
2009	1.59	23.35
2010	3.6	23.51
2011	2.8	26.25
2012	3.29	28.53
2013	2.8	22.09
2014	3.8	19.7
2015	3.7	10.31
2016	3.3	9.66
2017	2.2	11.38
2018	4	13.28
2019	4.2	13.01
2020	4.6	12.58

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم (04): يوضح تطور نسبة الجباية البترولية إلى الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

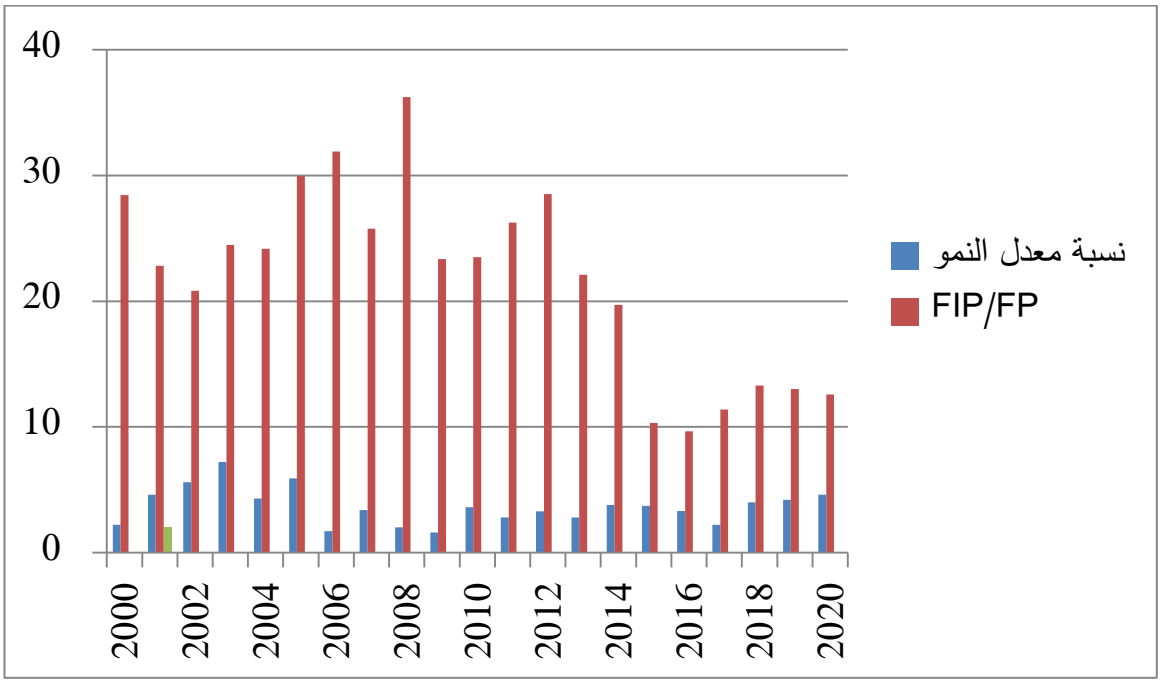

المصدر : من إعداد الطالبين با الاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجباية البترولية عرفت انتعاش كبير في الفترة من 2000-2014، الأمر الذي انعكس على ارتفاع نسبة الجباية البترولية إلى الناتج الداخلي الخام، حيث بلغت سنة 2000 نسبة 28.44 ٪، ثم ارتفعت إلى 29.98 ٪ سنة 2005 و 31.92 ٪ سنة 2006، ومن خلال هده الإيرادات التي ضخت في الاقتصاد، كان لها دور مهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من 2.2 ٪ سنة 2000 إلى 7.2 ٪ سنة 2003، بينما تبقى سنة 2008 تحوز على النسبة الأكبر ب36.25 ٪، حيث بلغت إيرادات الجباية البترولية في ذات السنة أزيد من 4000 مليار دينار جزائري، في حين تراجعت النسبة إلى 23.35 ٪سنة 2009 بسبب الأزمة المالية الاقتصادية العالمية، التي أثرت هي الأخرى على معد النمو الاقتصادي الذي تراجع إلى 1.59 ٪، إلى أن نسبة الجباية البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو ارتفعوا بداية من سنة 2010، أين بلغت نسبة الجباية البترولية إلى الناتج 23.51 ٪ (26.25 ٪) 2011 (28.53 ٪)، 2012. في حين تراجعت إلى 22.09 ٪سنة 2013 (تراجع كميات الإنتاج النفطي)، أما معدل النمو فقد ارتفع إلى 3.6 ٪ سنة 2010 ثم تراجع إلى 2.8 ٪ سنة 2011، إلى أنه ارتفع سنة 2012 إلى 3.29 ٪، أما سنوات 2014 حتى 2020 فقد تراجعت نسبة الجباية البترولية إلى الناتج الداخلي الخام بشكل ملحوظ نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وكدالك ترتجع كميات الإنتاج النفطي للجزائر وفق ما أتت به منظمة الأوبك، لتسجل أدنى مستوياتها ، حيث بلغت سنة 2014

نسبة 19.7 ٪، و 10.31 سنة (2015)، 9.66٪ سنة (2016)، و 11.38 ٪ سنة (2017)، و 13.28 ٪ سنة 2018 و13.01 ٪ سنة (2019)، و12.58 ٪ سنة 2020.

في حين ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي نوعا ما حيث بلغت 3.8 ٪ سنة (2014)، و3.7 ٪ سنة (2015)، و3.3 ٪ سنة (2016)، ثم انخفضت إلى 2.2 ٪ سنة (2017)، لترتفع بعد دالك إلى 4 ٪ سنة (2018)، ثم 4.2 ٪ سنة (2019)، لتستقر في 4.6 مع سنة 2020.

المبحث الثالث : الجباية البترولية ضمن مجهودات الدولة لتنويع الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2000-2020

بدلت الدولة جهودا معتبرة في سعيها لتنويع مصادر الدخل والخروج من التبعية لقطاع المحروقات حيث تعتمد الدولة في كل فترة على إيراداتها من المحروقات بغية الوصول إلى هدفها المنشود وهو تنويع الاقتصاد الوطني، وبهدف تقييم والوقوف على مدى نجاح هده المجهودات ومدى تحقيق أهدافها سوف نقتصر في بعض الأحيان على الفترة 2000-2014، ودالك لسببين : أول هو انتعاش الإيرادات من الجباية البترولية مما ساعد الحكومة على تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، والثاني هو توفر الإحصائيات لجميع القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2014. كل هدا سنناقشه من خلال المطالب التالية:

- المطلب الأول: التنويع الإنتاجي وعوامل نجاحه

-المطلب الثاني: تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2020.

-المطلب الثالث:مساهمة القطاع العمومي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014.

المطلب الأول : التنويع الإنتاجي وعوامل نجاحه

يعتبر التنويع الإنتاجي على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل ، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي عل إيرادات القطاع الرئيسي وهو المحروقات، إذ ستؤدي هده العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة عل توفير فرص عمل أكثر إنتاجية لليد العاملة الوطنية وهدا ما سيساهم في رفع معدلات النمو في المدى الطويل[1].

ويشترط في لتنويع الإنتاجي قاعدتين هما :

[1]-عاطف لافي مرزوق، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة الكوفة، العدد24، سنة2013،ص7.

- قاعدة الأولى:

تعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع الاقتصاد إن ومصدر هده الفوائض هو الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية، التي تعمل على تنمية مصادر الدخل البديلة، وزيادة رفع الفوائض بالاعتماد على البدائل للثروات في توليد الناتج المحلي ، ورفع هده الفوائض في الرفع من قدرات المستثمرين المحليين.

- القاعدة الثانية:

قاعدة الموارد، وتتصرف على مدى توفير الموارد المادية والبشرية والتقنية التي يمكنها تحقيق مستوى فعال وحقيقي من التنويع، باعتبارها ذات شأن عال في تحقيق الأرضية المناسبة، ورفع درجة تنويع القاعدة الإنتاجية.

عوامل نجاح عملية التنويع الإنتاجي :

لقد ركزت معظم الدول الناجحة في هدا المجال على تقديم حوافز وامتيازات لتشجيع الشركات على تطوير أسواق الصادرات ودعم العمالة في اكتساب المهارات اللازمة للحصول على وظائف في هده المجالات بالإضافة على التركيز على إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناح مواتي لممارسة الأعمال، وقد كان على هده الدول القيام بما يلي:

- الاستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاجية:

أوضحت التجربة المبكرة لكل من ماليزيا والمكسيك واندونيسيا أن إحلال الواردات أو الاعتماد على الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة أسفر على وجود شركات تتسم بعدم الكفاءة ومحدودية النطاق المتاح لتحسين الدخل والإنتاجية، ومع قيام هده الدول بتغيير منهجها والدي كان يعتمد في الأساس على قاعدة تكنولوجيا منخفضة، تمكنت من زيادة تطوير حجم صادراتها عن طريق التركيز علة تجمعات صناعية محددة أدت على النهوض بمستوى التكنولوجيا، واستخدمت دعم الصادرات والشركات بين القطاعين العام والخاص بمختلف أشكال الدعم، منها تقديم امتيازات ضريبية ودالك من أجل إقامة شركات جديدة وتعزيز المهارات التكنولوجيا في قطاعات محددة.

- إنشاء روابط أفقية ورأسية تقوم على التجمعات الصناعية:

يمكن أن يؤدي إنشاء شبكات للموردين المحليين حول صناعات التصدير القائمة على زيادة إمكانيات في قطاع معين، وإن كان يتعين أكثر الاهتمام بكفاءة القطاعات ذات المصادر المحلية ومراعاة ألا يؤدي وجودها إلى فقدان التنافسية، وقد دخلت ماليزيا مجال إنتاج المطاط وزيت النخيل والأنشطة المتممة له

من أجل إقامة صلات مع بقية قطاعات الاقتصاد والنهوض بالقدرات البحثية والتكنولوجيا، أما المكسيك فقد أنشأت روابط حول صناعة السيارات.[1]

- استخدام دعم الصادرات والحوافز الجبائية وتوفير سبل التمويل لتسير المخاطر على رواد الأعمال:

لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يمثل الدخول في قطاعات جديدة خطوة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لشركات القطاع الخاص، ويمكن أن يقدم دعم الصادرات والامتيازات الجبائية بعض المساعدة في تخفيف المخاطر على رواد الصناعات والأعمال، بالإضافة إلى دالك يمكن تخفيف المخاطر من خلال عمليات التمويل والدعم من البنوك التنمية وصناديق الاستثمار ، وهيئات تشجع الصادرات.

- الاستثمار في تدريب وتكوين العمالة الماهرة :

حيث يتطلب إنشاء تجمعات صناعية وجود رأسمال كافي ومهارات بشرية تناسب مع احتياجات كل قطاع، من أجل الوصول إلى نتائج فعالة من خلال تنويع الاقتصاد الوطني لابد من السير على منهج الدول التي حققت نجاحات مهمة على مستوى مختلف القطاعات وقد كان للامتيازات الجبائية الممنوحة دورا مهما في دالك.

المطلب الثاني: تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2020.

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المقاييس الاقتصادية التي تعكس صورة النشاط الاقتصادي للدولة ومن خلال هده النقطة سنعرج على القطاعات الاقتصادية التي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي والحكم على مدى نجاعة الاستثمارات العمومية الموجهة لهده القطاعات لتحقيق هدف التنويع الاقتصادي. والجدول أدناه يوضح مساهمة القطاعات الاقتصادية فبنمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2019.

[1]-نشرة إلكترونية لصندوق النقد الدولي، هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع اقتصاديات الخليج، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، 22 سبتمبر 2014، ص ص 2-3.

جدول رقم (07) : تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2000-2019

النسبة ٪

السنة	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	المحروقات
2000	9	7.5	8.7	32.9	41.9
2001	10.5	8	9.1	35.5	36.7
2002	10.1	8.1	9.9	36.2	35.7
2003	10.6	7.3	9.2	34.3	38.6
2004	10.2	6.8	8.9	33.5	40.7
2005	8.2	5.9	8	30.4	47.4
2006	8	5.6	8.4	29.5	48.5
2007	8	5.4	9.4	30.9	46.4
2008	7	5	9.2	30.6	48.1
2009	10.1	6.2	11.8	38.3	33.6
2010	9	5.5	11.2	37.1	37.2
2011	8.6	4.8	9.7	38.7	38.2
2012	9.4	4.8	9.9	39.3	36.6
2013	10.7	5	10.6	41.5	32.3
2014	11.2	5.2	11.2	43.2	29.2
2015	11.6	5.5	11.5	27.2	18.8
2016	12.2	5.6	11.8	27.6	17.37
2017	12.3	5.7	11.8	26.2	19.7
2018	12.3	5.6	12	26.3	21.5
2019	12.2	5.8	11.8	27.8	19.4

المصدر: تقارير بنك الجزائر من 2000-2019.

الشكل رقم (05) :يوضح تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2019.

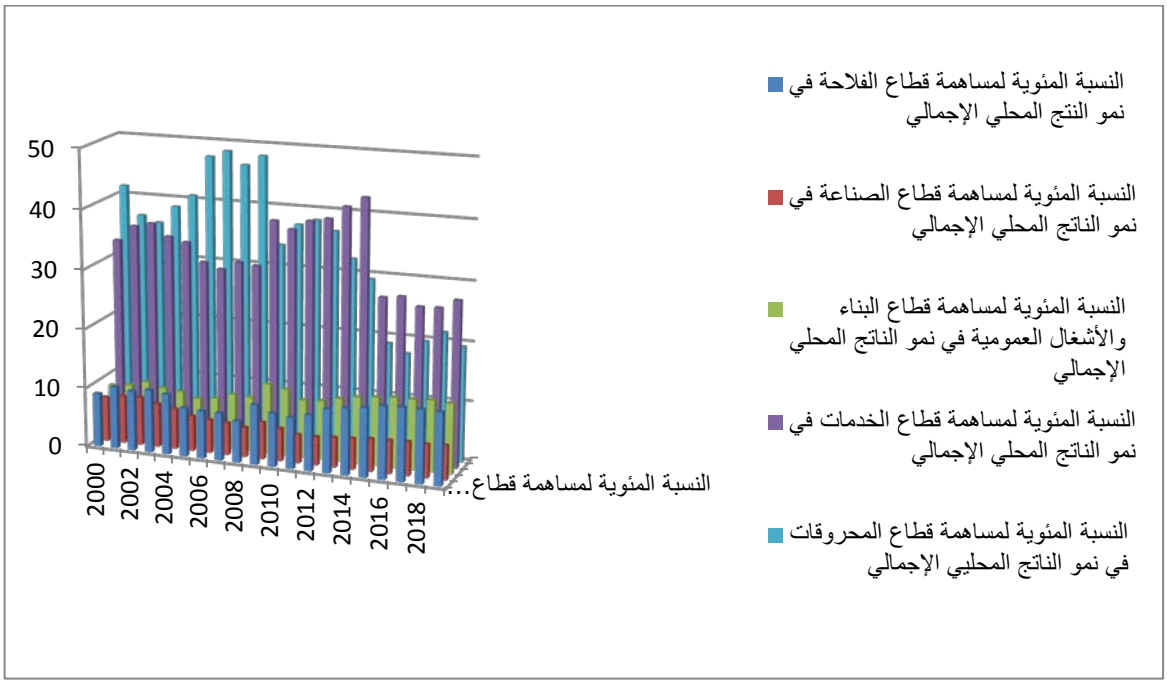

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم(07).

من خلا ل الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع المحروقات هو المساهم الأول في الناتج المحلي ، وعليه سوف نحلل نسبة المساهمة لكل قطاع على حدة في الناتج المحلي الإجمالي :

- المحروقات:

تعتبر الفترة 2000-2008 من أهم فترات انتعاش السوق النفطية التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط بأسعار مرتفعة وقياسية، الأمر الذي انعكس إيجابيا على قطاع المحروقات في الجزائر، الذي تراوحت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مابين 29.2 ٪ و48.5 ٪، أما تطور النسبة سنويا فقد بلغت 41.9 ٪ سنة 2000، ثم ارتفعت إلى حدود 47.4 ٪ سنة 2005، ثم إلى 48.5 ٪ سنة 2006، كما تواصلت النسبة على نفس الوتيرة إلى غاية 2008 أين بلغت 48.1 ٪، ونتيجة الأزمة المالية العالمية سنة 2009 والتي أدت إلى تباطؤ النمو العالمي وألقى هد الأخير بضلاله على السوق النفطية، حيث تراجعت أسعار النفط بنسبة 36 ٪، كما تم تخفيض الإنتاج النفطي للجزائر في ذات السنة (قرارات الأوبك)، كل هده الأسباب أدت إلى تراجع مساهمة قطاع المحروقات في الجزائر، أين بلغت نسبة المساهمة في ذات السنة 33.6 ٪، بينما عاودت الارتفاع بداية من سنة 2010، حيث بلغت نسبة المساهمة 37.2 ٪، ثم ارتفعت إلى 38.2 ٪سنة 2011، أما نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجعت من سنة 2014 إلى 2019، حيث سجلت 29.2 ٪ سنة 2014 و18.8 ٪ سنة 2015 و17.37

٪سنة2016 وهي أقل نسبة يشهدها القطاع خلال فترة الدراسة، ثم سجلت زيادة طفيفة في سنة 2018 بنسبة 19.7 ٪ 21.5و ٪سنة 2018 و 19.4 ٪ سنة 2019، ويعود السبب هدا التراجع إلى تقلبات التي شهدتها السوق النفطية العالمية من تراجع في أسعار النفط، وكذلك الاستثمار في قطاع المحروقات نتيجة قانون الاستثمار التي وضعته الجزائر الذي يعتبر المنفر للاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستثمارات المحلية في قطاع المحروقات وكذلك قرارات الأوبك في تخفيض الإنتاج للجزائر.

- الفلاحة:

يعتبر قطاع الفلاحة من أهم القطاعات الاقتصادية التي بإمكانها توجيه معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات مرتفعة إل أن هدا القطاع في الجزائر بقي راكدا إلى يومنا هذا، وتعتبر نسبة مساهمته متدنية في الناتج المحلي الإجمالي خير دليل على دالك، حيث لم تتجاوز هده النسبة 12.5 ٪، وبالرغم من عرف معدلات نمو إيجابية خلال الفترة من 2001-2004، والتي بلغ متوسطها 10.08 ٪، وتعود هده النسبة إلى تطبيق برنامج المخطط الوطني لدعم الفلاحة خلال الفترة 2000-2004، بالإضافة إلى المبالغ التي خصصت لهدا القطاع والتي قدرت ب 110 مليار دينار جزائري في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وفي ذات السياق خصص لهدا القطاع أزيد كمن 6312 مشروع من جهة أخرى نفسر هدا النمو في هده الفترة إلى تقهقر مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي لسنوات (2001، 2002، 2003) بينما عرفت فترة 2005-2009 تراجع في مساهمة هدا القطاع، أين بلغ متوسط الفترة نسبة 8.26 ٪، بالرغم من تخصيص 300مليار دينار جزائري فيإطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، إلى أن القطاع لم يحقق الأهداف المرجوة منه. وفي مرحلة توطيد البرنامج الاقتصادي من 2010-2014 هناك ارتفاع طفيف في نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمرحلة السابقة، أين بلغ متوسط الفترة2010-2014 نسبة 9.76 ٪، حيث بلغت النسبة 11.2 ٪ سنة 2014، وفي الفترة من 2015-2019 وفي ظل انخفاض المحروقات في الأسواق العالمية وتبني الحكومة سياسة ترشيد النفقات وتنويع الإيرادات للخزينة العمومية، اتجهت إلى الاستثمار أكتر في قطاع الفلاحة من خلال برنامج النمو الاقتصادي الجديد 2015-2019، حيث ارتفعت نسبة الإيرادات الفلاحية نوعا ما، حيث سجلت 11.6 ٪ سنة 2015 و 12.2 ٪ سنة 2012 و12.3 ٪ سنة 2017 و2018 لتستقر في حدود 12.2 ٪ سنة 2019 بمتوسط فترة قدره 12.12٪.

- الصناعة :

يعتبر قطاع الصناعة الحلقة الأضعف ما بين القطاعات الاقتصادية في الجزائر، حيث عرف هدا القطاع معدلات نمو سلبية تقريبا طيلة فترة الدراسة، حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 7.5 ٪ سنة 2000، ثم ارتفعت سنتي 2001 و2002 بنسبة 8 ٪ و 8.1 ٪على التوالي، إلى أنها بدأت بالتراجع

خلال الفترة 2003-2008، أين بلغت سنة 2003 7.3 ٪، ثم تراجعت إلى 6.8 ٪ سنة 2004 إلى أن وصلت إلى حدود 5 ٪ سنة 2008، وبالرغم من ارتفاعها سنة 2009 إلى نسبة 6.2 ٪ بسبب تراجع قطاع المحروقات إلى أنها تراجعت خلال الفترة 2010-2012، حيث بلغت 4.8 ٪سنة 2012، وفي الفترة من 2013-2019 استقرت نسب الصناعة في حدود 5 ٪ حيث سجلت 5 ٪ سنة 2013 إلى أن و5.2 ٪ سنة 2014 و5.5 ٪ سنة 2015 و 5.6 ٪ سنة 2016 و5.7 ٪ سنة 2017 و 5.6 ٪سنة 2018 و 5.8 ٪ سنة 2019.

- البناء والأشغال العمومية:

عرفت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي استقرار نسبي خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت نسبة مساهمته 8 ٪ كحد أدنى سنة 2005 و12٪ كحد أقصى في سنة 2018، فهذا الاستقرار الذي تميز به هذا القطاع راجع إلى تحسن إيرادات الجباية البترولية، ومدى تغطيتها للاستثمارات العمومية التي برمجت من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي خلال هذه الفترة، والتي تهدف إلى القضاء على أزمة السكن تطوير شبكات الطرقات، بناء المدارس المستشفيات وغيرها.

- قطاع الخدمات:

يشمل هذا القطاع خدمات التجارة و النقل والهيئات العمومية والبنكية وغيرها، حيث يعد هذا القطاع المساهم الثاني بعد قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي وذلك بنسبة 31.86٪(متوسط الفترة)، حيث تراوحت نسب مساهمته ما بين 26.2٪ و 43.2٪، حيث بلغت نسبة مساهمته مع بداية الفترة 32.9٪ و35.5٪ ثم تراجعت النسب النسبة إلى 33.5٪، 30.4٪ ،29.5٪ سنوات 2005، 2006 و2007 على التوالي، أما ارتفاع النسبة إلى 38.5٪سنة 2009 ناتجة عن تقهقر قطاع المحروقات ونفس الأمر ينطبق على سنتي 2013 و2014، أين بلغت النسبة 41.5٪ و 43.2٪على التوالي، ثم تراجعت النسبة 2015-2019 بشكل ملحوظ حيث سجلت 27.2٪ و 27.6٪على التوالي خلال السنوات 2017 و 2018، لتستقر عند نسبة 27.8٪ سنة 2019 وهذا راجع إلى تجميد الحكومة لمختلف المشاريع بسبب انخفاض دخل المحروقات للخزينة العمومية و إتباع الحكومة لسياسة ترشيد النفقات.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع العمومي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014

مع بداية الألفية الثالثة وتحسن المؤشرات الاقتصادية الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني، والمتمثلة أساسا في إيرادات الجباية البترولية والتي تعد من أبرز أدوات الدولة (السياسة المالية) للتدخل في الاقتصاد الوطني، وعليه سوف نحاول في هده النقطة تتبع تدخل القطاع العمومي من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014. وذلك ما يوضحه الجدول أدناه:

جدول رقم (08): مساهمة القطاعات القانونية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014

النسبة ٪

القطاع	القطاع العمومي		القطاع الخاص	
السنة	٪PIB	٪PIBhh	٪PIB	٪PIB
2000	58.3	25.2	41.7	74.8
2001	52.4	21.3	47.6	78.7
202	50.7	22.1	49.3	77.9
2003	52.5	22.1	47.5	77.9
2004	53.5	21.5	46.5	78.5
2005	57.3	21.1	42.7	78.9
2006	57.3	19.6	42.7	80.4
2007	57.3	19.1	42.7	80.9
2008	58.8	17.6	41.2	82.4
2009	45.4	16.4	54.6	83.6
2010	48.8	15.8	51.2	84.2
2011	51.7	15.4	48.3	84.6
2012	48.5	14.7	51.5	85.3
2013	43.4	13.6	56.6	86.4
2014	40.5	14.6	59.5	85.4

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء 2000-2014.

الشكل رقم (06): تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014 .

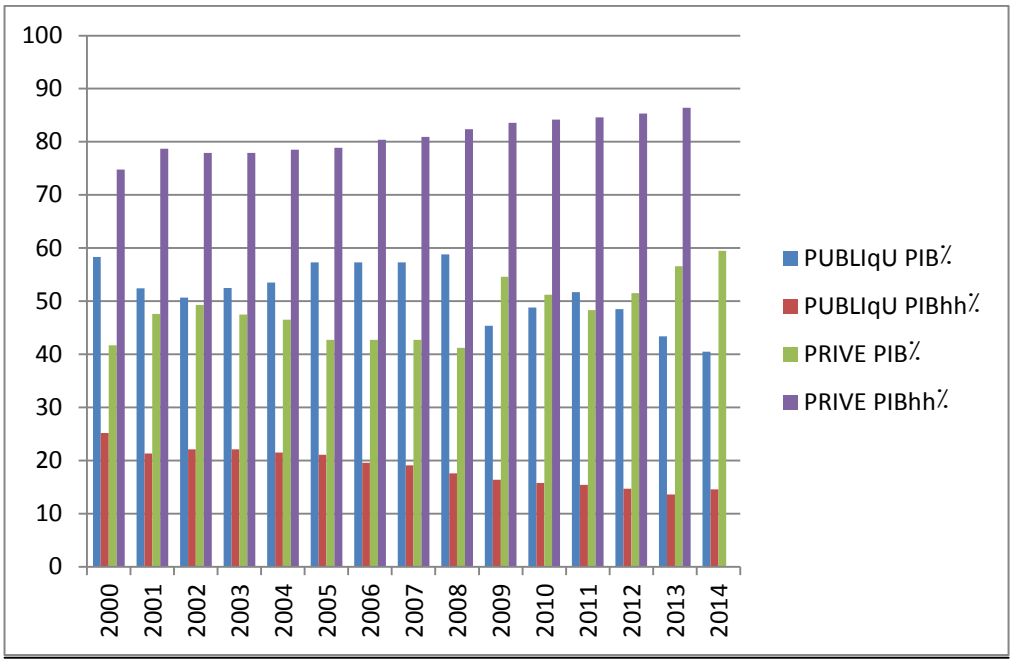

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08).

من خلال الجدول والشكل أعلاه نحلل نسبة مساهمة كل من القطاع العمومي والقطاع الخاص على حدة في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي خارج قطاع المحروقات:

- القطاع العمومي:

إن تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني بواسطة مؤسساتها العمومية لا زال يلعب دورا محوريا خلال هده الفترة، بالرغم من توجه الدولة نحو اقتصاد السوق منذ سنة 1989، حيث تمثل نسبة مساهمة القطاع العمومي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2014 بمتوسط قدره 51.76 ٪ ، حيث بلغت النسبة 58.3 ٪ سنة 2000 ثم تراجعت سنتي 2001 و2002 إلى 52.4 ٪ و50.7 ٪عل التوالي، ويعود سبب هدا التراجع إلى تراجع قطاع المحروقات، وفي الفترة 2003-2008 ارتفعت هده النسبة إلى حدود 57.3 ٪ سنة 2005 و 58.8 ٪ سنة 2008، في حين عرفت تراجع سنة 2009 إلى 45.5 ٪، ثم ارتفعت هده النسبة سنة 2010 و2011 إلى 48.8 ٪ و51.7 ٪ على التوالي ودالك بعد زوال تداعيات الأزمة المالية العالمية بينما عرفت السنوات الأخيرة تراجع وصل إلى 40.5 ٪سنة 2014، ونلاحظ مما سبق أن مساهمة القطاع العمومي في الناتج المحلي الإجمالي عرف العديد من التقلبات عدم الاستقرار، وهدا راجع إلى التقلبات التي يشهدها قطاع المحروقات والدي يمثل فيه القطاع العمومي بأكثر من 90 ٪.

أما فيما يخص تدخل الدولة في القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات، فيساهم القطاع العام ب 18.67 ٪ فقط بينما كانت تتراوح نسبة مساهمته خلال

الفترة 2000-2005 في حدود 22.21 ٪، إلى أن هده النسبة تراجعت خلال الفترة 2006-2014 إلى 16.31 ٪، وتتمثل القطاعات التي ينشط فيها القطاع العمومي خارج المحروقات بنسب تفوق 50 ٪ في قطاع المناجم والمقالع، الصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية ومواد البناء، كما يساهم في قطاعات الصناعات الغذائية، الأشغال العمومية، خدمات بالنقل والتجارة وغيرها بنسب أقل.

وحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات يساهم القطاع العمومي في القطاعات الاقتصادية ب: الفلاحة والصيد البحري 0.8 ٪، المحروقات 88.3 ٪، المناجم والمقالع 91.42 ٪، الصناعات الحديدية والميكانيكية 92.6 ٪، مواد البناء 47 ٪، البناء والأشغال العمومية 16.9 ٪، الكيمياء والمطاط والبلاستيك 21.8 ٪الصناعات الغذائية 12.6 ٪، الصناعات النسيجية 12 ٪، خدمات النقل والاتصال 16.5 ٪ والفندقة والمطاعم 17.7 ٪ خدمات مقدمة للمؤسسات 27.4 ٪ خدمات مقدمة للأسر 8 ٪.

- القطاع الخاص:

نتيجة فشل النموذج التنموي المعتمد خلال حقبة السبعينات، أمام تفاقم المشاكل قررت الجزائر مند بداية تسعينات القرن المنصرم ترك لآليات السوق والاقتصاد الليبرالي، ومن ثم تحول فيه النشاطات ووسائل الإنتاج المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، والبداية كانت بقانون المالية التكميلي لعام 1994 الذي سمح من خلاله ولأول مرة ببيع مؤسسات العمومية والتنازل عن تسييرها لفائدة المسيرين الخواص بمساهمة القطاع الخاص في رأسمالها بنسبة لا تتعدى 49 ٪، ليتم فيما بعد تجاوز حدود هده النسبة إلى الخوصصة الكلية من خلال الأمر 95- 22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية، وبحلول منتصف عام 1998 كانت عملية الخوصصة قد شملت أزيد من 800 مؤسسة محلية، كل هده التطورات انعكست إيجابا على تنامي القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، ومن خلال الفترة 2000-2014 أصبح يساهم القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 48.24 ٪، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الإجمالي بدأت في التنامي بداية من سنة 2009، حيث بلغت نسبة المساهمة مع بداية الفترة 41.7 ٪ ، ثم ارتفعت إلى 47.6 ٪سنة 2001 ثم 49.3 ٪ سنة 2002، وبالرغم من التراجع في الفترة 2003-2008 إلى حدود 41.2 ٪ سنة 2008، إلى أن هده النسبة ارتفعت سنة 2009 إلى 54.6 ٪ثم إلى 56.6 ٪ سنة، 2013 59.5 ٪ سنة 2014، وفي خلال الفترة 2009-2014 بلغ متوسط النسبة 53.61 ٪في الناتج الإجمالي بمتوسط بنسبته 44.65 ٪خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة للناتج المحلي خارج المحروقات فيعد القطاع الخاص المساهم الأول بنسبة 81.32(متوسط الفترة) وهو ما يوحي بأن القطاع العمومي يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة إلى من خلال قطاع الطاقة، وقد عرفت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات معجلات نمو إيجابية خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت النسبة من 74.8٪ سنة 2000 إلى78.7 ٪ سنة 2001 ومع تراجع طفيف سنتي 2002 و2003 إلى أنها عاودت الارتفاع وبلغت نسبة

78.9 ٪سنة 2005 ثم 8.041 ٪سنة 2006، وواصلت هده النسبة في الارتفاع خلال الفترة 2007-2013 حيث بلغت 84.6 ٪سنة 2011 ثم 85.3 ٪ سنة 2012 و 86.4 ٪سنة 2013، إلى أنها عرفت تراجع بنسبة 1٪ سنة2014 أين بلغت النسبة في ذات السنة 85.4 ٪، ويعود سبب هدا التراجع إلى انخفاض من نسب المساهمة في البناء والأشغال العمومية ب (3.48 ٪) وفي قطاع الخدمات المقدمة للمؤسسات (9.9 ٪)

وتعد القطاعات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية وتجارة والصناعات الغذائية وخدمات النقل والاتصال وكذلك الخدمات المقدمة للمؤسسات والأسر من أبرز النشطات التي يساهم فيها القطاع الخاص بنسبة كبيرة.

وحسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ن يساهم القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية ب: الفلاحة والصيد البحري ب 9.92 ٪، المحروقات ب11.7 ٪، المناجم والمقالع ب 8.6 ٪ الصناعات الحديدية والميكانيكية ب 7.4 ٪، مواد البناء 53 ٪، البناء والأشغال العمومية 83.1 ٪، الصناعات الغذائية ب 87.4 ٪، الكمياء والمطاط والبلاستيك 78.2 ٪، الصناعات النسيجية 88 ٪، صناعة الجلود 89.2 ٪ صناعة الخشب والورق 46.9 ٪، خدمات النقل والاتصالات 83.5 ٪، تجارة 94.5 ٪، الفندقة والمطاعم 82.3 ٪، الخدمات المقدمة للمؤسسات 72.6 ٪، خدمات مقدمة للأسر ب92 ٪.

وبشكل عام فإنه يمكننا القول أن القطاع العمومي ما زال يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، من خلال تكوين أزيد من 50 ٪ في الناتج المحلي بالرغم من أن النسبة كانت أكبر خلال سنوات السبعينات والثمانينات، إلى أن الظروف التي مرها الاقتصاد الوطني مند أزمة النفط في 1986 أدت إلى مشارك القطاع الخاص في أخد مكانة هو الآخر في الاقتصاد الوطني من خلال تبني سياسة الخوصصة والتحول نحو اقتصاد السوق.

خلاصة

عل ضوء النتائج التحليلية المتوصل إليها والتي يمكن من خلالها للجباية البترولية أو الإيرادات الجبائية أو السياسة المالية عموما أن تلعب دورا مهما في دعم النمو الاقتصادي الوطني وضرورة تحقيق الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل، مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط، كما ينبغي على الدولة العمل على تنويع مصادر النمو الاقتصادي بتحفيز القطاعات الإنتاجية، من أجل التقليل من تأثير العوامل الخارجية المتمثلة في تذبذبات أسعار النفط عل التوازنات في الاقتصاد الكلي، وبدل المزيد من الجهود لتحسين إدارة وتحصيل ضرائب وخدمات للإدارة الجبائية لرفع حصة الجباية العادية والموازنة العامة والعمل على تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام ودالك لتجنب العجز في الموازنة العامة و مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الاستثمارية الذي يعد بمثابة القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، كما يجب على الدولة أن تقوم بتخصيص إيراداتها لغرض تمويل النفقات المنتجة التي تساهم مرافق الصحة، التعليم، والبنية التحتية وذلك ما يشجع الخواص ويساهم في زيادة الاستثمار مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى العمالة والنمو الاقتصادي في نهاية الأمر.

الخاتمة

يعد الوصول إلى تحقيق نمو اقتصادي هدف كل دولة، لما له من أهمية كبيرة على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأصبح اليوم يمثل الوسيلة المثلى لتحقيق أهداف عديدة ذات اثر عميق على الأفراد والمجتمعات.

لكن تحقيق نمو اقتصادي يحتاج إلى اقتصاد متنوع وقوي يرتكز على عدة قطاعات، وهذا الشرط لا يتوفر إلا في الدول المتقدمة، بينما في الدول النامية فإن اقتصاديتها يغلب عليها إلى قطاع واحد.

ضمن هذا الإطار فان الجزائر، وفي ظل سعيها المتواصل للحاق بالدول المتقدمة والوصول إلى تحقيق معدلات نمو، طبقت مجموعة من البرامج التنموية على الطريقة الكينزية قصد التأثير على الواقع الاقتصادي القائم، ومحاولة منها لتنويع اقتصادها للحد من اثر التبعية لقطاع المحروقات، وقد استغلت الجزائر الفوائض المالية الناتجة عن الجباية البترولية لتمويل برامجها، ولقد حاولنا في هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الذي طرحناه في مقدمة البحث حول تقييم أثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي من خلال تمويل وتنفيذ المخططات الاقتصادية من 2000-2020، والتي خلصنا من خلالها إلى التوصل لعدة نتائج، يمكن تقسيمها إلى نتائج اختبار الفرضيات ونتائج عامة للدراسة.

أولا نتائج الفرضيات.

- الفرضية الأولى نصت على ما يلي " تساهم الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي" تبث صحتها خاصة ما تعلق بحالة الجزائر، وذلك من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بالمزامنة مع ارتفاع إيرادات الجباية البترولية.
- الفرضية الثانية جاءت كما يلي "لم يكن أثر على تطبيق البرامج والمخططات الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي"، هذه الفرضية لم تكن النتائج المتوصل إليها بذلك القدر من السوء، وذلك من خلال تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية من خلال ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى انخفاض نسبي لمعدل الفقر والبطالة، إلا أن هذا التحسن يبقى ظرفي وغير مستدام وذلك لأنه سجل بفضل قطاع المحروقات، وبدرجة أقل قطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية، وهي قطاعات تتميز بارتباط مستوى أدائها بعوامل خارجية وظرفية، لأمر الذي يؤثر على أدائها على المدى المتوسط، كما أن قطاع الصناعة، الذي يعد قادر على تحقيق معدلات نمو حقيقة، بالإضافة إلى توفير فرص عمل حقيقة لم يتجاوب بالشكل الكافي مع البرامج، بالنظر إلى المشاكل الهيكلية التي يعاني منها هدا القطاع.

ثانيا- النتائج العامة للدراسة.

يمكن تقسيمها إلى النتائج التي تخص الجانبين النظري وأخرى تخص الجانب التطبيقي .

1 – نتائج الجانب النظري.

– إن اختيار نظام جبائي أمثل وكفؤ سيساهم في تحويل قطاع في تطوير قطاع المحروقات من جهة ، وسيمكن من امتصاص مجمل الريع الناتج من هده الصناعة من جهة أخرى .

– إن فقدان الدول النفطية للتشريعات والقوانين الأساسية المؤطرة لقطاع المحروقات وافتقادها للخبرة، في المفاوضات مع الشركات النفطية، أفقدها الكثير من الفرص وحرمها من استغلال ثرواتها النفطية بشكل جيد.

– بالرغم من تطورات التي عرفتها قوانين وأنظمة الجباية البترولية ، لكنها تبقى غير مرنة بالشكل الكافي، ولا تتجاوب مع متطلبات الصناعة النفطية العالمية خاصة في ميدان البحت والإنتاج.

– إن مفهوم النمو الاقتصادي قد تطور بتطور الظروف والوقائع الاقتصادية، إلى أن وصل إلى المفهوم الحالي الذي يشمل بالإضافة إلى البعد الاقتصادي أبعاد أخرى كالبعد الاجتماعي و البيئي.

– إن النمو الاقتصادي لا يقتصر عل تحقيق معدلات نمو مرتفعة فقط ن بل يسعى إلى تحقيق التناغم بين النواحي الاقتصادية، الاجتماعية ن والبيئية على حد سواء.

– إن تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية يتطلب تدخلا فعالا من طرف الدولة في النشاط الاقتصادي بالنظر لقدرتها عل تحمل الأعباء الناتجة عنها من جهة ونتيجة لعجز القطاع الخاص على تحمل هده الأعباء من جهة أخرى.

2 – نتائج الجانب التطبيقي.

يعتبر انخفاض معدل النمو بالإضافة إلى تدهور الجوانب الاجتماعية من فقر وارتفاع لمعد البطالة، من أبرز الدوافع الرئيسية التي أدت إلى تبني الحكومة سياسة اقتصادي جديدة مع بداية العقد الحالي، وقد تجسدت في تطبيق أربع برامج تنموية وهي: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005–2009، وبرنامج توطيد النمو 2010–2014، وبرنامج النمو الجديد 2015–2019، وقد ساعدت الظروف الملائمة والمتمثلة في استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، وارتفاع موارد الدولة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، على تطبيق هده البرامج.

– مساهمة الجباية البترولية في التأثير على السياسة المالية في الجزائر على مختلف الجوانب الرئيسية. كا تضخم، البطالة، الواردات، الصادرات، الاستثمار.

– تشكل الجباية البترولية شريان النمو الاقتصادي في ظل عدم تقديم القطاع الصناعي والزراعي على تمويل الاقتصاد الوطني.

– يعكس هيكل الموازنة في الجزائر الخصائص التي تميز الاقتصاد الوطني، إذ تعد الجباية البترولية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة بمساهمة تفوق 65 ٪، وبما أن السياسات الاقتصادية المعدة من قبل الحكومة غالبا ما يتم تجسيدها من خلال الموازنة العامة. يمكن القول أن إعداد وتنفيذ هده السياسات والتي تمثلت في البرامج التنموية خلال الفترة 2001–2019 يخضع بشكل كبير لإيرادات الجباية البترولية.

– سيطرة القطاع العمومي على الاقتصاد الوطني بفضل المحروقات التي جعلته يكون أزيد من 50 ٪ في الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من أن النسبة كانت أكبر خلال السنوات السابقة، إلى أن الظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني أدت إلى مشاركة القطاع الخاص في أخد مكانة هو الآخر في الاقتصاد الوطني ومحاولة تنويع إيرادات الخزينة العمومية، وتبني سياسة الخوصصة والتوجه نحو اقتصاد السوق.

ثالثا – توصيات واقتراحات.

من خلال هده النتائج المتوصل إليها يفتح هدا الموضوع المجال للعديد من التساؤلات التي ترتبط بهدا الموضوع والتي يمكن من خلالها أن نقترح:

– ضرورة تثمين وترقية قطاع المحروقات ونشاطه الإنتاجي الخاص بالصناعة النفطية، مع تركيز الجهد في مجال الكشف والتنقيب عن البترول والغاز وتحسين ظروف استغلال الآبار الموجودة والإبقاء على هيمنة الطرف الجزائري على الإنتاج والتصدير، كما ينبغي الاهتمام أكثر بإنتاج مصادر أخرى للطاقة، كالطاقة الشمسية والطاقة النووية، وهو التوجه الذي يسمح بتعزيز الحفاظ على الثروة النفطية الناضبة.

– السعي في وضع عقود واتفاقيات بترولية مرنة تحقق المصالح المشتركة لكل من المستثمر والدولة.

– يجب على الدولة أن تشجع على الاستثمار خارج قطاع المحروقات وتشجيع الأنشطة الإنتاجية الأخرى بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي، والاهتمام بالقطاع الزراعي والصناعات الصغيرة والمتوسطة والخدمات، وقطاع الاتصال والتكنولوجيا الحديثة، وكذلك القطاع السياحي لما تزخر به الجزائر من موارد وثروات عديدة.

– تنويع مصادر إيرادات الموازنة عن طريق توسيع حصيلة الإيرادات الضريبية، سيؤدي غلى التقليل من خطر تعرض الموازنة العامة للصمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار المحروقات.

رابعا – أفاق البحث.

في ختام بحثنا، نأمل أن يفتح هدا الموضوع مجالا أوسع لدراسات المستقبلية، ومحاور بحت جديدة. والتي يمكن اقتراح بعض منها:

– أثر تطوير الصناعات البتروكيمياوية على النمو الاقتصادي.

– بناء نموذج تنبؤي لمعدل الاستخراج الأمثل لنفط والغاز.

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير "دراسة في مفهوم التنمية، مؤشراتها"، دار الشروق، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، 2001.
2. أحمد محروس إسماعيل، دراسات في الموارد الاقتصادية، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1988.
3. جمال حلاوة، علي صالح مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
4. حسين عبد الله، اقتصاديات النفط والغاز، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2007.
5. سولو روبرت، نظرية النمو، ترجمة ليلى عبود، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.
6. طلال الباب، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار الطليعة، لبنان، 1981.
7. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
8. عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
9. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
10. محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني،1999.
11. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2007.
12. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة، القاهرة، مصر، 2001.
13. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
14. مشروب إبراهيم، إشكالية التنمية في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2006.
15. هوشيارمعروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

مذكرات ورسائل الجامعية

16. بناني فتيحة،السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.
17. جلول حروشي، الضغط الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.
18. جوهرة شرقي، بناء نموذج تنبؤي للجباية البترولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
19. حميمدة أوكيل، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بومرداس، الجزائر.
20. طارق قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي-حالة الجزائر(1970-2012)، أطروحة دكتورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص ص67-68.
21. عبد الحكيم سعيج، الناتج الوطني والنمو الاقتصادي "دراسة اقتصاد قياسية للنمو حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.
22. كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.
23. مجلد ميلود، الجباية البترولية لعقود البحث والإنتاج، نحو ملائمة أكثر مع السوق، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2002.
24. محفوظ مراد، عملية التحويل من القطاع العام إلى القطاع الخاص، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2001، الجزائر.
25. مليكة فريمش، دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتورة، جامعة قسنطينة01، الجزائر،2002.
26. هندي كريم، الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
27. ولهي بوعلام، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، حالة الجزائر رسالة دكتوره، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

المجلات

28. توفيق عباس عبد العون مسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد26، المجلد السابع، 2010.
29. تيري لاين كارل، فهم لعنة الموارد، الرقابة على النفط، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005.
30. جينيك رودان، ألفباء عقود النفط اتفاقيات الامتياز والمشاريع المشتركة واتفاقات المشاركة بالإنتاج، الرقابة على النفط، دليل الصحفي في مجال الطاقة والتنمية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2005.
31. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاشالاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع، جوان 2010.
32. صندوق النقد الدولي، النظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية : التصميم والتطبيق، 2012.
33. عاطف لافي مرزوق، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصاد الخليجي، جامعة الكوفة، العدد24، سنة2013.
34. عبد الفتاح دندي، الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 14، أوابك، 2012.
35. عقون شراف، بوقجان وسام، بوفنغور خديجة، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية، مجلة النماء للاقتصاد والتجارة، المجلد رقم02، أفريل 2018.
36. محمد ناصر حميذتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني، 2014.
37. محمد يونس الصائغ، أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 12، العدد46، 2010.

الملتقيات والمؤتمرات

38. صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، أبحاث المؤتمر الدولية، جامعة سطيف، 2013.

39. قصي عبد الكريم ابراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، النفط السوري أنموذجا، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010.

40. ليلى عيساوي، حمداوي الطاوس، تنسيق الجباية وتحديات المحيط الاقتصادي العالمي الجديد، الملتقى الدولي حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2003.

41. نشرة إلكترونية لصندوق النقد الدولي، هبوط أسعار النفط يبرز الحاجة إلى تنويع اقتصاديات الخليج، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، 22 سبتمبر 2014.

مراجع باللغة الأجنبية

42. BanqueD'Algérie,Rapport Annuel, 2005, p4. https:/www.banc-of-algéria.dz

43. [1]Barbara kawalozyk, promoting revenue transparency 2011, report on oil and gascompanies, intaernational transparency colition, berlin, 2011.

44. Benoit Mourez, les produis petroliers, utulisations, caractéréstiques, Marchés, ENSPM, 1998, p69.

45. Daniel johnston, international exploration économiques, risk and contracta nalysis, penwellcoropration, oklahoma, U.S.A, 2003.

46. Daniel johnston, international petroleum fiscal systems and production sharing contracts, op.cit.

47. David johnston, and others, international petroleum taxation for the independent petroleum association of america, ipaaamerica'soilgasprouducers,Washington, U.S.A, 2008.

48. [1]Global witness, oil revenue transparency, a stratigic component of U.S enegy security and anti-corruption policy, global witness publishing, washington, U.S.A, 2007.

49. J.P.Favennec, exploitation et gestion de la reffenerie, Technip, 1998, p96.

50. Ministère des finances Algérie, programme la soutien a la reliance économique a court et moyen termes, Avril 2001

51. Mohamed mazzel, petroleum fiscal system and contracts, diplmicaverlaggmbh, hamaborg, germany, 2010.

52. R. Mahiout, le petrolealgerien, edition, ENAP, alger, 1974, p54.

53. Silvanatordo, fiscal systems for hydrocarbonsdesignissues, world bank, workingpaper n°123, 2007.

54. Xavier Burucoa, les Marches internationaux du pétrole, ENSPM, 1998, p85

مواقع الالكترونية

55. ائتلاف انشر ما تدفعه، حملة عالمية للشفافية في قطاعات النفط والغاز والتعدين، 2007، على الموقع www.publishwhatyoupay.org تاريخ الإطلاع 2021/05/01.

56. بوابة الوزير الأول، الأمم المتحدة، حصيلة إنجازات الجزائر في إطار أهداف الأفقية من أجل التنمية، 2021/06/06، موقع http://www.premier minéstre.gov.dz/ar/

57. بوابة الوزير الأول، السياسات العمومية، الموقع/http:/www.premier-minister.gov.dz/arأطلع عليه يوم 2021/06/06.

58. موقع شركة سوناطراك على الرابط: www.sonatrach.dz، يوم الإطلاع 2021/04/16.

59. www.shy22.com/did2ws42386.pdf.html le(2/06/2021).

60. الوثيقة منشور على موقع رئاسة الحكومة: www.cg.gov.dz/dossier/plan-relnce.htm

الملخص

ملخص

يوضع النمو الاقتصادي على رأس الأهداف الاقتصادية، ودالك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية والغير اقتصادية المبذولة في المجتمع، حيث يعتبر النمو الاقتصادي معينا على تحقيق أهداف التنمية من مكافحة الفقر، توفير فرص العمل، زيادة الدخول والمساعدة في توفير الخدمات العامة كالصحة والتعليم، فقد أصبح يعبر عن العملية التنموية برمتها.

والجزائر كغيرها من الدول، بدلت مجهودات كبيرة في هدا الإطار، قصد الوصول إلى تحقيق نمو اقتصادي، حيث بادرت إلى تطبيق برامج تنموية خلال الفترة2001-2019 مستغلة الفوائض المالية التي وفرتها الجباية البترولية هذه الأخيرة كانت ومازالت تمثل العمل الأساسي الذي ساهم ويساهم في تطوير اقتصاد الجزائر.

كل ما سبق ذكره، سنحاول الوقوف عليه في هذه الدراسة، حيث سنتطرق إلى دور الجباية البترولية في تمويل برامج التنموية (2001-2009) ومدى مساهمتها في التنويع الاقتصادي في الجزائر، ولأثر هذه الأخيرة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الجباية البترولية- النمو الاقتصادي- برامج التنمية الاقتصادية-التنويع الاقتصادي- المحروقات.

Abstract

The economic growth is one of the main economic objectives, it is considered as the material result of economic and non- economic efforts done in the society. The economic growth has a great role for achieving the development goals, because of its contribution, I, e. fighting poverty, providing employment opportunities, increasing incomes. And its assist in improving of public services such as health and education, but more than that, it represents in nowadays the development process as a whole.

Algeria, like other countries, has made great efforts, in order to achieve economic growth. Algeria has launched many developments programs during the period 2001-2004 by exploiting its financial surpluses which provided by petroleum fiscal. The latter was the main factor that was contributes economic development.

All of what we have mentioned it above, we will try to address it in this study, by elucidate the role of the petroleum fiscal in financing of the development programs during the period (2001-2019) and the impact of this latter on the economic growth in Algeria, its contribution to economic in Algeria.

Key words: petroleum fiscal, economic growth, development economic programs, general revenue-fuels.